

جامعـــــة الأزهـــــر - غـــــزة
عـمـــــادة الدراســـات العليـــا
كليـــــــة الشـــــــريعة
قســم الحـــديث الشـــريف وعلومـــه

العِلَّةُ وَعَلاقَتُهَا بِعُلُوْمِ الحَدِيْثِ

دراسة تطبيقية من النوع الخـامس والأربعين إلى النوع الخـامس والستين من مقدمة ابن الصلاح

The metastases And its Relation to Hadeith

Sciences The application study from the Forty fifth to the Sixty .fifth type from the introduction of IBn Salah Book

إعداد الباحث

عبد الله تيسير خليل شـابط

إشراف

الأستاذ الدكتـور/ محمد مصطفى نـجم

أستاذ الحديث الشريف وعلومه في جامعة الأزهر - غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم الحديث الشريف وعلومه من كلية الشريعة بجامعة الأزهر - غزة

1437هـ / 2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم



(المجادلة: 11)



إهداء

أهدى بحثي هذا إلى:

من أنارت لي الدنيا برضاها، التي أخذت بيدي وشدت من أزرى، وسهرت معي الليالي تغمرني بحنانها، وأنارت لي طريقاً في دعائها، وهيأت لي سبل النجاح بما بذلته من غالٍ ونفيس، **أمي الحبيبة الغالية، أسال الله ﷻ أن يمد في عمرها ويجعل صبرها وجهدها في ميزان حسناتها.**

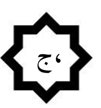
من رفعت رأسي عالياً افتخاراً به ونبراسي الذي ينير دربي، فرباني صغيراً وسدد خطاي وأرشدني إلى الحق والخير كبيراً، **أبي الغالي، الذي ضحى وما زال يضحى من أجلي**، فأنا مدين له بكل ما وصلت إليه من علم، فما نجاحي إلا ثمرة لجهده وصبره وكفاحه معي فكان آية في العطاء، أمد الله في عمره، وجزاه الله خير الجزاء.

من غمروني بحنانهم ونصحهم وإرشادهم ونفعوني من خبرتهم في الحياة، **إلى جدي وجدتي، أطال الله في عمرهما، وألبسهما الله ثوب الصحة والعافية.**

من حبهم يجرى في عروقي، ويلهج بذكراهم فؤادي، إلى رفاق دربي **إخواني وأخواتي، الذين أحبوني وأحببتهم، إلى أخي الأكبر أيمن، والدكتور/ مؤمن، ووسام، وأحمد، ومحمد، والأخت الغالية أسماء وزوجها وأولادها، والأخت التي صبرت على فقدان زوجها آية**، أسال الله أن يجزيها خير الجزاء على صبرها، ويحفظ أبناءها من كل سوء.

والأخت **الدكتورة/ ابتهال التي ما زالت تسلك طريقا تلتمس فيه علما في الطب**، أدعو الله أن ييسر أمرها ويحقق أمانيها، ويسهل لها طريقاً إلى الجنة، والله أسأل أن يرزقهم السعادة في الدنيا والآخرة، وأن يجعلهم من عباده الصالحين.

من سعدت برفقتهم وصحبتهم **المهندس/ نزار حجازي، وأخوالي، وأعمامي، وخالاتي وعماتي، وأبنائهم.**



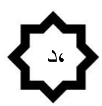
من علموني وأرشدوني وسددوني وقوموني، وأفاضوا على بنصحهم وإرشادهم، أصحاب الفضل والمنة بعد الله ﷻ، الذين كانوا مشاعل هدى ومنارات حقٍ تضيء درب السالكين، **أساتذتي وعلمائي الكرام في قسم الدراسات الإسلامية، وقسم الحديث في كلية الشريعة بجامعة الأزهر ـ غزة.**

من تاقت أرواحنا إلى لقياهم، واشتاقت عيوننا إلى رؤياهم، **شهدائنا الذين أحببناهم، وأخص بالذكر الشهيد ـ بإذن الله ـ زوج أختي مصطفي،** الذي ترك بصمة واضحة في الوصول إلى ما أنجزته من هذا الجهد، رحمه الله وجمعنا وإياه في الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً.

كل طالب **علم أخلص النية لله**ﷻ، **وعمل بعلمه وكان من الصالحين المخلصين.**

كل من: أحبني في الله و رجا لي الخير، و قدم لي يد العون والمساعدة.

إليهم جميعاً أهدى هذا البحث.





الحمد لله الذي أعان وهدى، أحمده تعالى وأشكر فضله على أن وفقني وسدد الخطى؛ لإكمال هذا البحث وإتمامه على هذا الوجه، فلولا فضل الله علىَّ وكرمه ما وصلت إلى هذا، فيارب لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا.

وانطلاقاً من قول الله ﷻ: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾[1]، وانطلاقاً من قول المصطفى ﷺ: "مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ، لَا يَشْكُرُ اللهَ"[2].فإنني أتقدم بالشكر والحمد والثناء لصاحب الفضل الأول والآخر، إلى الله ﷻ؛ لما فتح به على من علم بلغني ما كنت أصبو إليه، فوفقني وأعانني على إتمامه، وإخراجه إلى حيِّز الوجود في درجاتٍ من النور.

واعترافاً بالفضل بعد اللهﷻ لأهل الفضل، وحفظاً لنعمة ربى، واتباعاً لسنة نبييﷺ، فإنني أتقدم بالشكر والعرفان مع مزيد الحب والتقدير وجزيل الامتنان لفضيلة **الأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى نجم** على تواضعه وسماحته وحلمه عَلَيَّ فقد علمني بصبره، وحباني بنصحه، وأرشدني بفضله، فكان لي حَظٌّ من اسمه؛ حيث إنه لم يدخر جهداً في إبداء ملحوظاته السديدة، وتوجيهاته وآرائه الرشيدة السليمة؛ لإثراء هذا البحث، والوصول به إلى كمال النضج، والله أسأل أن يكون هذا العمل في ميزان حسناته، فجزاه الله عنى وعن الإسلام خير الجزاء.

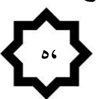
وأوجه جزيل شكري وتقديري إلى الأستاذين الفاضلين:

فضيلة الأستاذ الدكتور:...................................**المناقش الخارجي (حفظه الله).**

وفضيلة الأستاذ الدكتور:................................... **المناقش الداخلي (حفظه الله).**

1- سورة النمل: 19

2- أخرجه الإمام الترمذي في سننه في كتاب البر والصلة، باب (35)، ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، (403/3) حديث رقم 1954، وأعقبه الترمذي بقوله: "حديث صحيح".



علـى مـا تكرمـا بـه مـن قبـول هـذا البحـث للمناقشـة، ومنحـاني شـرف الجلـوس أمامهمـا؛ لاستماع نقاشهما لإثراء بحثي بعلمهما، وتوجيهاتهما السديدة، بما حباهما المولى من علم وخبرة في ميدان البحث، نفعني الله بحسن توجيهاتهما، ورزقني حسن الأدب معهما، وكلي ثقة بالله أولاً، ثم بهما بأن ما سيتفضلان به حول هذا البحث سيثريه ويزيده قيمة؛ لإخراجه في أحسن صورة، أسال الله أن يحسن ثوابهما، ويجزيهما عنى خير الجزاء.

وكل الشكر والتقدير لمنارة العلم والعلماء، الصرح العلمي المنيف، التي خرجت علماء وفقهاء، ومفكرين وعظماء، إنها جامعتي الغراء جامعة الأزهر الشماء ممثلة برئيسها ونائبيه وعمدائها وأكاديمييها وإدارييها.

ولا أنسـي أن أسـجل شـكري لعمـادة الدارسـات العليـا، التـي أتاحـت الفرصـة لنـا لإكمـال دراستنا، وكذلك الشكر موصول إلى جميع أساتذتي الكرام في قسم الدراسات الإسلامية، الذين تتلمذت على أيديهم ونهلت من علومهم طيلة حياتي الدراسية، والشكر كذلك لكليتي ــ كلية الشريعة ــ التي نهلت من نبعها الصافي وعلمها الوافي، ممثلة بعميدها الأستاذ الدكتور/ محمد نجم، وجميع العاملين من أكاديميين وإداريين، وأخص بالذكر **الأستاذ الدكتور/علي النجار**، **والأستاذ الدكتور/ عبدالله مرتجى**، **والدكتور/ سليمان عودة**، بارك الله فيهم جميعاً، وأدام هذه الجامعة صرحاً علمياً شامخاً، ومنارة للنور والعلم والإيمان.

ولا أنسى أن أخط بمداد قلمي الشكر الجزيل لمن أمرني ربي بشكرهما والديَّ الكريمين، ونزل في حقهما قولهﷻ: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾[1]، والشكر أيضاً لإخواني وأخواتي الكرام وأزواجهم الأبرار وأبنائهم الأطهار كل باسمه ولقبه، وأخيراً لا أنسي أن أشكر زملائي في الدراسة؛ على حبهم ونصحهم لي فكانوا نعم الإخوة، وكذلك أتقدم بخالص الشكر مع حبي وتقديري لكل من أسدى إليَّ بنصيحة أو فتح علي بمعلومة، ولكل من ساعدني وقدم لي النصح ولو بكلمة أو فكرة أو دعوة، فجزاهم الله عنى خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

1- سورة لقمان:14

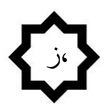


ملخص البحث

هذا البحث الذي بعنوان: **العلة وعلاقتها بعلوم الحديث ـ دراسة تطبيقية من النوع الخامس والأربعين إلى النوع الخامس والستين من مقدمة ابن الصلاح**، هو عبارة عن رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث وعلومه بكلية الشريعة بجامعة الأزهر – بغزة، ويهدف البحث إلى بيان العلاقة بين العلة وبعض أنواع علوم الحديث، وتعريفها ودراستها مع ذكر بعض الأمثلة وتطبيقها على العلة.

وقسمت البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

- **تضمنت المقدمة:** أهداف الموضوع، وأسباب اختياره، وأهميته، ومنهجي فيه من حيث جمع المعلومات والتوثيق والتنسيق. أما التمهيد فقد احتوى على ترجمة مختصرة لابن الصلاح (رحمه الله).
- **أما البحث فقسمته إلى أربعة فصول**، تضمن الفصل الأول ثمانية مباحث، واحتوى على: تعريف العلة، وتاريخها، وأهميتها، وكيفية معرفتها، وأسبابها، وأقسامها، ووجودها بين الاصطلاح والإطلاق، وعلاقتها بالتخريج.
- **وتضمن الفصل الثاني سبعة مباحث**، وتناولت فيه علاقة العلة بالأنواع من النوع الخامس والأربعين إلى النوع الواحد والخمسين، وما يتعلق بها.
- **وتضمن الفصل الثالث سبعة مباحث**، وتناولت فيه علاقة العلة بالأنواع من النوع الثاني والخمسين إلى النوع الثامن والخمسين، وما يتعلق بها.
- **وتضمن الفصل الرابع سبعة مباحث**، وتناولت فيه علاقة العلة بالأنواع من التاسع والخمسين إلى الخامس والستين، وما يتعلق بها.



Abstract

A research paper entitled "The Defection and its Relevance to the Prophetic Tradition": An empirical study of Ibn Alsalah Introduction – from the forty fifth type to the sixty fifth type of the Introduction.

This is a master thesis submitted to complement the requirements for obtaining a master degree in Prophetic Traditions from the faculty of Islamic Law at Al-Azhar University-Gaza. This master thesis seeks to thoroughly examine and investigate the relation between defection and some prophetic traditions as well as defining and scrutinizing it along with mentioning some examples and applying them to the defective Hadiths.

This research paper is divided as follows:

Introduction- Preface, Four Chapters, Conclusion, References, Contents .

The contents of the research can be summed up as follows:

The objectives of topic – Reasons for choosing the topics- The importance of the topics- The approach of the researcher of collecting data in terms of documentation and coordination .

The preface of the study contains a concise description of Ibn Asalah Introduction.

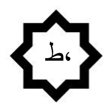
The research paper is, on the other hand, divided into four chapters, The first of which contains eight studies, including the definition of defection and its history, importance, reasons, sections and how we identify it and differentiate between its definition idiomatically and figuratively.

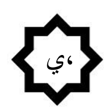
The second chapter comprises seven studies, searching out the relation of defection with the types- from the forty fifth to the fifty first type.

The third chapter comprises seven studies, dealing with the relation of defection with the types- ranging from the fifty second to the fifty eighth type.

Finally, the forth chapter contains seven studies investigating the relation of defection with the types- from the fifty ninth to the sixty fifth type.

فهرس المحتويات




ي





مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، الذي أتم الشريعة وأكمل الدين، الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان، خلق الكون فنظمه، وخلق الإنسان فكرمه، وسن الدين وعظمه، ووضع البيت وحرمه، وأنزل الكتاب وأحكمه، سبحانه من إله حكيم خلق كل شيءٍ بقدر فأحكمه، الحمد لله الذي شرفنا وجعلنا من أهل الحديث وخاصته، وأكرمنا بنعمة البحث والتفتيش عن المتون والأسانيد؛ حفظاً لها من دخول الواهمين، وصيانة لها من تبديل المحرفين، وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، إله الأولين والآخرين، قيوم السماوات والأرضين.

والصلاة والسلام على خير الأنام المبعوث للإنس والجان، الشافع الحبيب العدنان، وعلى آله الأصفياء وصحابته الأطهار الأبرار، فصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه صلاة دائمة إلى يوم لقائه، صلاة لا قاطع لاتصاله، أما بعد:

فإن من أفضل الأمور أن ينشغل المسلمون عامة، وطلبة العلم خاصة، بدارسة علوم الحديث الشريف بالبحث في أسرارها، ومكنوناتها، انطلاقاً من قول النبيﷺ: "نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا ، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ"[1].

إن السنة النبوية من أشرف العلوم وأجلها؛ لما لها من مكانة خاصة، فهي ثاني مصدر من مصادر التشريع بعد القرآن؛ ولارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالقرآن الكريم، لذا حظيت باهتمام العلماء من المتقدمين والمتأخرين بكتابته والتأليف فيها؛ لحفظ الإسلام من التحريف، وأول من دون فيه تدويناً مستقلاً هو الإمام أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلال الفارسي الرامهرمزي(ت 360هـ)، فألف كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، ثم جاء الحافظ ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى (ت 643هـ)، فألف كتابه العظيم في علوم الحديث المسمى "معرفة أنواع علوم الحديث"، وقد اشتهر أخيراً بمقدمة ابن الصلاح، الذي يعد أول كتاب

1- أخرجه الإمام الترمذي في سننه في كتاب العلم، باب (7) ما جاء في الحث على تبليغ السماع، (330/4)، حديث رقم 2656، وأعقبه الترمذي بقوله: "حديث حسن".

علمي منهجي مفهرس، فجمع ما تفرق من علوم الحديث، ولكثرة ما جمع وحرر فانتشر واشتهر، ووقف التأليف في علوم الحديث بعده فأصبح عمدة في علوم الحديث، وغدا هذا الكتاب لمحاسنه الجمة وتفوقه على كل من سبقه قبله لمن جاء بعده، فعكفوا عليه، واشتغلوا به شرحاً، أو نظماً، أو اختصاراً، أو تنكيتاً، أو تعليقاً، أو تعقيباً عليه. ولما كانت العلة تدخل في علوم الحديث وذات علاقة بأنواعها الخمسة والستين التي سطرها ابن الصلاح في مقدمته؛ إذ بها يتبين المعل من السليم، والضعيف من الصحيح، والمقبول من المردود، والموقوف من المرفوع، والمتصل من المنقطع، والحكم على الأحاديث من خلال الوقوف على درجاته، وأوجه الخفاء الظاهرة والباطنة، ومن هنا جاء اختياري لهذا الموضوع المهم، وكان قدر الله أن أدرس الأنواع من الخامس والأربعين إلى الخامس والستين؛ لأبيِّن علاقة العلة بهذه الأنواع، وأن يدرس زميلان لي الأنواع من الأول إلى الرابع والأربعين.

سائلاً المولى ﷻ أن ييسر لي كل أمر صعب، وأن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجه الكريم وأساله العفو والغفران عما زل به قلمي في كتابة هذا البحث.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع من خلال:

1- الرغبة في خدمة السنة النبوية وحفظها، من خلال البحث في موضوع من موضوعاتها.

2- معرفة العلل التي يعرف بها كلام النبيﷺ من غيره، وصحيح الحديث من ضعيفه، وصوابه من خطئه.

3- تسهيل الموضوع على طلبة العلم، وتذليل بعض صعوباته بهذه الدراسة المتواضعة.

4- كونه يؤصل للعلة على مصطلحها وغير مصطلحها.

5- إضافته إلى علوم الحديث مقدمة لدراسة عميقة في علم العلل، الذي يدخل في أنواع علوم الحديث الأخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

1- بيان عظمة السنة النبوية، والحفاظ عليها وخدمتها.

2- ثناء العلماء على الإمام ابن الصلاح، والاهتمام بمقدمته شرحاً، أو نظماً، أو اختصاراً، أو تنكيتاً، أو تعليقاً، أو تعقيباً، مما جعلني أحظى بهذا الشرف، وهو دراسة العلة وعلاقتها بثلث الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في مقدمته.

3- أهمية تلك الأنواع وعلاقتها وارتباطها بالأحاديث النبوية من طرف جلي.

4- كشف العلل وأهميتها في قبول ورد الأحاديث والحكم عليها.

5- افتقار المكتبة إلى دراسة حديثية، تجمع علاقة العلة بأنواع علوم الحديث التي سطرها ابن الصلاح، وتلك التي زادها السيوطي في آخر تدريبه، وتحتاج إلى دراسة مستقلة؛ لإكمال المشروع الذي بدأت به مع زميليَّ الآخرين .

أهداف الدراسة:

1- ابتغاء مرضاة الله ﷻ هو أهم هدف وأعظم غاية وأسماها، والتي أرجوها من كتابة هذا البحث.

2- بيان أهمية علم العلل بأنواعها وأجناسها.

3- بيان علاقة علم العلل بأنواع علوم الحديث الواحد والعشرين الأخيرة من مقدمة ابن الصلاح.

4- توضيح خطورة العلل القادحة على الأحاديث النبوية.

5- تأصيل العلة – الاصطلاحي والاطلاقى – بأنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح.

6- الإسهام في إثراء المكتبة الإسلامية، من خلال تقديم موضوع علمى، من خلال بدراسة منهجية عن علاقة العلل بثلث أنواع علوم الحديث من كتاب معرفة أنواع علوم الحديث.

منهجية الدراسة:

1- ذكرت اسم النوع وتعريفه وما عليه من شروح وفوائد وتعليقات، ومن ثم أبين العلاقة بينه وبين العلة.

2- عزوت الآيات المستشهد بها إلى سورها بذكر اسم السورة ورقم الآية في هامش الصفحة.

3- الاستدلال ببعض الأحاديث المتعلقة بالموضوع مع تخريجها.

4- إذا كان الحديث في الصحيحين أوفي أحدهما، فأكتفي بتخريجه منهما دون الحكم عليه، وإن لم يكن فيهما توسعت قليلاً في كتب السنة وبينت درجة إسناده من حيث القبول والرد.

5- توثيق المعلومات المتعارف عليها كاملاً، فعند التخريج بذكر مصدر الكتاب أولاً، ثم اسم الكتاب، ثم رقم الباب متبوعاً باسمه، ثم رقم الجزء ورقم الصفحة، ثم رقم الحديث حسب الأصول.

6- أعزو النقولات والمعلومات إلى قائليها.

7- مراعاة الأمانة العلمية في النقل والتوثيق وذكر المراجع والمصادر في الحواشي.

8- أشرت إلى النص المنقول كما هو بعلامتي تنصيص " "، وذكرت المرجع في الهامش بدون كلمة انظر، وإذا لم يكن نصاً فلا أضعه بين علامتي تنصيص، وأسبق المرجع بكلمة انظر.

9- ترتيب أقوال العلماء حسب تواريخ وفياتهم بدءاً من الأقدم إلى الأحدث.

10- حذف الألقاب والأسماء من الهوامش، إلا إذا كانت مشتركة في أكثر من كتاب فقد قمت بتمييزهما.

11- إذا كتبت في الهامش "انظر" فإنني أشير إلى المرجع دون ذكر اسمه في المتن غالباً.

12- إذا ذكرت اسم عالم من العلماء فإنني اتبعه بتاريخ وفاته عند ذكره أول مرة .

13- حيثما ذكرت فوائد للأنواع فهي من الباحث مع التوثيق لبعضها.

14- إذا تكرر المصدر نفسه في الهامش بصورة متتالية ذكرت المصدر اللاحق بلفظ المصدر السابق.

15- ذكرت في قائمة المصادر والمراجع اسم المصدر، أو المرجع أولاً، فاسم مؤلفه، فشهرته، فاسم المحقق، فالناشر، فرقم الطبعة وسنة النشر. وإن لم أجد أحد هذه البيانات ذكرت المصدر أو المرجع كما وجدته.

16- حيثما وردت كلمة "قلت" فهي من الباحث.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والاطلاع والتحري، وسؤال بعض المدرسين المتخصصين في كليتنا، تبين لي أن هذا الموضوع من الموضوعات الحديثة، التي لم يتطرق إليها العلماء والباحثون، بهذا النمط العلمي المنهجي، حيث لم أعثر، أو أقف على دراسة علمية تناولت الموضوع بهذه الصورة، وذلك حسب علمي واطلاعي، مع العلم أن هناك كتباً ألفت وأفردت في العلل كعلل الدارقطني، وابن أبى حاتم وغيرهما، وفيها وفي غيرها إشارات ولمحات إلى هذا الموضوع المهم.

حدود البحث:

اقتصرت في بحثي على العلة من حيث: تعريفها لغةً واصطلاحاً وبينت العلة على إطلاقها، وأقوال العلماء فيها، وتاريخها، وأهميتها، وكيفية معرفتها...إلى غير ذلك، ثم أدرس علاقتها بعلوم الحديث ـ دراسة تطبيقية على الأنواع، من النوع الخامس والأربعين إلى النوع الخامس والستين من مقدمة ابن الصلاح، وسأعتمد على كتاب معرفة أنواع علوم الحديث وما عليه من شروحات، ومنظومات، ونكت، وتعليقات، وغيرها.

هيكلية البحث:

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تتضمن: مقدمة، وتمهيداً، وأربعة فصول، وخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع، وفهارس الرسالة.

المقدمة وتضمنت: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف الدراسة، والدراسات السابقة، ومنهجية الدراسة، بالإضافة إلى هيكلية البحث.

التمهيد وفيه: ترجمة ابن الصلاح.

الفصل الأول: العلة وما يتعلق بها:

وينقسم إلى ثمانية مباحث:ـ

- **المبحث الأول ـ العلة لغة**، واصطلاحاً.
- **المبحث الثاني ـ تاريخ علم العلل.**
- **المبحث الثالث ـ أهمية علم العلل ومكانته.**
- **المبحث الرابع ـ كيفية معرفة العلة.**
- **المبحث الخامس ـ أسباب العلة.**
- **المبحث السادس ـ أقسام العلة.**
- **المبحث السابع ـ العلة بين الاصطلاح والإطلاق.**
- **المبحث الثامن ـ العلة وعلاقتها بالتخريج.**

الفصل الثاني: العلة وعلاقتها بالأنواع من النوع الخامس والأربعين إلى النوع الواحد والخمسين:

وينقسم إلى سبعة مباحث:ـ

- المبحث الأول ـ معرفة رواية الأبناء عن الآباء.
- المبحث الثاني ـ معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان، متقدم ومتأخر، تباعد ما بين وفاتيهما.
- المبحث الثالث ـ معرفة من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.
- المبحث الرابع ـ معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة.
- المبحث الخامس ـ معرفة المفردات والآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم.
- المبحث السادس ـ معرفة الأسماء والكنى.
- المبحث السابع ـ معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى.

الفصل الثالث: العلة وعلاقتها بالأنواع من النوع الثاني والخمسين إلى النوع الثامن والخمسين:

وينقسم إلى سبعة مباحث:ـ

- المبحث الأول ـ معرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم.
- المبحث الثاني ـ معرفة المؤتلف، والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها.
- المبحث الثالث ـ معرفة المتفق، والمختلف من الأسماء والأنساب ونحوها.
- المبحث الرابع ـ نوع يتركب من النوعين الذين قبله.
- المبحث الخامس ـ معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين في التقديم والتأخير في الابن والأب.
- المبحث السادس ـ معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم.
- المبحث السابع ـ معرفة النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها.

الفصل الرابع: العلة وعلاقتها بالأنواع من النوع التاسع والخمسين إلى النوع الخامس والستين:

وينقسم إلى سبعة مباحث:ـ

- المبحث الأول ـ معرفة المبهمات.
- المبحث الثاني ـ معرفة تواريخ الرواة.
- المبحث الثالث: ـ معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث.
- المبحث الرابع ـ معرفة من خلط في أخر عمره من الثقات.
- المبحث الخامس ـ معرفة طبقات الرواة والعلماء.
- المبحث السادس ـ معرفة الموالي من الرواة والعلماء.
- المبحث السابع ـ معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي أوصى بها الباحثين.

الفهارس: وتشمل:

- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث الشريفة.



ترجمة ابن الصلاح

أولاً ـ اسمه ونسبه:

هو الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام تقيّ الدين أبو عمرو عثمان ابن المُفتي صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكُردِّي[1]، الشهرزورى[2]، المَوْصِليّ، الشّافِعِّي، مفتى الإسلام صاحب علوم الحديث، [3]المشهور والمعروف بابن الصلاح.

ثانياً ـ مولده ونشأته:

ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة، وذكر ابن خَلِّكان انه ولد بِشَرَخَاْن، واتفق كل من ترجم لابن الصلاح على أن مولده كان في سنة سبع وسبعين وخمسمائة، ولا خلاف بينهم على ذلك، وإنما كان الخلاف في مكان ولادته، ولكن كانت ولادته في مدينة شهرزور[4]، وانفرد تلميذه ابن خلكان بالقول أن مولده كان في شرخان[5].

1- الكردي بفتح أولها وسكون الراء وفي آخرها دال مهملة إلا أنه بضم الكاف هذه النسبة إلى الأكراد وهي طائفة معروفة ينسب إليها كثير من العلماء. انظر إلى: اللباب في تهذيب الأنساب(92/3)،ولب اللباب في تحرير الأنساب (70/1)، وتاج العروس(106/9).

2- الشهرزوري: هذه نسبة إلى شهرزور وهي بلدة بين الموصل وهمدان مشهورة بناها زور بن الضحاك فقيل شهرزور معناه مدينة زور وهى الآن كورة واسعة في الجبال، بين إِرْبِلَ وهَمَذانَ، وأهلها كلهم أكراد، والمدينة في صحراء، عليها سور سمكه ثمانية أزرع بقربها جبل يعرف بشعران، أكثر الجبال أشجاراً وعيوناً، وآخر يعرف بالزَّلَمِ ينسب إليها جماعة من العلماء والمحدثين منهم أ بي عمرو بن الصلاح القاضي و أبو أحمد القاسم بن المظفر بن علي الشهرزوري كان من أهل العلم والفضل ورزق أولاداً كباراً فضلاء صاروا قضاة بالموصل والجزيرة والشام. انظر إلى: اللباب في تهذيب الأنساب(217/2)، ولب اللباب في تحرير الأنساب(50/1)، وتاج العروس(286/12-287)، والقاموس المحيط (541/1).

3- سير أعلام النبلاء(140/23)، وانظر وفيات الأعيان(243/3)، وتذكرة الحفاظ (149/4)، تاريخ الإسلام (185/47)، والعبر في خبر من غبر (177/5)، وطبقات الحفاظ(/104)، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان (108/4)، وطبقات الشافعية الكبرى (187/8)، وطبقات الشافعية (113/2)، والبداية والنهاية (196/13)، وشذرات الذهب (221/5).

4- سبقت الإشارة إليه انظر هامش رقم 2.

5- انظر إلى: وفيات الأعيان (244/3)، وتذكرة الحفاظ(149/4)، وتاريخ الإسلام(47 /185)، والعبر في خبر من غبر(177/5)، وشذرات الذهب (221/5). وسير أعلام النبلاء (140/23).

قلت: وبعد التتبع والاستقراء لترجمة ابن الصلاح رأيت أنه لا يوجد خلاف على سنة ولادته، وإنما كان الخلاف على مكان ولادته، مع العلم بعد الترجمة لمدينة شرخان فهي قرية قريبة تابعة إلى مدينة شهرزور، وهذا لا يضر من الخلاف[1].

ثالثاً ــ علمه وفقهه:

تفقه على والده بشهرزور، ثم اشتغل بالموصل مدة، وتولى فيها الإعادة عند الشيخ العلامة عماد الدين أبى حامد ابن يونس، وأقام قليلاً ثم سافر إلى خرسان، وأقام بها زماناً وحصل علم الحديث هناك، ثم رجع إلى الشام وتولى التدريس بالمدرسة الناصرية المنسوبة إلى صلاح الدين بالقدس، وتسمى بالمدرسة الصلاحية وأقام بها مدة، واشتغل الناس عليه وانتفعوا به.

فلما أمر المعظَّم بهدم سور المدينة نزح إلى دمشق، وتولى التدريس بالرواحية سنة 616هـ، مدة مديدة عندما أنشأها الزكي أبو القاسم هبة الله بن عبد الواحد بن رواحه الحموي، ولما بنى الملك الأشرف ابن الملك العادل دار الحديث بدمشق، وتسمى المدرسة الأشرفية، فوض تدريسها إليه، واشتغل الناس عليه بالحديث فيها ثلاث عشر سنة ثم بالشامية الجوانية[2]، فاشغل وأفتى[3] ثم تولي تدريس الشامية الُصغْرى، وجمع وألف، فتخرج به الأصحاب، وكان من كبار الأئمة.

فكان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال، وما يتعلق بعلم الحديث وعلم اللغة، وتفقه وبرع في المذهب وأصوله، وفي الحديث وعلومه، وصنف التصانيف مع الثقة والديانة والجلالة، وإذا أطلق الشيخ في علماء الحديث فالمراد به هو، وإلى ذلك أشار العراقي صاحب الألفية بقوله منها:

1- انظر إلى: وفيات الأعيان (244/3)، وسير أعلام النبلاء(140/23)، وتذكرة الحفاظ(149/4)، وتاريخ الإسلام(47/185)، وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة(113/2) بتصرف.

2-البداية والنهاية (168/13).

3- وله فتاوى كثيرة سديدة جمعت في كتاب. وللاطلاع على فتاويه انظر إلى: فتاوى ابن الصلاح في التفسير، والحديث والأصول والفقه.

"أو أطلقـــت لفـــظ الشـــيخ مـــا أريـــد إلا ابـــن الصـــلاح مبهمـــاً"[1]

كانت له مشاركة في فنون عديدة، وكانت فتاويه مسددة حتى قال ابن خلّكان: بلغني أنه كرر جميع المهذب ولم يطر شاربه[2].

رابعاً ـ شيوخه وتلاميذه:

1- العلماء الذين سمع الحديث عنهم (شيوخه).

فبعد أن أقام بالموصل، رحل ودخل بغداد، وطاف البلاد، وسمع من خلق كثير، وجم غفير ببغداد، وهمذان، ونيسابور، ومرو، وحران، وغير ذلك، ودخل الشام مرتين[3].

فسمع الحديث بالموصل من: "عبيد الله بن السمين، ونصر بن سلامة الهيتي، ومحمود ابن على الموصلي، وعبد المحسن ابن خطيب، وعبد الله ابن أبى السنان، وأبى المظفر البدني، وعبد المحسن الطوسي"[4].

"ورحل وله بضع وعشرون سنة إلى بغداد فسمع بها من: أبى أحمد عبد الوهاب ابن سكينة، وعمر بن طَبَرْزَدَ"[5].

1- ألفية العراقي (/ 93).

2- انظر إلى: سير أعلام النبلاء (140،142/23)، وفيات الأعيان(243/3-244)، وتاريخ الإسلام(185/47)، وتذكرة الحفاظ (149/4)، والعبر في خبر من غبر(177/5)، ومرآة الجنان (108/4-109)، وطبقات الشافعية الكبرى (187/8)، وطبقات الشافعية (113/2-114)، والبداية والنهاية(196/13)، وشذرات الذهب(221/5)، وفتح المغيث(6/1).

3- انظر إلى: مرآة الجنان (110/4)، وطبقات الشافية لابن قاضى شهبه (2 /113).

4- سير أعلام النبلاء (140،142/23)، وللتوسع انظر إلى: وفيات الأعيان (243/3-244)، وتاريخ الإسلام (185/47)، وتذكرة الحفاظ(149/4)، والعبر في خبر من غبر(177/5)، ومرآة الجنان (108/4-109)، وطبقات الشافعية للسبكي (187/8)، وطبقات الشافعية الكبرى (187/8)، والبداية والنهاية (196/13)، وشذرات الذهب (221/5).

5- تاريخ الإسلام(185/47)، وانظر إلى: سير أعلام النبلاء(140/23)، وتذكرة الحفاظ (149/4)،ومرآة الجنان وعبرة اليقظان 109/4 طبقات الشافعية الكبرى (187/8)، وطبقات الحفاظ(/104).

وبنيسابور من: منصور الفراوي، والمؤيد الطوسي، والقاسم بن أبي سعد الصفار، ومحمد ابن الحسن الصرام، وأبي المعالي بن ناصر الأنصاري، وأبي النجيب إسماعيل القارئ، وزينب بنت أبي القاسم الشّعرية[1].

وبمرو من: أبي المظفر عبد الرحيم بن السمعاني ومحمد بن عمرو المسعودي[2].

ودخل الشام في سنة سبع عشرة وقبلها فسمع من: عبد الصمد بن الحرستاني والشيخ الموفق ابن قدامة وفخر الدين ابن عساكر.

وسمع بحلب من: أبي محمد بن الأستاذ، وسمع بحران من: الحافظ عبد القادر[3].

2- العلماء الذين تفقهوا وحدثوا عن ابن الصلاح (تلاميذه).

حدث عنه وتفقه عليه كثير منهم: شمس الدين بن نوح المقدسي، والإمام كمال الدين سلار، والإمام كمال الدين إسحاق، والإمام تقي الدين ابن رَزِيْنَ، والإمام شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل، والإمام شمس الدين ابن خلّكان قاضي الشام.

وممن روى عنه أيضاً:

"تاج الدين عبد الرحمن، والشهاب بن محمد بن شرف، وفخر الدين عمرو الكرجي، ومحمد الدين ابن المهتار، والمغنى جمال الدين محمد بن أحمد الَشَرِيْشَي"[4].

خامساً. ثناء العلماء على ابن الصلاح:

قال الذهبي(ت748هـ):"كان إماماً، بارعاً، حجةً، متبحراً في العلوم الدينية، بصيراً بالمذهب ووجوهه، خبيراً بأصوله عارفاً بالمذاهب، جيد المادة من اللغة والعربية، حافظا للحديث

1- انظر إلى: المصادر السابقة.

2- انظر إلى: سير أعلام النبلاء(140/23)، وتذكرة الحفاظ (149/4).

3- انظر إلى المصادر السابقة.

4- تاريخ الإسلام (187/47-188)، وانظر إلى: سير أعلام النبلاء(140/23-141-142)مرآة الجنان (108/4-109)، وطبقات الشافعية الكبرى(187/8).

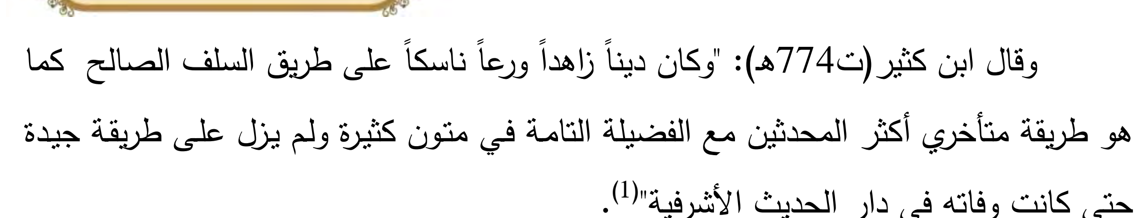
متفننا فيه حسن الضبط، كبير القدر، وافر الحرمة، مع ما هو فيه من الدين، والعبادة، والنسك، والصيانة والورع، والتقوى، فكان عديم النظر في زمانه"[1].

وقال أيضاً: "كان معظماً في النفوس حسن البزة، كثير الهيبة يتأدب معه السلطان فمن دونه"[2].

ونقل أيضاً عن عمر ابن الحاجب في معجمه بقوله: "إمام ورع، وافر العقل حسن السمت، متبحر في الأصول، والفروع بالغ في الطلب حتى صار يضرب فيه المثل، وأجهد نفسه في الطاعة والعبادة"[3].قلت وهذا يدل على علمه.
وكان أيضاً ذا قدر وجلالة عجيبة ووقار وهيبة وفصاحة وعلم نافع وكان متين الديانة سلفي الجملة صحيح النحلة كافاً عن الخوض في مزلات الأقدام مؤمناً بالله وبما جاء عن الله من أسمائه ونعوته حسن البزة وافر الحرمة معظما عند السلطان[4].

وقال ابن خلِّكان[5] (ت681هـ): "كان أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، وأسماء الرجال، وما يتعلق بعلم الحديث، ونقل اللغة، وكانت له مشاركة في فنون عديدة وكانت فتاويه مسددة،... وكان من العلم والدين على قدم حسن، ... ولم يزل أمره جارياً على سداد وصلاح حال واجتهاد في الاشتغال والنفع إلى أن توفي "[6].

1- تاريخ الإسلام (186/47-187)، وتذكرة الحفاظ (149/4).
2- تاريخ الإسلام (187/47).
3- سير أعلام النبلاء (23/ 142).
4- انظر إلى: سير أعلام النبلاء(142/23-143)، وطبقات الشافعية (115/2).
5- أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، أبو العباس: المؤرخ الحجة، والأديب الماهر، صاحب (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) وهو أشهر كتب التراجم ومن أحسنها ضبطا وإحكاما ولد في إربل (بالقرب من الموصل على شاطئ دجلة الشرقي) وانتقل إلى مصر فأقام فيها مدة، وتولى نيابة قضائها. وسافر إلى دمشق، فتولى قضاء الشام. وعزل بعد عشر سنين. فعاد إلى مصر فأقام سبع سنين، ورد إلى قضاء الشام، ثم عزل عنه بعد مدة وولي التدريس في كثير من مدارس دمشق، .يتصل نسبه بالبرامكة. الأعلام للزركلي (1/ 220).
6- وفيات الأعيان(243/3-244).



وقال ابن كثير (ت774هـ): "وكان ديناً زاهداً ورعاً ناسكاً على طريق السلف الصالح كما هو طريقة متأخري أكثر المحدثين مع الفضيلة التامة في متون كثيرة ولم يزل على طريقة جيدة حتى كانت وفاته في دار الحديث الأشرفية"[1].

قال ابن شهبة[2] (ت851هـ): "ويحكى عنه أنه قال ما فعلت صغيرة في عمري"[3].

وكما قال عنه الأئمة: كان إماماً بارعاً حجة متبحراً في العلوم الدينية، بصيراً بالمذهب وأصوله، وفروعه، وله يد طولى في: العربية، والحديث، والتفسير، مع عبادة وتهجد وورع، ونسك، وتعبد، وملازمة للخير على طريقة السلف في الاعتقاد، وله آراء رشيدة، وفتاوى سديدة[4].

سادساً ــ مصنفاته:

صنف الإمام ابن الصلاح في علوم الحديث كتاباً نافعاً، من أجل الكتب، وأنفعها، والمسمى بمقدمة ابن الصلاح، وكذلك في مناسك الحج جمع فيه حسنه يحتاج الناس إليه، وهو مبسوط وله إشكالات على كتاب الوسيط في الفقه، وجمع بعض أصحابه فتاويه في مجلد. وكتاب الفتاوى، وكتاب أدب المفتي والمستفتي، والنكت على المذهب، وفوائد الرحلة وهي أجزاء كبيرة، وطبقات الشافعية، وغيرهما، ولم يزل أمره جارياً على سداد وصلاح حال واجتهاد في الاشتغال والنفع إلى أن توفي[5].

سابعاً ـــ عقيدته:

يعد الحافظ ابن الصلاح من أبرز فقهاء الشافعية في القرن السابع الهجري، فكانت عقيدته سلفية على نهج سلفنا الصالح سليمة خالية من التأويل، وكان متين الديانة والجلالة[6] فقال الذهبي: فكان حسن الاعتقاد مذهب السلف الصالح، يرى الكف عن التأويل، ويؤمن بما جاء عن الله ورسوله على مرادهما، ولا يخوض ولا يتعمق[7].

ثامناً ــ وفاته:

1- البداية والنهاية (196/13).

2- أبو لبكر لبن أحلم ـلبن لمحم ـلبن لعمر ل اسـ ي ال للبلاالدمشقي، تق، بيال فقيين: يه الـلمفيي يي عصرو ههمؤرخهلإ وعلمها، ، منأهل ل دمشق اشتهر قبابنقاضي يي ـهبةلأنن ألبجلاـ ـ(نجلمـ ملالـ ين قعمر ق اسـ ي) قأقام قاضيابيشهبة (من ققوى حوران) أعر بعسيين نة. من يتصانيفه ي(الإلالإمبيتاريخ ايلإسلام: يمنقيى لتاريخ الإسلام للذبهههوما أضيف لإليه يمن يتا خيريي ابن يكثيو لر الكتيي وي غيرهما)، و، ، المنتقى ي من يتاريخ لالإسلام للذ هبهيو بيتمل لعلى لتراجم المتوفيني في ي النصف لالثاني لمن القرن لالثالث. يالأعلام للزركلي (2/ 61).

3- طبقات الشافعية (115/2).

4- انظر إلى: مرآة الجنان(110/4).

5- انظر إلى: شذرات الذهب (5/ 222)، ووفيات الأعيان (3/ 244).

6- انظر إلى: سير أعلام النبلاء (23/ 142). البداية والنهاية (196/13).

7- انظر إلى: المصدر السابق.

توفي الشيخ – رحمه الله – في سحر يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وست مائة، وحمل على الرؤوس، وازدحم الخلق على سريره، وكان على جنازته هيبة وخشوع، فصلي عليه بجامع دمشق، وشيعوه إلى داخل باب الفرج فصلوا عليه بداخله ثاني مرة، ورجع الناس إلى مكان حصار دمشق بالخوارزمية وبعسكر الملك الصالح نجم الدين أيوب لعمه الملك الصالح عماد الدين إسماعيل، فخرج بنعشه نحو العشرة مشمرين، ودفنوه بمقابر الصوفية[1].

1- انظر إلى: سير أعلام النبلاء(143/23)، ووفيات الأعيان(244/3)، وتاريخ الإسلام(188/47)، وتذكرة الحفاظ(150/4)، والعبر في خبر من غبر(177/5)، ومرآة الجنان(109/4-110)، وطبقات الشافعية الكبرى(188/8)، البداية والنهاية(196/13)، وطبقات الحفاظ(/104)، وشذرات الذهب (222/5).



الفصل الأول
العلة وفيه ثمانية مباحث:ـ

- المبحث الأول ـ العلة لغة، واصطلاحاً.
- المبحث الثاني ـ تاريخ علم العلل.
- المبحث الثالث ـ أهمية علم العلل ومكانته.
- المبحث الرابع ـ كيفية معرفة العلة.
- المبحث الخامس ـ أسباب العلة.
- المبحث السادس ـ أقسام العلة.
- المبحث السابع ـ العلة بين الاصطلاح والإطلاق.
- المبحث الثامن ـ العلة وعلاقتها بالتخريج.

المبحث الأول

العلة في اللغة والاصطلاح

أولاً ـ العلة لغةً:

علَ: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة:

- **الأول:** تكرُّرٌ أو تكرير.
- **الثاني:** عائق يعوق.
- **الثالث:** ضَعف في الشَّيء.

فالأوَّل- العَلَل وهي الشَّرْبة الثانية. ويقال عَلَلٌ بعد نَهَل. والفعل يَعُلُّون عَلاًّ وعَلَلاً، والإبل نفسها تَعُلّ عَلَلا[1].

ويقال أعلَّ القومُ، أي إذا شربت إبلُهم عَلَلا. وإنّما قيل هذا لأنها إذا كرَّرَ عليها الشُّرْب كان أقلَّ لشُربها الثاني[2].

والثاني- العائق يعوق: "والعِلّة حدَثٌ يَشغَلُ صاحبَه عن وجهه. ويقال اعتلَّه عن كذا، أي اعتاقه[3].

والأصل الثالث- العِلّةُ: المرض، وصاحبُها مُعتلّ. قال ابنُ الأعرابيّ[4]: عَلّ المريض يَعِلُّ عِلّة فهو عليل. ورجل عُلَلَة، أي كثير العِلَل. ومن هذا الباب وهو باب الضَّعف: العَلُّ من الرِّجال: المُسِنّ الذي تَضاءل وصغُر جسمُه[5].

1- انظر إلى: لسان العرب(468/11).

2- انظر إلى: المصدر السابق(468/11).

3- انظر إلى: معجم مقاييس اللغة(4/ 12،13).

4-" محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، أبو عبد الله: علامة باللغة. من أهل الكوفة. كان أحول. أبوه مولى للعباس بن محمد بن علي الهاشمي قال ثعلب: شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مئة إنسان، كان يسأل ويقرأ عليه، فيجيب من غير كتاب، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط، ولقد أملى على الناس ما يحمل على أجمال، ولم ير أحد في علم الشعر أغزر منه. وهو ربيب المفضل بن محمد صاحب المفضليات. مات بسامراء" الأعلام للزركلي (6/ 131).

5- انظر إلى: المصدر السابق(12/4).

قال ابن فارس: "وكلُّ مسِنٍّ من الحيوان عَلٌّ. قال ابنُ الأعرابيّ: العَلّ: الضعيف من كِبرَ أو مرض"[1].

العَلُّ **أيضاً:** الرجلُ الكبيرُ المُسِنُّ الصغيرُ الجُثَّةِ، وقيل :هو النحيفُ الضعيفُ، يُشَبَّه بالقُراد، فيقال: كأنّه عَلٌّ، قيل : هو الرَّقيقُ...، والصوابُ الدَّقيقُ الجِسمِ المُسِنُّ من كلِّ شيءٍ...، قال ابْن دُرَيْدٍ: العَلُّ: من تقَبَّضَ جِلدُه من مرَضٍ[2].

والعِلَّة: "بالكَسْر المرض معنى يَحُلُّ بالمحَلِّ فَيَتَغَيَّرُ به حالُ المحَلُّ"[3].

ومنه سُمِّي المرضُ عِلَّةً لأنّ بحِلولِه يتغيَّرُ الحالُ من القُوَّةِ إلى الضَّعفِ، فهو حدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه شغله الأول[4].

واعتل: فهو من المرض، فهو عليل. ولا أعلك الله، أي لا أصابك بعلة، واعتل عليه بعلة، إذا اعتاقه عن أمر[5].

1- معجم مقاييس اللغة (4/ 14).

2- انظر إلى: تاج العروس (46/30).

3- تاج العروس (48/30).

4- انظر إلى: المحكم والمحيط الأعظم (1/ 95)، ولسان العرب (11/ 472).

5- انظر إلى: الصحاح (51/1)، مختار الصحاح (467/1)، لسان العرب (471/11)، تاج العروس(46/30). "وعند الفلاسفة كل ما يصدر عنه أمر أخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام غيره إليه فهو علة لذلك الأمر والأمر معلول وهي علة فاعلية أو مادية أو صورية أو غائبة ومن كل شيء سببه وقيل المعلول ما يعلل به المريض من الطعام الخفيف". المعجم الوسيط 153/2 -154، "والعلة من علَ يعل واعتل وأعله الله، ورجل عليل". المحكم والمحيط الأعظم(29/1). "وهى من اللغة اسم لما يتغير الشيء بحصوله أخذا من العلة التي هي المرض؛ لأن تأثيرها في الحكم كتأثير العلة في ذات المرض يقال اعتل فلان إذا حال عن الصحة إلى السقم". إرشاد الفحول (352/1). ويسمى أيضاً صاحبها التي تكون من المرض معتل قال ابن الفارابي: عل المريض بعل عله فهو عليل أي مريض، ورجل علته أي كثير العلل. انظر إلى: مقاييس اللغة(9/4)، وجاءت العلة في موضع المرض انظر إلى: مقاييس اللغة (249/5).

ثانياً: العلة اصطلاحاً:

يقول د.همام سعيد: "تقاربت عبارات أهل المصطلح في تعريفهم العلة في الحديث. وأول كتاب ذكر تعريفاً للعلة هو معرفة علوم الحديث للحاكم"[1]، ويقول الحاكم أيضاً... (ت405) عن علم العلل:

"هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل، وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل؛ فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفي عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير"[2].

وعرفها ابن الصلاح بقوله:

"العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه"[3]– أي في الحديث–، وقال أيضاً: "فالحديث المعلول هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهرة السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر"[4].

يقول د. همام سعيد: "وفي هذا التعريف دور؛ لأنه أدخل العلة في تعريف المعلول إلى جانب أنه ذكر علة الإسناد، ولم يشمل هذا التعريف علة المتن، التي لا تقل أهمية عن علة الإسناد"[5].

1- شرح علل الترمذي (1/ 21).
2- معرفة علوم الحديث (112/1-113).
3- معرفة أنواع علوم الحديث (/90).
4- المصدر السابق (/89). انظر إلى: التقريب والتيسير (6/1)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي(52/1)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (203/1ـ 204)، والمقنع في علوم الحديث(1/ 211)،وشرح التذكرة في علوم الحديث (49/1)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح(/ 115)، وتدريب الراوي(1/ 294،295)، والمختصر في أصول الحديث (/88)، وشرح الموقظة للذهبي(/77)، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر(598/2-601)، وتيسير مصطلح الحديث(/125)، الشاذ والمنكر وزيادة الثقة(/357).
5- مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي د. همام سعيد (1/ 22).

قال ابن رجب: وجاءت عبارة أبي عمرو بن الصلاح – أي في تعريف العلة– أكثر تحديداً ودقة من عبارة الحاكم، فعبارة الحاكم اشمل واجمع؛ لأنه أول من عرف ووقف على العلة[1].

ويقول أيضاً معقباً: "وهذا من الحاكم محاولة أولى لتحديد مفهوم عام للعلة، ولا يمكن أن نسميه حدا بما يحمله الحد من الضوابط، كما يلاحظ في كلام الحاكم قصر العلة على ما لا مدخل للجرح والتعديل فيه، وهو مخالف لمنهج كتب العلل التي احتوت على علل سببها جرح الراوي"[2].

يقول ابن حجر (ت852هـ): معقبا على كلام الحاكم وابن الصلاح في النكت:

"فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً، ولا الحديث الذي راويه مجهول معلولاً، أو ضعيف، وإنَّما يسمى معلولا إذ آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك، وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود"[3].

وكل من جاء بعد ابن الصلاح كالنووي والعراقي والسخاوى وغيرهم ممن عرف الحديث المعلول إنما نسجه على منوال ما قاله ابن الصلاح وعندهم أن الحديث المعلول يشترط فيه شرطان:

- **الأول:** أن تكون العلة في الحديث خفية غامضة.
- **الثاني:** أن تكون العلة قادحة في صحة الحديث[4].

ولهذا قال الذهبي: "فإن كانت العِلّةُ غيرَ مؤثِّرة، بأن يَروِيَه الثَّبْتُ على وجهٍ، ويُخالِفَه واهٍ: فليس بمَعْلُول. وقد ساق الدارقطنيُّ كثيراً مِن هذا النمط في كتاب "العِلَل" فلم يُصِب، لأنَّ الحُكم

1- انظر إلى: المصدر السابق.
2- مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي د. همام سعيد (1/ 21).
3- النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 710).
4- انظر إلى: شرح الموقظة (/ 78).

للثَّبْت. فإن كان الثَّبْتُ أرسَلَه مثلاً والواهي وصَلَه، فلا عبرة بوصلِه لأمرين: لضعفِ راويه، ولأنه معلولٌ بإرسال الثَّبْت له"[1].

قال د. همام سعيد: وما نختاره من هذه التعاريف، أي- تعريف العلة اصطلاحاً- هو ما نقله البقاعي[2] في نكته على ألفية العراقي كلام آخر في تعريف العلة عن العراقي بقوله: "والمعلل خبر ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على قادح"[3]، وهو تعريف جامع مانع. فأسباب اختيار هذا التعريف؛ لأنه يتمثل في عدة أمور:

ـ في قوله خبر: ذكر لعلة السند، وعلة المتن؛ لأن الخبر يشمل السند والمتن.

ـ ظاهرة السلامة: أي بيان أن العلة تكون في الحديث الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

ـ اطلع فيه بعد التفتيش: هذا دليل على خفاء القادح، وعلى إمعان النظر، ولا يكون ذلك إلا من الناقد الفهم العارف.

ـ على قادح: أي تعميم لأسباب العلل لتشمل: العلل التي مدارها الجرح، وتلك الناشئة عن أوهام الثقات، وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار؛ وبذلك يكون هذا التعريف مطابقاً لواقع كتب العلل التي اشتملت على أحاديث كثيرة أعلت بجرح راوٍ من رواتها[4].

قال الصنعاني (ت 1182هـ): "وكان هذا تعريفاً أغلبياً للعلة وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث"[5].

وقال أيضاً تعليقاً على كلام الحاكم: "فإنه قال [أي الحاكم في معرفة علوم الحديث] وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه وعلة الحديث تكثر

1- الموقظة في علم مصطلح الحديث (/ 52).

2- هو إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي، أبو الحسن برهان الدين صاحب كتاب: النكت الوفية بما في شرح الألفية وهو مؤرخ أديب. أصله من البقاع في سورية، وسكن دمشق ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة، وتوفي بدمشق. انظر إلى: الأعلام للزركلي (1/ 56).

3- النكت الوفية بما في شرح الألفية (1/ 501).

4- انظر إلى: شرح الموقظة للذهبي (/ 78).

5- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (2/ 22).

في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فتخفي عليهم عِلْمُه والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع معلولاً ولا الحديث الذي في رواته مجهول أو مضعف معلولاً وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود"[1].

وعند الإمام الدارقطني (ت 385):

" فإن العلة في اصطلاح المحدثين لها معان:

1- المعنى الأغلبي: هي عبارة عن أسباب خفية غامضة، طرأت على الحديث فقدحت في صحته مع أن الظاهر السلامة منها، ولا يكون للجرح مدخل فيها.

2- هي: الأسباب التي يضعف بها الحديث من جرح الراوي بالكذب أو الغفلة أو سوء الحفظ أو نحو ذلك من الأسباب القادحة"[2]. وقد توسع الخليلي - رحمه الله-في تعريف العلة فأدخل فيها الأسباب التي لا تقدح في صحة الحديث فالعلة عند الخليل بن عبد الله الخليلي[3](ت 446هـ): "قال اعلموا رحمكم الله أن الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ على أقسام كثيرة صحيح متفق عليه، وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه، وشواذ وأفراد، وما أخطأ فيه إمام وما أخطأ فيه سيء الحفظ يضعف من أجله وموضوع وضعه من لا دين له"[4].

وقال أيضاً في موضع آخر هو يبين معنى الصحيح المعلول: "فأما الحديث الصحيح المعلول فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها فمنها أن يروي الثقات حديثاً مرسلاً وينفرد به ثقة مسنداً فالمسند صحيح وحجة ولا تضره علة الإرسال"[5]. قلت: وليس مراد الخليلي أن كل حديث روى مرسلاً ومسنداً أن يكون حجة، وإنما مراده أحاديث مخصوصة تحتف بقرائن يعلمها المحدث فيحكم بصحتها.

1- معرفة علوم الحديث (113/112).
2- العلل للدارقطني(37/1).
3- صاحب كتاب الإرشاد.
4- الإرشاد في معرفة علماء الحديث(157/1).
5- المصدر السابق(163/1-164).

وذكر مثال حديث :أبى هريرة عن النبي ﷺ: لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَلاَ يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إلاَّ ما يُطِيقُ[1].

والعلة عند ابن حجر (ت852هـ): "هي عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه كالعلم بأن الراوي غلط فيه أو لم يسمع من الذي حدث به عنه وبعضهم أطلق المعلل على إرسال حديث وصله الثقة الضابط وجعل من أقسام الصحيحِ، الصحيحُ المعلل"[2].

وقال أيضاً: "[والمُعَلَّل] هو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقومُ بهِ إلاَّ مَن رَزَقَهُ اللهُ تعالى فهْماً ثاقِباً، وحِفْظاً واسِعاً، ومعرِفةً تامَّةً بمراتِبِ الرُّواةِ، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلَّمْ فيهِ إلاَّ القليلُ مِن أَهلِ هذا الشأْنِ[3]وقد تَقْصُرُ عبارةُ المُعَلِّل عَن إقامةِ الحُجَّة على دَعْواهُ؛ كالصَّيْرَفيِّ في نَقْدِ الدِّينارِ والدِّرهَمِ"[4].

وعند الإمام السيوطي (ت 911هـ): "هي عِبَارةٌ عن سببٍ غامض قادحٍ، مع أنَّ الظَّاهر السَّلامة منهُ، ويتطرَّق إلى الإسْنَاد الجامع شُروط الصِّحَّة ظَاهرًا"[5].

1-انظر إلى: موطأ مالك (980/2).

2- النكت على كتاب ابن الصلاح(103/1).

3- كعليِّ بنِ المَدينيِّ، وأَحمدَ بنِ حنبلٍ، والبُخاريِّ، ويَعقوبَ بنِ أبي شَيْبةَ، وأَبي حاتِمٍ، وأَبي زُرعةَ، والدَّارَقُطنيُّ. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(23/1).

4- وقد ذكر الإمام ابن حجر أن المعلل يدخل ضمن أقسام المردود. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (23/1).

5- تدريب الراوي(136/1).

المبحث الثاني

تـاريخ علم العلـل

إن تاريخ علم العلل هو جزء مهم جليل من علم الحديث، قال مصطفي باحو: "واهتمام المحدثين بعلم العلل يندرج ضمن اهتمامهم الكلى بعلم الحديث لأنه جزء من أجزائه، وعنصر من عناصره، بل هو أشرف هذه الأجزاء وأدقها وأجلها باتفاق الحفاظ"[1]،

قلت : فإن علم العلل وجد منذ ولادة الأحاديث في زمن النبيﷺ، وصحابتهﷺ وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الحديث، إن الاهتمام بنقل الأحداث والأخبار والثبت والتأكد من صحتها وسقمها كان منذ زمن النبيﷺ فكان من أشدهم في ذلك صحابته الكرام ولكن الخطأ والتصحيف والوهم عند الصحابة قليل مقارنة مع غيرهم لعدة أسباب:

- قرب عهدهم بالنبيﷺ.
- قوة حافظتهم وسيلان أذهانهم.
- شدة توقيهم في التثبت والتأكد والدقة في نقل الرواية.

فكان الصحابة يتلقون الحديث مباشرة أو بواسطة، زمن حياته ﷺ، كانوا في مأمن من أن يكذب على رسول الله ﷺ، أو يدس في سنته فلا مكان لخديعة منافق أو تدليس غاش، إذ إن الوحي ينزل فيكشف زيف المبطلين ويظهر خبأهم: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ﴾[2]، فكانوا يرجعون إليه عند أي خلاف أو إشكال فلما انتقل ﷺ إلى الرفيق الأعلى، لم يكن هناك حارس للسنة، ولا وعاء لها إلا صدور الصحابة، ومن هنا نظروا إليها على أنها كنوز ثمينة في صدور الذين أوتوا العلم، فلم يشاؤوا أن يعرضوها في سوق الرواية لئلا يتخذ المنافقون من شيوع الحديث عن رسول الله ﷺذريعة للتزيد فيها، وسلماً لتزييف الحديث عن رسول الله، ولئلا تزل بالمكثرين أقدامهم، فيسقطوا في هوة الخطأ، والنسيان ليكذبوا على رسول الله من حيث لا يشعرون. ومن هنا احتاطوا في الرواية، وتقللوا منها ليس إقلالاً لشأنها، وإنما تعظيماً وتكريماً للسنة، فالتزم الصحابة هذا المنهج، وأتقنوا أداء الحديث، وضبطوا

1 – العلة وأجناسها عند المحدثين (/26).

2– سورة التوبة: 64.

حروفه ومعناه، وكانوا يخشون كثيراً أن يقعوا في الخطأ لذلك نرى بعضهم – مع كثرة تحملهم عن الرسول ﷺ– لا يكثر من الرواية في ذلك العهد لئلا يدخلها الشوب، ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي، حتى إن منهم من كان لا يحدث حديثاً في السنة، ونرى من تأخذه الرعدة يقشعر جلده، ويتغير لونه ورعاً واحتراماً لحديث رسول اللهﷺ[1].

عدالة الصحابة وفضلهم:

إن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نَصِّ القرآن، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[2].

قال ابن كثير: "وَالْمَعْنَى: "أَنَّهُمْ خَيْرُ الْأُمَمِ وَأَنْفَعُ النَّاسِ لِلنَّاسِ"[3].

قال الضحاك في قوله: "كنتم خير أمة أخرجت للناس "قال: هم أصحابُ رسول الله ﷺ خاصة"[4].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[5].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[6]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾[7] والآيات في هذا الباب كثيرة.

1- انظر إلى: الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين (/81- 82).
2- سورة آل عمران : 110.
3- تفسير ابن كثير (2/ 93).
4- تفسير الطبري (7/ 102)، تفسير القرطبي (4/ 170).
5- سورة البقرة: 143.
6- سورة التوبة: 103.
7- سورة الواقعة: 10.

وكذلك من الأحاديث النبوية الثابتة المؤكدة للقران الكريم: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺقَالَ: "خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ أَيْمَانُهُمْ شَهَادَتَهُمْ، وَيَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا"[1].

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:"لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ"[2].

توقي الصحابة واحتياطهم في رواية الحديث؛ لعدم وقوع الخطأ والوهم ودخول العلة على الأحاديث:

قلت: فلقد عرف الصحابة منزلة السنة النبوية فتمسكوا بها، واحتاطوا في رواية الحديث عنهﷺخشية الوقوع في الخطأ، وخوفاً من أن يتسرب إلى السنة المطهرة الكذب، أو التحريف، لذلك كان الصحابة رضوان الله عليهم مع حرصهم على تبليغ دين الله للأمة شديدي التحرِّي والتثبُّت فيما يروونه عن رسول الله ﷺ، فكانوا لا يحدِّثون بشيءٍ إلا وَهُم واثقون من صحته عن رسول الله ﷺ، ولا يقبلون من الأخبار إلا ما عرفوا صحته وثبوته.

فعلم علل الحديث كان في صورة مصغرة مبكرة متوافقاً مع علم الحديث جمعاً ونقداً بروايته ودرايته منذ زمن الصحابة ﷺ، حيث إن الوهم والخطأ من أهم عناصر علل الحديث. ومن الممكن أن يقع فيهما بعض الصحابة، ولا شك أنها حدثت بوقائع ثبتت عن الصحابة وهم فيه بعضهم بعضاً، وإن كتاب " الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة " للزركشي، أكبر مجموعة لهذا[3].

قال ابن أبى حاتم(324هـ) في علله: "كما أنَّ الصِّراعَ بين الشيطان وبني آدم قائمٌ منذ أنْ أُهْبِطَ آدَمُ إلى الأرض، فالصِّراعُ كذلك موجودٌ بين علماء الحديث وأعداء السُّنَّة، وقد تمخَّض

1- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب (1) فضائل أصحاب النبي ﷺ (2/5)حديث رقم 3650، وكذلك أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة باب(52) فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (1962/4)حديث رقم(2533)، وذكره الخطيب البغدادي في كتابه: الكفاية في علم الرواية (47/).

2- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب (5) قول النبيﷺ لو كنت متخذاً خليلاً،(8/5)حديث رقم 3673.

3- انظر إلى: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/ 34).

هذا الصِّراع عن تلك الجُهُود التي بذلها العلماءُ لحمايةِ جَنَابِ السُّنَّة، وذَبِّ الكذبِ عنها والدَّخيلِ عليها، وتتمثَّلُ في أمور عديدة، من أهمِّها: نَشْأَةُ الإسناد، وعِلْمُ الجرح والتعديل والكلامُ في الرواةِ جَرْحًا وتعديلاً، ومعرفةُ التاريخِ الذي يَسْتبِينُ به صدقُ الرواةِ وكذبُهم، واتصالُ الأسانيدِ وانقطاعُهَا، وعِلْمُ مصطلح الحديث..."[1] ومعرفة علل الحديث من أشهر المصنفات في صحيح السنة وضعيفها[2].

وقال أيضاً: "إنَّ مدارَ معرفةِ الصحيح من السَّقيم من الحديثِ: على الإسناد الذي قالوا عنه: إنه مِنَ الدِّين، والنظرُ في الإسنادِ يكونُ في اتصالِهِ وثِقَةِ رجاله؛ إلا أنَّ المحدِّثين وضعوا نُصْبَ أعينهم أمرًا آخَرَ، وهو أنَّ الثقةَ قد يَهِمُ، وربَّما دَخَلَ في دِينِ الله ما ليس منه بسببِ أوهامِ الثقاتِ الذين يُظَنُّ بهم الظَّنُّ الحسن؛ فَمِنْ هنا نشأ عِلْمُ عِلَلِ الحديث الذي يُعْنَى أولَ ما يُعْنَى بأوهامِ الثقات"[3].

لذلك قال النبيﷺ: "نَضَّرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، ثُمَّ بَلَّغَهَا عَنِّي فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ"[4]وكذلك في مثل قولهﷺ: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار "[5].

قال الإمام مسلم(ت261هـ): "لَأن عَلَيْهِ أَن يعلم أَن عمد التَّوَهُّم فِي نقل خبر النَّبِي ﷺمحرم فإذا علم ذَلِك ثمَّ لم يتحاش من فعله فقد دخل فِي بَاب تعمد الْكَذِب فان كَانَ لم يعلم

1- علل الحديث لابن أبى حاتم (14/1).
2- انظر إلى: علل الحديث لابن أبى حاتم (14/1).
3- المصدر السابق (1/ 16،14).
4- أخرجه الإمام الترمذي في سننه كتاب العلم باب (7)، ما جاء في الحث على تبليغ السماع (331/4)، حديث رقم 26580، وأعقب الترمذي بقوله: "حسن صحيح"، وذكره البغدادي في كتابه: الكفاية في علم الرواية (/ 29).
5- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب الجنائز باب (33)، ما يكره من النياحة على الميت(80/2)، حديث رقم 1291، وكذلك أخرجه الإمام مسلم في صحيحه باب(2)، في التحذير من الكذب على رسول الله (12/1) حديث رقم 3 وذكره البغدادي في كتابه: الكفاية في علم الرواية (/ 174)، وابن الصلاح في كتابه: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 269).

تَحْرِيم ذَلِك فَهُوَ جَاهِل لما يجب عَلَيْهِ وَالْوَاجِب عَلَيْهِ تعلم تَحْرِيمه والانزجار عَن فعله"[1]، وقوله: "كفي بالمرء كذباً أن يحدِّث بكلِّ ما سمع"[2]، وغير ذلك من الأحاديث.

وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى: "أدركت مائة وعشرين من الأنصار من أصحاب محمد ﷺ ما منهم أحدٌ يحدث بحديثٍ إلا ودَّ أنَّ أخاه كفاه إياه، ولا يستفتى عن شيء إلا ودَّ أنَّ أخاه كفاه إياه "وفي رواية: "يسأل أحدهم المسألة فيردَّها هذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول"[3]. وهذا مع شدة حرص الصحابة وتوقيهم وحفظهم لهذا الدين من التغيير والتحريف والتبديل فأجهدوا أنفسهم وحرصوا وبذلوا على نقل هذا الدين كما أخذوه عن سيدنا رسول اللهﷺ نقياً سليماً من الشوائب.

قَالَ الْحَاكِمُ: "هَذِهِ التَّقِيَّةُ الَّتِي ذكرت عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ كُلُّ ذَلِكَ لِيُمَيِّزُوا بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ فَيَسْلَمُوا مِنَ التَّحْدِيثِ"[4]

تثبت الصحابة ــ رضوان الله عليهم ــ وفحصهم ودقتهم من الراوي والمروي:

"كَانَ ابْنُ عُمَر: إِذَا سَمِعَ الْحَدِيثَ لَمْ يَزِدْ فِيهِ وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ، وَلَمْ يُجَاوِزْهُ وَلَمْ يَقْصُرْ عَنْهُ"[5].وقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: "كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا، نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ مُحَدِّثٌ، اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِنْ حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَنِي، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ" ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ. أَفَمَا تَرَى تَشْدِيدَ الْقَوْمِ فِي الْحَدِيثِ وَتَوَقِّيَ مَنْ أَمْسَكَ، كَرَاهِيَةَ التَّحْرِيفِ، أَوِ الزِّيَادَةِ فِي الرِّوَايَةِ، أَوِ النُّقْصَانِ، لِأَنَّهُمْ سَمِعُوهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: "مَنْ كَذَبَ عليَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَده من النَّار"[6].

قال ابن حبان(ت354هـ): "وتبع عمر عليه على بن أبى طالب – رضوان الله عليهما– باستحلاف من يحدثه عن رسول اللهﷺوإن كانوا ثقات مأمونين؛ ليعلم بهم توقي الكذب على رسول الله ﷺ فيرتدع من لادين له عن الدخول في سخط الله ﷻ فيه، وقد كان عمر يطلب البينة

1- التمييز لمسلم (/ 179).
2- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في المقدمة، باب(3)، النهى عن الحديث بكل ما سمع،(15/1) حديث رقم 6.
3- المصدر السابق (/ 198).
4- معرفة علوم الحديث (/ 61).
5- الكفاية في علم الرواية (/ 171).
6- تأويل مختلف الحديث (/90)، الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين (/ 82).

من الصحابة على ما يرويه عن رسول الله ﷺ؛ مخافة الكذب عليه لئلا يجئ من بعد الصحابة فيروي عن النبي ﷺما لم يقله"[1].

فعني الصحابة عناية فائقة بالأخبار، وبذلوا غاية الوسع في التثبت منها امتثالاً لأمر الله تعالى ووقوفا عند هدى نبيه، فقد قرأوا﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[2]، ولا يعد تثبتهم من الأخبار طعناً منهم في راوي الخبر، وإنما هو حرص على سلامة النقل، واحتياط للأمر، وتقوية له، فأخذوا الحديث بحيطة بالغة وحذر شديد، فما اطمأنت قلوبهم إليه بحيث لم يشكوا في حفظ راويه، أو ضبطه قبلوه وعملوا به من غير أن يطلبوا عليه شاهدًا أو برهانا، وما تطرق إليه الشك استوثقوا منه وطلبوا وجه اليقين فيه.

وقد ساق الإمام الذهبي شواهد ذلك عند ترجمته لكثير من الصحابة، قال في ترجمة أبي بكر: "وكان أول من احتاط في قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله ﷺذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر ﷺ"[3].

قال الذهبي: "فعمر هو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب،... وروى عن أبي سعيد أنَّ أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له، فرجع فأرسل عمر في أثره فقال: لم رجعت قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يجيب فليرجع قال: لتأتيني على ذلك ببينة، أو لأفعلنَّ بك فجاءنا أبو موسى منتقعاً لونه ونحن جلوس فقلنا: ما شأنك فاخبرنا وقال: فهل سمع احد منكم فقلنا نعم كلنا سمعه فأرسلوا معه رجلاً منهم؛ حتى أتى عمر فأخبره، فأحب عمر أن يتأكد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب آخر، ففي هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد، وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم، إذا الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما احد، وقد

1 – المجروحون (1/ 37).

2- سورة الحجرات:6.

3- تذكرة الحفاظ(2/1)، الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين (/85).

كان عمر من وجله يأمرهم أن يقلوا الرواية عن نبيهم ولئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن"[1].

فكان الإمام علىﷺ يستحلف من يحدثه بالحديث، فكان يقول: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺحديثاً نفعني الله بما شاء أن ينفعني منه، وكان إذا حدثني عنه غيره استحلفته فإذا حلف صدقته[2].

فالاتفاق على أن الصحابة عدول، فإذا نقد صحابي رواية ما أو ردها، فلا يعقل أن يكون ناقدًا أو رادًّا للرواية على النبي ﷺ، فكل ما صدر عنه فوق المناقشة وفوق الشك والريب، فهو المعصوم من الخطأ. يكون الخطأ أو الوهم بين الصحابي والصحابي فيما رواه أحدهما، ليس من باب تكذيبه، وإنما من باب توهيمه، أو توهيم الواسطة التي أخذ عنها، ومعلوم أن كل ابن آدم خطاء، وأن كل كلام يؤخذ منه ويرد عليه إلا كلام المعصوم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وإنما يقع الوهم عند الراوي الموثوق به وبعدالته، كأن يحدث بما سمعه من النبي ﷺ بعد النسخ ولا يدري أنه منسوخ. أو أن يقلب بين متنين، أو لفظيين، أو جملتين بتقديم أو تأخير، وهذا يسمى المقلوب، أو أن يبين الراوي توضيح لفظة، أو شرح عبارة من الراوي متصلة بالحديث فيظن أنه من المرفوع للحديث وهذا ما يسمى بالمدرج، وكذلك يروى الحديث بعدم ضبط لفظه مما يختلف في المعنى[3].

وكان ممن اشتهر بالنقد من أعلام الصحابة: أم المؤمنين عائشة وعمر وابن مسعود وابن عباس، ومما يدلل على مدى دقة الصحابة وتثبتهم في المروي، ويعلم أن المحدثين ما كانوا ولن يكونوا نقلة أخبار لا خبرة لهم بها، ولا قدرة لديهم على فهمها، وإنما كانوا الفاهمين الهاضمين لما نقلوه الحافظين الواعين لما سمعه، الملتزمين جانب الأدب فيما قبلوه أو ردوه. وذلك فيما روي أن عائشة ردت رواية من يفيد أن رسول الله ﷺ رأى ربه ليلة الإسراء والمعراج، واعتبرت

1- تذكرة الحفاظ. (1/ 6).
2- انظر إلى: المصدر السابق (1/ 10).
3- انظر إلى: الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين (/89) .

ذلك من أعظم الفرية، واعتمدت في رأيها على قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[1]، وقد فهمت من الإدراك في الآية الرؤية، وفهم العلماء منها الإحاطة[2].

وكذلك قد صح عن النبي ﷺ أنه قال: " إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ أو ببُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ "[3]، روى ذلك عنه أبو هريرة وعمر وعبد الله بن عمر والمغيرة بن شعبة، لكن عائشة- رضى الله عنها- رأت أن هذه الرواية تتعارض مع قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[4].فبرأت الراوين عن الكذب أو نسبتهم إليه فقالت: "إنكم تحدثوننا غير كاذبين ولا مكذبين"، وقالت عن ابن عمر: "يرحم الله أبا عبد الرحمن أو غفر الله لأبي عبد الرحمن، أما إنه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ"، ثم ذكرت أن النبي ﷺ مر بدار رجل من اليهود قد مات، وأهله يبكون عليه، وأنه قال: "إنهم ليبكون عليه، وإنه ليعذب"[5].

كان أنس بن مالك ممن تشدد في المحافظة على نص الحديث بألفاظه، فمنع زيادة حرف أو حذفه حتى ولو لم يتغير المعنى، وكان يقول بعد انتهائه من الرواية: أو كما قال، أو نحو من ذلك[6].

احتياط التابعين وحفظهم في قبول الحديث الشريف:

فبعد انتهاء زمن الصحابة، كثرت الفرق، والمذاهب، والأحزاب، ممن جاء بعدهم فظهر انتشار الفتن، والبدع، والأهواء، فسلك الأخيار من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم لجيل الصحابة من أهل القرون المفضَّلة، طرقاً ومجالات ووسائل أخرى لحفظ السُّنَّة والعناية بها، فقاموا بحفظ السنة النبوية من التحريف والتبديل، وكذلك من الزيادة والنقصان، والبحث عن الإسناد، وأحوال

1- الأنعام:103.

2- انظر إلى: الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين (/88)، والإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة (/ 95).

3- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب الجنائز باب (32) قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض 35/5 حديث رقم 1208، وكذلك أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الجنائز باب (9) الميت يعذب ببكاء أهله عليه 639/2 حديث رقم 927.

4- الإسراء: 15.

5- الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين (/89).

6- انظر إلى: الكفاية في علم الرواية (/ 206)، والإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة(/ 77).

الرجال ونقلة الأخبار الذي أصبح معروفا بعلم الرجال، فهو الذي ميز الأمة الإسلامية عن غيرها من الأمم فدونت السُّنَّة بصحفٍ وأجزاء، ثم إلى مصنَّفات مبوَّبة ومرتَّبة، إما على الأبواب كالكتب الستة والموطأ وغيرها، وإما على المسانيد كمسند أحمد وغيره[1].

ونقل الخطيب بإسناده عن ابن سيرين (ت110هـ) قوله: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"[2].

وقال الإمام مسلم: "فَلَيْسَ من ناقل خبر وحامل أثر من السّلف الماضين إلى زَمَاننَا وإن كَانَ من أحفظ النَّاس وأشدهم توقياً واتقاناً لما يحفظ وينقل إلا الْغَلَط والسهو مُمكن فِي حفظه وَنَقله فَكيف بِمن وصفت لَك مِمَّن طَرِيقَة الْغَفْلَة والسهولة فِي ذَلِك"[3].

وقال أيضاً: "واعلم أن الواجب على كل أحدٍ عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتَّهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والسِّتَارَة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التُّهم والمعاندين من أهل البدع"[4].

وعنه أيضاً قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السُّنَّة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[5].

1- انظر إلى: تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري (/ 35).
2- الكفاية في علم الرواية (/ 122).
3- التمييز لمسلم (/ 170).
4- مقدمة صحيح مسلم(6/1).
5- الكفاية في علم الرواية (/ 122).

ونقل الخطيب بإسناده عن ابن المبارك (ت 181هـ) قوله: " الْإِسْنَادُ عِنْدِي مِنَ الدِّينِ، لَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ ، وَلَكِنْ إِذَا قِيلَ لَهُ: مَنْ حَدَّثَكَ بَقِيَ "[1].

وقال أيضاً : "طلب الإسناد المتصل من الدين"[2].

ونقل الخطيب بإسناده عن حفص بن غياث قوله (ت194هـ): "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعني: احسبوا سنه وسن من كتب عنه "، وإذا أخبر الراوي عن نفسه بأمر مستحيل سقطت روايته"[3].

ونقل الخطيب بإسناده عن حسان بن زيد قوله: " لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أخبر بمولده عرفنا كذبه من صدقه "، قال أبو حسان: "فأخذت في التاريخ فأنا أعمله من ستين سنة وضبط أصحاب الحديث صفات العلماء وهيئاتهم وأحوالهم أيضا؛ لهذه العلة، وقد افتضح غير واحد من الرواة في مثل ذلك"[4].

وقال ابن تيمية (ت728هـ): "...وهذا الذي يسمى معرفة علل الحديث بكون الحديث إسناده في الظاهر جيداً، ولكن عرف من طريق آخر أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف أو أسنده وهو مرسل أو دخل عليه حديث في حديث وهذا فن شريف، وكان يحيى بن سعيد الأنصاري ثم صاحبه علي بن المديني ثم البخاري من أعلم الناس به، وكذلك الإمام أحمد، وأبو حاتم، وكذلك النسائي، والدارقطني، وغيرهم. وفيه مصنفات معروفة"[5].

ونقل مسلم بإسناده عن الشّعبِيّ(ت103هـ) قوله: "مَا جالست أحداً مذ عشْرين سنة حدث بِحَدِيث إلا وَأَنا أعلم بِهِ مِنْهُ، وَلَقَد نسيت من الْعلم مَا لَو قد حفظه أحد من النَّاس كَانَ بِهِ عَالماً"[6].

1- الكفاية في علم الرواية (/ 393).
2- الكفاية في علم الرواية (/ 392).
3- المصدر السابق (/ 119).
4- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 131).
5- مجموع الفتاوى (18/ 19).
6- التمييز (/ 176).

فكان شعبة بن الحجاج أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم وقال صالح ابن محمد الحافظ: أول من تلكم في الرجال شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان ثم تبعه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل [1].

وأول من اشتهر بالكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثم تكلم فيه أيوب السختياني، وأخذ ذلك عنه شعبة، وأخذ عن شعبة يحيى القطان، وابن مهدي، وأخذ عنهما أحمد بن حنبل، وعلي ابن المديني، وابن معين، وأخذ عنهم البخاري، وأبو داود، وأبو زرعه، وأبو حاتم... وجاء بعدهم جماعة من العلماء منهم الدارقطني، والنسائي، وابن عدي، والعقيلي، وقل من جاء بعدهم ممن هو بارع في ذلك[2].

1- انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 448).

2- للتوسع انظر إلى: جامع العلوم والحكم (108/2)، والعلة وأجناسها عند المحدثين (/ 30).

المبحث الثالث

أهمية علم العلل بين علوم الحديث ومكانته

إن لعلم العلل مكانة عظيمة بين سائر علوم الحديث، وهو ذو جلالة وقدر كبير في علم الحديث؛ لأنه علم شريف وشرف كل علم بشرفه معلومه، وهو الذي يميز الحديث الصحيح من الضعيف، وخطأه من صوابه، ومعوجه من مستقيمه.

قال ابن رجب:" فإنه علم قد هجر في هذا الزمان، وهو علم جليل قل من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأن بساطه قد طوي منذ أزمان، أعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجالهم وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هين؛ لأن الثقات الضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف..

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على علل الحديث"[1].

إن لهذا العلم أهمية كبيرة في الحفاظ عن سنة النبيﷺ وبيان وكشف الخطأ والتحريف والوهم والتدليس في الأحاديث، لذلك أثنى كثير من العلماء على هذا الفن وبينوا تلك الأهمية والمكانة:

قال ابن تيمية(ت728هـ): "وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ فإنهم أيضا يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلون بها ويسمون هذا علم علل الحديث وهو من أشرف علومهم بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه وغلطه فيه عرف"[2]

1- شرح علل الترمذي (1/ 53).

2- مجموع الفتاوى (13/ 352- 353).

وتبرز أهمية هذا العلم في دقته، وخفائه حتى على كبار الحفاظ، فلا يدخله إلا من كان في مرتبة عالية من الفهم الثاقب، والبصيرة الناقدة.

قال ابن تيمية: "وهذا الذي يسمى معرفة علل الحديث بكون الحديث إسناده في الظاهر جيدا ولكن عرف من طريق آخر: أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف أو أسنده وهو مرسل أو دخل عليه حديث في حديث وهذا فن شريف"[1].

وقال أيضاً: "فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة[2]الْفَنّ"[3].وقال أيضاً: "وَهَذَا مِنْ أَجَلِّ فُنُونِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يُسَمَّى: عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ "[4].

ومعرفة هذا الشأن وعلله ذوق ونور يقذفه الله في القلب يقطع به من ذاقه ولا يشك فيه ومن ليس له هذا الذوق لا شعور له به وهذا كنقد الدراهم لأربابه فيه ذوق ومعرفة ليست لكبار العلماء[5]. قلت: ولا يخوض غماره إلا القليل من الأئمة الجهابذة من أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ومن أراد أن يتكلم في هذا الفن فلابد من إحاطته بجميع علوم الحديث وإتقانها.

قال ابن رجب: " فالجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث"[6].

وكان أبو زرعة في زمانه يقول: " قل من يفهم هذا، وما أعزه إذا دفعت هذا عن واحد واثنين، فما أقل من تجد من يحسن هذا! ولما مات أبو زرعة، قال أبو حاتم: ذهب الذي كان يحسن هذا – يعني أبا زرعة – ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا. وقيل له بعد موت أبي زرعة: تعرف اليوم واحدا يعرف هذا؟ قال: لا.[قال ابن رجب] وجاء بعد هؤلاء جماعة، منهم النسائي والعقيلي وابن عدي والدارقطني، وقل من جاء بعدهم من هو بارع في معرفة ذلك"[7].

1- مجموع الفتاوى (18/ 19).
2- "كيحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، صاحب الصحيح، والدارقطني، وغيرهم. وهذه علوم يعرفها أصحابها". مجموع الفتاوى (18/ 42).
3- المصدر السابق(18/ 42).
4- المصدر السابق (18/ 73).
5- انظر إلى: الفروسية لابن القيم الجوزية (/ 235).
6- جامع العلوم والحكم (2/ 107).
7- المصدر السابق (2/ 107ـ 108).

وقد نقل ابن رجب عن ابن مهدي(ت198هـ) قوله: "لا يجوز أن يكون الرجل إماماً حتى يعلم ما يصح مما لا يصح، وحتى لا يحتج بكل شيء، وحتى يعلم مخارج العلم. وقال [أيضاً]: لأن أعرف علة حديث واحد أحب إلي من أن أستفيد عشرة أحاديث"[1].

وقال أيضاً: "لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي"[2].

قال الإمام احمد(ت241هـ): "لما عرف أن علل الحديث يكثر وقوعها في أحاديث الثقات الذين عليهم العمدة في الروايات، فأعرض المحدثون وعامتهم لا يظهر لهم خلل في أحاديثهم، ولذلك صار أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهما غائصاً واطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة لاختلاف المرويات. ولهذا لم يتكلم في هذا العلم إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم" [3].

قال ابن رجب نقلاً عن ابن الجوزي (ت579هـ)[4]: " فَإِن قوى نظرك ورسخت فِي هَذَا الْعلم[5] فهمت مثل هَذَا، وَإِن ضعفت فسل عَنهُ، وَإِن كَانَ قد قل من يفهم هَذَا بل قد عدم"[6].

ونقل ابن رجب عن أبي عبد الله بن منده قوله: "إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدعي علم الحديث، فأما شأن الناس ممن يدعي كثرة كتابة الحديث أو متفقه في علم الشافعي وأبي حنيفة أو...فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة. فحينئذ يتكلم بمعرفة"[7].

---

1 - شرح علل الترمذي (1/ 470).

2 - علل الحديث لابن أبي حاتم (1/ 19)، معرفة علوم الحديث (/ 112)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 295).مع العلم أن كلمة عشرين سقطت من مطبوعه.

3 - العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/ 35).

4- ذكر ابن الجوزي هذا في معرض كلامه عندما ذكر حَدِيث عَائِشَة: " كَانَ إذا رأى الْمَطَر قَالَ صيبا نَافِعًا " الموضوعات لابن الجوزي (1/ 102). قَالَ الْحَاكِم: "هُوَ مَعْلُول واه". فقال هذا العبارة عن علم العلل.

5- المقصود بذلك علم العلل انظر الإشارة السابقة.

6- جامع العلوم والحكم (2/ 107-108)، شرح علل الترمذي (1/ 493).

7- شرح علل الترمذي (1/ 339-340).

قال ابن كثير: "هو فن خفي على كثير من علماء الحديث حتى قال بعض حفاظهم معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومُعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والسيوف، والدنانير والفلوس، . فكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺالتي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس"[1].

قلت: إن أنواع علوم الحديث التي سطرها ابن الصلاح في مقدمته تدخل في علم العلل فهو جزء لا يتجزأ من علوم الحديث؛ لأنه من أغمض علوم الحديث وأدقها.

قال ابن رجب: "معظم علوم الحديث يدخل في العلل، فقد يعلل الحديث بالانقطاع أو الإرسال أو الإعضال، أو الإدراج، أو القلب، أو الاضطراب، ولكن الذي يميز علم العلل عن هذه الفروع، هو ما تتضمنه العلة من الخفاء إذ يقع الإرسال أو الانقطاع أو الإدراج [أو غيرها] في حديث الثقات ويصعب تمييزه والحكم عليه، وينطلي على أكثر المحدثين، حتى يتنبه جهابذتهم ونقادهم إلى هذا القادح الذي يتصف بالخفاء"[2].

فإن علم العلل أغمضُ الأنواعِ وأدقُّها مسلكاً، ولا ينهض بهِ إلا أئمةُ هَذَا الشأنِ وحذاقهم، ولهذا لم يتكلمْ فيهِ إلاَّ أفرادٌ منهم"[3].

وكذلك فإن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث، وأدقها، وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجالة ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر ولذلك لم يتكلم فيه إلا القليل من أئمة هذا الفن[4].

1- اختصار علوم الحديث(/63). وانظر إلى: النكت الوفية بما في شرح الألفية(498/1)، وتدريب الراوي (251/1).

2- شرح علل الترمذي (1/ 28).

3- انظر إلى: النكت الوفية بما في شرح الألفية (502/1)، وفتح المغيث (288/1)، ودليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح(/69).

4- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 90)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث (/52)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح(202/1)، والمقنع في علوم الحديث(/212)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح(/116)، والنكت الوفية بما في شرح الألفية(1/ 498)، والغاية في شرح الهداية في علم الرواية(/189)، وتدريب الراوي(251/1)، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر (600/2).

قال السخاوى(ت902هـ): "هذَا النَّوْعُ [أي علم العلل] من أغمض الأنواع وأدقها، وَلِذَا لَمْ يتكلم فيه كما سلف إلا الجهابذة أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"[1].

وقال ابن رجب: "ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكرة به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه وصارت له فيه قوة نفس وملكة، صلح له أن يتكلم فيه"[2].

ومن كل هذا نستفيد أن الكشف عن العلة يحتاج إلى علم غزير بالأسانيد والطرق وأساليب التعبير، كما يحتاج إلى مزيد فهم ومعرفة وحدة ذكاء وسرعة بديهة.

قال ابن رجب:" وأكبر دليل على منهجية هذا العلم وحدة منطقه، الذي يظهر باتفاق النقاد عليه، كما رأينا في إحالة أبي حاتم على أبي زرعة، ثم تشابه قوليهما في كل مسألة، فعلم العلل علم قائم على أصول وطرائق متداولة بين أصحابه، وقد ترتقي هذه الأصول والطرائق بلغتها حتى لا يعود من السهل كشف غموضها عن غير أهلها"[3].

وقال د.همام سعيد: "وإن نظرة سريعة يلقيها الباحث في كتب العلل تظهر له أي علم يحتاجه صاحب هذا الفن، وأية معرفة يفتقر إليها، حتى يصبح من أهل هذه الصنعة. إنه يحتاج ملكة علمية متعددة الجوانب، كثيرة العناصر، تمتاز بالشمول والتكامل؛ لأننا بعد التحقق نستطيع أن نقول: إن كل جزئية من جزئيات علوم الحديث داخلة في علم العلل، إما دخولا مباشراً، أو غير مباشر كخادم لأصول هذا العلم وضروراته"[4].

قال ابن حجر: "هذا الفن[5]أغمض أنواع علوم الحديث لا يقوم به إلا النقاد الأفذاذ، وأدقها مسلكا ولا يقوم به إلا من منحه الله فهما عالياً واطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة

1- "مثل ابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب ابن أبى سيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، وَالدَّارَقُطْنِيُّ وغيرهم". الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 256)، وفتح المغيث(288/1).
2- شرح علل الترمذي (2/ 664).
3- المصدر السابق (1/ 125).
4- المصدر السابق (1/ 126-127).
5- يعنى التعليل أو علم العلل. انظر إلى: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار(22/2)، وتدريب الراوي (251/1).

شافية ولم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وأن إليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، فإذا وجدنا حديثا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله فالأولى إتباعه في ذلك، كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه، وهذا حيث لم يختلفوا فإذا اختلفوا فلا بد من الترجيح"[1].

قال العراقي: "المعلل وهذا النوع من أنواع علوم الحديث، من أجل علوم الحديث، وأدقها، وأشرفها، ولا ينوء به إلا القليل من الأئمة الحفاظ، وكم من شخص اشتغل بالحديث السنين الطوال، ولم يدرك علة، وإن حكم، وإن درس الأسانيد، وحكم، لكن هذه العلل لها أهلها، لها أهلها أهل الحفظ، والخبرة، والفهم الثاقب"[2].فإن هذا العلم يتنبه لها الحذاق المهرة من أهل هذا الشأن كإرسال في الموصول ووقف في المرفوع كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم[3].

وقال ابن حجر: "وهو مِن أَغمَضِ أَنواعِ عُلومِ الحديثِ وأَدقِّها، ولا يقومُ بهِ إلاَّ مَن رَزَقَهُ اللهُ تعالى فهْماً ثاقِباً، وحِفْظاً واسِعاً، ومعرِفةً تامَّةً بمراتِبِ الرُّواةِ، ومَلَكَةً قويَّةً بالأسانيدِ والمُتونِ..."[4].

1- النكت على كتاب ابن الصلاح (114/1).

2- شرح ألفية العراقي لعبد الكريم الخضير(23/13). انظر إلى: تدريب الراوي(251/1)، وتيسير مصطلح الحديث (/ 127).

3- انظر إلى: مقدمة في أصول الحديث(/55).

4- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(/92)، تدريب الراوي (251/1).

المبحث الرابع
كيفية معرفة العلة

إن معرفة العلل وكشفها، يعد من أجل أنواع علوم الحديث، بل هو رأس العلوم وأشرفها، فهو أمر دقيق صعب، لذا يخفي على كثير من النقاد، ولا يهتدي إلى معرفته إلا من رزقه الله علماً وفهماً واطلاعاً واسعاً، فلا يكون إلا بالفهم والعلم والمعرفة والحفظ والبصيرة، لذا اجتهد المحدثون في معرفة العلل وكشفها سواء كانت الظاهرة أو الباطنة؛ من أجل الحفاظ على السنة النبوية. ومعرفة العلة لها أهمية عظيمة، وفائدة جليلة، حتى قال ابن مهدي: "لأن أعرف علة حديث هو عندي، أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي"[1].

أهم الطرق والوسائل التي من خلالها يتم معرفة العلل وكشفها[2]:

أولاً ــ جمع الطرق وتتبع الروايات والأسانيد والنظر في اختلاف الرواة زيادة ونقصاً تقديماً وتأخيراً رفعاً ووقفاً، وصلاً وارسالاً، فصلاً وادراجاً...[3] .

إن جمع طرق الحديث، وتتبع الروايات والأسانيد، –أي بالتخريج– ومعرفة مخارج كل حديث بروايته، والنظر في اختلافهم، والموازنة بين طرق الحديث؛ لأن كل راو في الحديث يشكل مخرجاً، أو طبقة، أو باباً للحديث، وهذا يساعد على اكتشاف معرفة العلة والوصول إليها؛ لأنها تفيد في معرفة الحديث المتصل والمنقطع والرفع والوقف والإدراج والإقلاب والتصحيف والتقديم والتأخير والزيادة أو النقصان...إلخ.

قال ابن المبارك قوله: "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"[4].وكما نقل أيضاً عن يحيى بن معين(ت232هـ)قوله: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه"[5].

---

1 – علل الحديث (1/ 19).

2 – للتوسع والاستزادة انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين– الفصل السادس– كيفية معرفة العلة (/106-133)؛ فقد أطال الأستاذ مصطفي باحو في هذا الجانب مع ذكر الأمثلة وكرر ذلك أيضاً في الفصل المتعلق – بأسباب العلة – وقد وقفت على بعض منها.

3 – انظر إلى العلة وأجناسها (/106)، وسيتم ذكره في مبحث: العلة وعلاقتها بالتخريج بتوسع (/75).

4– الجامع لأخلاق الراوي (2/ 295).

5– المصدر السابق (2/ 212)، المجروحون (1/ 33)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (/42).

وقال الخليلي بإسناده نقلاً عن يحيى بن معين قوله: " لو لم نكتب الحديث من مائة وجه ما وقعنا على الصواب"[1].

وقال السخاوى بإسناده نقلاً عن بعض الحفاظ بقولهم: إن لم يكن للحديث عندي مائة طريق، فأنا فيه يتيم[2].

وقال الخطيب بإسناده نقلاً عن ابن المديني(ت234هـ) قوله: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[3].

وقال الخطيب بإسناده نقلاً عن أحمد بن حنبل (ت241هـ): "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً"[4].

قال الخطيب (ت463هـ): "والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط"[5].

وقال السخاوى: – في معرض كلامه عن استحباب عقد مجلس الإملاء–: "ومن فوائده اعتناء الراوي بطرق الحديث وشواهده ومتابعه وعاضده بحيث بها يتقوى، ويثبت لأجلها حكمه بالصحة أو غيرها، ولا يتروى، ويرتب عليها إظهار الخفي من العلل، ويهذب اللفظ من الخطأ والزلل. ويتضح ما لعله يكون غامضاً في بعض الروايات، ويفصح بتعيين ما أبهم أو أهمل أو أدرج، فيصير من الجليات، وحرصه على ضبط غريب المتن والسند"[6].

وتحصل معرفة "ثم الوهم، إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق الدالة على وهم راويه من وصل مرسل أو منقطع، أو إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة. وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع، وجمع الطرق؛ فهذا هو المعلل"[7].

---

1 – الإرشاد في معرفة علماء الحديث (2/ 595).
2 – انظر إلى: فتح المغيث (1/ 286).
3– الجامع لأخلاق الراوي (2/ 212).
4– المصدر السابق.
5– المصدر السابق (2/ 295)، وذكره ابن الصلاح في كتابه: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 90).
6– فتح المغيث (3/ 248).
7– نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (4/ 723).

وقال أيضاً: "السبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة وهو: أن تجتمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"[1].

ثانياً_ التأمل في كيفية تحمل الراوي للحديث من شيخه، وهل هو سماع أو عرض أو إجازة أو مكاتبة أو وجادة أو غير ذلك، وهل كان الراوي يقظاً مثبتاً حال السماع أم دخل شيء من التساهل في تحمله عن شيخه... [2].

إن معرفة كيفية تحمل الراوي من شيخه بأدوات التحمل يفيد في معرفة العلة، فمثلاً: هل أخذ الراوي الحديث من شيخه سماعاً، أو عرضاً، أو إجازة، أو مناولة، أو وجادة؟ فمن هذه الطرق ما يدخله العلل. وهل كان شيخاً متيقظاً واعياً لما يتحمل ويؤدى؟ وهل اختلط؟، وإذا اختلط هل حدث قبل اختلاطه، أو بعد الاختلاط؟، وهل دخل التساهل في حديث التلميذ من سهو وغلط أو في أدائه...إلخ، فكل هذه الأمور ونحوها تساعد وتكشف مواطن العلة.

قال الذهبي: "وكان ابن جريج يروي الرواية بالإجازة، وبالمناولة ويتوسع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري؛ لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف"[3].

قال ابن معين: "سئل يحيى عن الحميدي صاحب ابن عيينة قال: كان يجيء إلى سفيان ولا يكتب، قلت ليحيى: فما كان يصنع؟ قال: كان إذا قام أخذها، يعني يحيى أنه كان يتساهل في السماع!"[4].

1- النكت على كتاب ابن الصلاح (1/ 114).
2- العلة وأجناسها عند المحدثين (/117).
3 - سير أعلام النبلاء (6/ 331).
4 - تاريخ ابن معين - رواية الدوري- (1/ 99).

ثالثاً ـ معرفة تواريخ الرواة – أي معرفة الوفيات والمواليد–:

إن معرفة تواريخ الرواة، يعد أحد الأدلة التي تضبط رواية الراوي، وتكشف عن علله، فهي تساعد على معرفة الحديث من الاتصال والانقطاع، ومعرفة التدليس والمدلسين من غيرهم، وكذب الرواة، وتمييز الرواة في رواياتهم عن شيخ أو تحديثهم عنه.

قال الثوري (ت161هـ): "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ "[1].

قال الخطيب بإسناده نقلاً عن الحميدي(ت488هـ): " فإن قال قائل: فما الذي لا يقبل به حديث الرجل أبداً؟ قلت: هو أن يحدث عن رجل أنه سمعه ولم يدركه: أو عن رجل أدركه ثم وجد عليه أنه لم يسمع منه..."[2].

وأخرج الخطيب بسنده إلى يحيى بن صالح، قال حدثنا غفير بن معدان الكلاعي، قال: "قدم علينا عمر بن موسى حمص فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر، قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سمه لنا نعرفه، قال: فقال خالد بن معدان، قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة، قلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية، قال: فقلت له: اتق الله يا شيخ، ولا تكذب! مات خالد بن معدان في سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين! وأزيدك أخرى: إنه لم يغز أرمينية قط، كان يغزو الروم "[3].

وقال السخاوي نقلاً عن حسان بن زيد: " لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ، يقال للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده مع معرفتنا بوفاة الذي انتمى إليه، عرفنا صدقه من كذبه"[4].

1 – الكفاية في علم الرواية (/ 119)،الإعلان بالتوبيخ لمن ذم بالتاريخ (/31–32)،
2 – الكفاية في علم الرواية (/ 118).
3 – المصدر السابق (/119).
4 – ا الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 131)، والإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (/22).

وقال بعض العلماء: "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين"[1]. قال الخطيب معلقاً على ذلك: "يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه وإذا أخبر الراوي عن نفسه بأمر مستحيل سقطت روايته "[2].

1 - الكفاية في علم الرواية (/ 119)، وانظر إلى: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (/22)،

2 - انظر إلى: الكفاية في علم الرواية (/ 120).

وسأل إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاش رجلاً اختياراً أي سنة كتبت عن خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ؟ فقال سنة ثلاث عشرة ومائة، فقال: أنت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين! "[1].

رابعاً: النظر في حال الراوي نفسه وضبطه[2]، وإتقانه وكثرة الوهم وقلته في مروياته...[3]:

إن معرفة ضبط الراوي وإتقانه يساعد في معرفة العلة والكشف عنها، فيعرف إن كان مقلاً للرواية أو مكثراً منها، أو دخل في حديثه الوهم، أو تغير حفظه من مكان إلى مكان، أو اختلط وتغير في آخر عمره، ومعرفة إمكان اللقاء أو المعاصرة لشيخه الذي يروى عنه، فهذه الأمور تساعد في معرفة العلة وتحديدها، سواء أكانت: ظاهرة أم خفية، أقادحة أم غير قادحة.

وأما الدليل الذي يكشف عدم السماع والاتصال في الرواية، فهو كما قال ابن رجب: هو أن يروي الراوي عن شيخ من غير أهل بلده، ولم يعلم أنه دخل إلى بلده، ولا أن الشيخ قدم إلى بلد كان الراوي عنه فيه، ومثاله: ما نقله مهنا بن يحيى الشامي عن أحمد، قال: لم يسمع زرارة بن أوفي من تميم الداري؛ تميم بالشام وزرارة بصري...، وقال ابن المديني: وقد يروى عمن عاصره أحياناً، ولكن لم يثبت عدم لقيه له، ثم يدخل أحياناً بينه وبينه واسطة[4].

فقد تعرف العلة من خلال عدم ضبط الراوي لأسباب منها:

إما تغير الحفظ في بعض المواطن دون بعض، أو ذهاب بصره، أو صغر سنه، أو كبره وشيخوخته، أو عدم ممارسته بالحديث؛ لانشغاله بالعبادة أو التجارة...إلخ.

خامساً ـ ومن أهم ما يستعان به على معرفة علل الحديث كثرة الاشتغال بالحديث، ومداومة النظر، ومجالسة حفاظ الوقت، والمطالعة الدائمة لكتب أئمة العلل، فهذا حتى يختلط الحديث

---

1 - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (/22)، وانظر إلى: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 132).
2 - يقصد به ضبط الصدر وضبط الكتاب.
3 - العلة وأجناسها عند المحدثين (/122).
4 - انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 200).

بلحمه ودمه، فتصبح له هيأة نفسانية راسخة، وملكة حديثية متميزة، يستطيع بها معرفة الحديث الصحيح من السقيم [1].

فإن كثرة الانشغال والممارسة بالحديث، والتمعن فيه بالنظر والتفكير، وبالبصر والبصيرة، والتعمق في كتب العلماء من الجهابذة، في علومهم بأنواعها، في علم الحديث، وخاصة كتب العلل، فهذا يفيد في كشف ومعرفة العلة وتمييز الصحيح من السقيم.

قال الحاكم: "...إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة؛ ليظهر ما يخفي من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به؛ لتظهر علته"[2].

ولهذا أجاد ابن كثير في هذا العلم فقال: "وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومُعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والسيوف، والدنانير والفلوس، فكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺالتي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس"[3].

قال الخطيب الْبَغْدَادِيُّ: "فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد"[4]

وقد نقل الخطيب بإسناده عن ابْنُ المَدِينِيِّ قوله: "ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة"[5].

---

1 – انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين (/131).
2 – معرفة علوم الحديث (/ 59).
3 – اختصار علوم الحديث (/ 64).
4 – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 257).
5 – المرجع السابق نفسه.

قال السَّخَاوِيّ: " أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم رده، وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها...، فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً تفرغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه، وعلله، ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين، فتقليدهم والمشي وراءهم، وإمعان النظر في تواليفهم، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم، وجودة التصور، ومداومة الاشتغال، وملازمة التقوى والتواضع – يوجب لك إن شاء الله معرفة السنن النبوية "[1].

وقال ابن رجب: "إن هذا العلم معرفة، وممارسة، ومذاكرة... ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكرة به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه وصارت له فيه قوة نفس وملكة، صلح له أن يتكلم فيه"[2].

سادساً ــ معرفة أسامي الرواة وكناهم وألقابهم ونسبهم، واتفاقها وافتراقها، وائتلافها واختلافها، ومعرفة طبقاتهم وتلاميذهم وشيوخهم ووفياتهم [3]:

إن هذا العلم يفيد في معرفة العلة؛ حيث إن العلة تكون في تشابه الأسماء، مما يؤدى إلى اشتباه في الرواة، فيقع في التصحيف ويشتبه عليه فلان باسم فلان، أو ينقلب اسمه...إلخ، وهذه الأمور يقع فيها الوهم والخطأ، فقد يشتبه عليه ثقة بضعيف فيصحح الضعيف، ويضعف الثقة، والكثير من هذا النوع يدخله العلل.

قال الحاكم: "... ومنه معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكناهم، وصناعاتهم، وقوم يروي عنهم إمام واحد، فيشتبه كناهم وأساميهم؛ لأنها واحدة، وقوم يتفق أساميهم وأسامي آبائهم، فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد المعرفة... ومن لم يأخذ هذا العلم من أفواه الحفاظ المبرزين لم يؤمن عليه التصحيف فيها"[4].

1 – فتح المغيث (1/ 289).
2 – شرح علل الترمذي (1/ 126).
3 – العلة وأجناسها عند المحدثين (/125).
4 – معرفة علوم الحديث (/ 221).

سابعاً ـ معرفة أصول الكتب ودرجتها في الضبط والإتقان، وهل هى أصول مقابلة محررة أم لا[1]:

وقد ذكر الحاكم هذا نوعاً من أنواع علوم الحديث: "معرفة صدق المحدث وإتقانه وثبته وصحة أصوله، وما يحتمله سنه ورحلته من الأسانيد"[2]، وهذا يدل على أهميته وفائدته لعلم الحديث لاسيما علم العلل.

فمعرفته تؤدى إلى اكتشاف العلة ومعرفة الخطأ والوهم والغلط، فيعللون الأحاديث بهذه الأمور. وهذا مما يعين على اكتشاف كثير من الأوهام والأخطاء التي تقع للرواة في أصولهم وأصول مشايخهم، وبالتأمل في تصرفات المحدثين يلاحظ أنهم يعلون كثيراً بكون هذا الحديث ليس من أصل فلان، أو نظرنا في كتابه فلا نجد هذه اللفظة فيه، أو لم يكن لفلان أصل صحيح[3].

وقد نقل ابن رجب عن الإمام أحمد قوله: عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه، وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة، وقد حدث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر جاؤوا بخلافها، أي بخلاف أصل كتابه[4]. وإبراهيم بن سعد الزهري روى عن أبيه، عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ...الحديث"[5].وسئل أحمد عنه، فقال: ليس هذا في كتب إبراهيم، لا ينبغي أن يكون له أصل[6].

---

1 – العلة وأجناسها عند المحدثين (/125).

2 – معرفة علوم الحديث (/ 14).

3 – انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين (/125).

4 – انظر إلى: شرح علل الترمذي (2/ 752).

5– أخرجه الإمام النسائي في سننه الكبرى، في كتاب: القضاء، باب (13) الأئمة من قريش،(3/467)، حديث رقم 5942، واسناد هذا الحديث ضعيف؛ لأن فيه علياً أبا الأسود الكوفي وبكيراً بن وهب مقبولان. انظر إلى: تقريب التهذيب(128، 406) .

6 – انظر إلى: شرح علل الترمذي (2/ 764)، وتهذيب التهذيب (1/106).

لذلك كان ولابد من أن يتأمل المحدث أصوله، أي أصول كتبه أعتيقة هي أم جديدة؛ فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها، وهذا تدليس، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها[1].

فمن وسائل التعرف إلى العلة: أنه لا بد من معرفة المدارس الحديثية، ونشأتها، ورجالها، ومذاهبها العقدية والفقهية وأثرها وتأثيرها في غيرها، وما تميزت به عن غيرها، فقد نشأت للحديث مدارس في المدينة ومكة والكوفة، وغيرها، وبهذه المعرفة يعالج الباحث أسانيد كثيرة فيكشف عن علتها، فإذا كان الحديث كوفياً، احتمل التدليس، أو الرفض، وإن كان بصرياً احتمل النصب وتأثير الإرجاء والاعتزال في إسناده. فإذا روى المدنيون عن الكوفيين، فإنها تختلف الاحتمالات عما إذا روى المدنيون عن البصريين. ولذلك نجد الحاكم يقول بعد ذكره علة حديث: والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا. أما حديث الشام عن المدارس الأخرى فأكثره ضعيف[2].

1 - انظر إلى: معرفة علوم الحديث (/ 16).
2 - انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 127).

المبحث الخامس

أسباب العلة في الحديث

لا شك أن الخطأ يقع فيه الإنسان، ولا يسلم من ذلك أحد إلا المعصوم ﷺ، حتى إن الصحابة والتابعين دخل عليهم هذا الخطأ، ولكن على درجات فمنه ما يقبل، ومنه ما لا يقبل، ومنه ما يؤثر في صحة روايته ومنه ما لا يؤثر. ومن هنا جاءت أسباب العلة في الأحاديث:

السبب الأول: الخطأ والنسيان الذى لا يسلم منه أى بشر مع كونه موصوفاً بالضبط التام[1].

قال ابن معين: "من لا يخطئ في الحديث فهو كذاب"[2]. وقال أيضاً: "لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب"[3]. فمهما بلغ الراوي في الحفظ والتثبت والإتقان فقد يسهو، ويذهل، وينسى، ويخطئ.

فلا عصمة إلا لله، ولكتابه، ولرسوله ﷺ، وما وراء ذلك ناس يصيبون ويخطئون، ويتذكرون وينسون، وينشطون ويغفلون، ما بينهم من تفاوت في ذلك بين مكثر مقل. ودخول الوهم والخطأ على الصحابة، والتابعين، والأئمة المتقدمين شيء معروف عند العامة والخاصة وقد أشار الترمذي في علله آخر كتاب الجامع... من الحفاظ يندر أو يقل الغلط في حديثهم، وهؤلاء هم الطبقة العليا من الرواة، فهو لم يصفهم بالضبط التام الكامل، بل قال: وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة، فالضبط التام الكامل هو ضبط نسبي يدخل فيه الوهم والخطأ القليل النادر[4].

ونقل... عن ابن مهدي قوله:" الذي يبرئ نفسه من الغلط مجنون، ومن لا يغلط؟"[5].

وقال ابن حجر: "فإن الْغَلَطَ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ كَثِيرًا أَحَدٌ"[6].

1- علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (/ 26).

2- تاريخ ابن معين- رواية الدوري- (1/ 396).

3- المصدر السابق (1/ 20).

4- انظر إلى: تمهيد شرح علل الترمذي للمحقق د. همام سعيد (1/93-94).

5- تهذيب الكمال (20/ 137)، الآداب الشرعية (2/ 142)،

6- فتح الباري (5/ 278).

وقال بعض العلماء: من يفلت من الخطأ؟[1].

وَقَالَ مَالِكٌ(ت179هـ) : "وَمَنْ ذَا الَّذِي لَا يُخْطِئُ؟ "[2]

وقال أحد العلماء: "قَدْ ألفت جميع هذه الكتب ولم آل فيها، ولا بد أن يوجد فيها خطأ؛ لأن اللَّهَﷻيقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[3]"[4]

ونقل الذهبي عن أحمد قوله: "وَمَنْ يَعْرَى مِنْ الخطأ وَالتَّصْحِيفِ؟"[5].

وقال الإمام مسلم: " فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السّلف الماضين إلى زَمَاننَا وان كَانَ من أحفظ النَّاس وأشدهم توقياً واتقاناً لما يحفظ وينقل، إلا الْغَلَط والسهو مُمكن فِي حفظه وَنَقله، فَكيف بِمن وصفت لَك مِمَّن طَرِيقَة الْغَفْلَة والسهولة فِي ذَلِك"[6].

ونقل ابن رجب عن ابن المبارك قوله: "من يسلم من الوهم؟. وقد وهّمت عائشة– رضى الله عنها– جماعة من الصحابةﷺ في رواياتهم، وقد جمع الزركشي جزءاً في ذلك. ووهّم سعيد ابن المسيب ابن عباسﷺ في قوله: "تزوج النبي ﷺميمونة وهو محرم"[7].

وقال الذهبي نقلاً عن الشافعي: "لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق، كان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث، وإلا استعديت عليك السلطان"[8]، وقال أحمد أيضاً: "شعبة أعلم بحديث الحكم، ولولا شعبة ذهب حديث الحكم ولم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه، كان قُسِمَ له من هذا حظ"[9].

1–انظر إلى: سير أعلام النبلاء (8/ 214).

2– الآداب الشرعية (2/ 141).

3– سورة العنكبوت: 82.

4– الآداب الشرعية (2/ 141).

5– سير أعلام النبلاء (9/ 181).

6– التمييز(/ 170).

7– شرح علل الترمذي (1/ 94). انظر إلى: علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية(/26).

8– سير أعلام النبلاء (7/ 206).

9– العلل ومعرفة الرجال (2 /539)، مقدمة الجرح والتعديل (/70)، تهذيب الكمال(12/ 489)، شرح علل الترمذي (1/ 94)، تهذيب التهذيب (4/ 301). انظر إلى: علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية(/26).

وقال الإمام أحمد: "كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن -يعني في الرجال- وبصره في الحديث وتثبته وتنقيته للرجال"[1]، ومع ذلك قد ضبط الأئمة عليه أخطاءً، وسجلوها في أقوالهم وكتبوها في مصنفاتهم ومعلوم أنه من أشد الناس على التدليس والمدلسين، ومع ذلك روى عن شيوخ ولم يسمع منهم.

وقال ابْنُ سَعْدٍ (ت230هـ):"شعبة كان ثقة مأموناً ثبتاً حجة صاحب حديث"[2].

ونقل الْمِزِيُّ قول أَبِي دَاوُدَ (ت275هـ) قوله: " لما مات شعبة قال سفيان: مات الحديث قيل لأبي داود: هو أحسن حديثا من سفيان قال: ليس في الدنيا أحسن حديثا من شعبة ومالك على قلته والزهري أحسن الناس حديثا وشعبة يخطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه يعني في الأسماء"[3].

قال اِبْنُ عَدِيٍّ (ت365هـ):" لأن الثقة وإن كان ثقة فلا بد فإنه يهم في الشيء بعد الشيء"[4].

وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة ثبت في الحديث وكان يخطئ في أسماء الرجال قليلا"[5].

وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "في العلل كان شعبة يغلط في أسماء الرجال كثيرا لتشاغله بحفظ المتون"[6].

وقال الذهبي(ت748هـ): "وإن كانوا غير متهمين، فما هم بمعصومين من الخطأ والنسيان"[7].

يقول ابن التركماني(ت750هـ): "والغالب على من يحدث من حفظه أن يهم، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت بأوهام يهم في رواية، ولو سلكنا ذلك لزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة؛ لأنهم لم يكونوا معصومين"[8].

1- العلل ومعرفة الرجال (2 /539)، وتهذيب الكمال(12/ 490)، وسير أعلام النبلاء (7/ 210).

2- الطبقات الكبرى (7/ 280).

3- تهذيب الكمال (12/ 494).

4- الكامل في الضعفاء (7/ 105)، وانظر إلى: تهذيب التهذيب (7/ 208).

5- الثقات(1/ 456).

6- علل الدار قطني (11/ 314).

7- سير أعلام النبلاء (10/ 114).

8- الجوهر النقي (6/ 107).

السبب الثاني: خفة أو عدم ضبط الراوي لبعض مروياته ضبطاً متقناً، لأسباب عديدة نذكر منها على سبيل الإجمال دون التفصيل[1]:

- **إما لتغير في الحفظ في بعض المواطن دون بعض [2]:**

وذلك أن عبد الملك بن أبى سليمان يختلف عليه الحفاظ وقال إسحاق بن منصورعن بن معين مخلط . وقال العجلي: يقال له بن القبطية كان على الكوفة وهو صالح الحديث روى أكثر من مائة حديث تغير حفظه قبل موته وقال بن أبي حاتم ثنا صالح بن أحمد ثنا علي بن المديني سمعت بن مهدي يقول كان الثوري يعجب من حفظ عبد الملك قال صالح فقلت لأبي: هو عبد الملك بن عمير قال: نعم. قال بن أبي حاتم فذكرت ذلك لأبي فقال هذا وهم إنما هو: عبد الملك بن أبي سليمان وعبد الملك بن عمير لم يوصف بالحفظ وقال البخاري سمع عبد الملك بن عمير يقول إني لأحدث بالحديث فما أترك منه حرفا وكان من أفصح الناس[3].

- **وإما لصغر سنه[4]:**

قال مصطفي باحو: "لأن الصغر مَظَّنة عدم الضبط عموماً بخلاف الكبر؛ فهو وقت كمال النضج وتمام قوة العقل، وكان المحدثون يتساهلون في إحضار الصبيان مجالس السماع"[5].

ونقل الذهبي عن نعيم بن حماد قوله: "سمعت سفيان يقول: لقد أتى هشام أمراً عظيماً بروايته عن الحسن. قيل لنعيم: لم ؟ قال: لأنه كان صغيراً"[6].وقال أيضاً عن صالح بن محمد جزرة: سماع ابن أبي ذئب من الزهري ليس بذاك؛ لأنه كان صغيراً[7].

1- انظر إلى: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 305).ارجع إلى العلة وأجناسها عند المحدثين(/150-162)،
2- العلة وأجناسها عند المحدثين(/150).
3- انظر إلى: تهذيب التهذيب (365/6).
4-العلة وأجناسها عند المحدثين(/152).
5- العلة وأجناسها عند المحدثين(/152).
6- سير أعلام النبلاء (6/ 356)، حيث يقول الذهبي: "هذا فيه نظر، بل كان كبيراً".
7- انظر إلى: المصدر السابق (8/ 306).

كان الأوزاعي ربما يهم عن الزهري، وسفيان بن عيينة كان غلاماً صغيراً حين قدم عليهم الزهري، وإنما أقام يعني الزهري تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة أياماً يسيرة، وفي حديثه يعني ابن عيينة عن الزهري اضطراب شديد[1]. قلت: لأنه كان صغيراً.

ونقل ابن رجب عن ابن معين قوله: "عبد الله بن وهب ليس بذاك في ابن جريج، كان يستصغر، يعني لأنه سمع منه وهو صغير"[2].

ونقل الخطيب عن صَالِح بْن مُحَمَّد قوله: "إِبْرَاهِيم بْن سعد سماعه من الزهري ليس بذاك؛ لأنه كَانَ صغيراً حين سمع من الزهري"[3].

ونقل ابن أبى حاتم عن محمد بن مسلم قوله: كتبت عن عمرو بن هشام البيروتي فكان قليل الحديث، قلت ما حاله ؟ قال ليس بذاك إلا أنه كان صغيراً حين كتب عن الأوزاعي[4].

ونقل الخطيب عن ابن المديني قوله: سمعت أَبِي يَقُول: "مات أبو عوانة وأنا في الْكُتَّاب، وبيني وبين ابن أَبِي الأسود ستة أشهر، وذهب إلى أن سماعه من أَبِي عوانة ضعيف لأنه كان صغيرًا"[5].

- **وإما لذهاب بصره[6] :**

نقل ابن حجر عن النسائي(ت303هـ) قوله: "لا بأس بأبي حمزة[7]، إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد"[8].

ونقل أيضاً فيما ذكره عن ابن أبي خيثمة عن أبيه أبي خيثمة – زهير بن حرب – قوله: "كان يعاب على يزيد حين ذهب بصره ربما إذا سئل عن حديث لا يعرفه فيأمر جاريته فتحفظه

1- انظر إلى: شرح علل الترمذي (2/ 674).
2- شرح علل الترمذي (2/ 683).
3- تاريخ بغداد (6/ 601).
4- انظر إلى: الجرح والتعديل (6/ 268).
5- تاريخ بغداد (11/ 254).
6- العلة وأجناسها عند المحدثين(/150).
7- هو: "محمد بن ميمون المروزي أبو حمزة السكري". تهذيب التهذيب (9/ 429)
8- المصدر السابق (9/ 430).

من كتابه، قال وسمعت يحيى بن معين يقول يزيد يدلس من أصحاب الحديث؛ لأنه لا يميز ولا يبالي عمن روى"[1].

- **عدم التثبت والتأكد من الحديث لقلة التكرار والاهتمام:**

ونقل ابن أبى حاتم بإسناده عن حماد بن زيد قوله: "ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، يعاود صاحبه مراراً ونحن كنا إذا سمعناه مرة اجتزينا به"[2]. ونقل أيضاً عن أحمد بن صالح قوله: "تتبعت أحاديث يونس عن الزهري، فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزهري مراراً وقال نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً"[3].

قال بعض العلماء: سألت الإمام شعبة عن حديث، فقال: والله لا حدثتك به. قلت: ولم ؟ قال: لأني لم أسمعه إلا مرة[4].

- **وإما لانشغاله بما يشغله عن الحفظ والضبط، كالعبادة والتجارة والقضاء والفقه والرأى ونحو ذلك[5] :**

ونقل اِبْن حِبَّانَ بإسناده عن مالك قوله: "أدركت بهذا البلد مشيخة من أهل الصلاح والعبادة محدثون ما سمعت من واحد منهم حديثا قط قيل: ولم يا أبا عبدالله ؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون"[6].

1- تهذيب التهذيب (11/ 322).
2- الجرح والتعديل (1/ 168)، تهذيب الكمال (12/ 491).
3- الجرح والتعديل (9/ 249)، وفتح الباري (12/ 103).
4- انظر إلى: الجرح والتعديل (1/ 168)، وسير أعلام النبلاء (7/ 221)،
5- العلة وأجناسها عند المحدثين(/158).
6- المجروحون (1/ 41).

وقال أيضاً: "كان يوسف شيخاً صالحاً ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل من الحفظ والإتقان، فكان يأتي بالشيء على التوهم، فبطل الاحتجاج به على الأحوال كلها"[1]،

ومنهم من غلب عليه الصلاح والعبادة، وغفل عن الخط والتميز أي التحديث فإذا حدث رفع المرسل، وأسند الموقف، وقلب الأسانيد[2].

قال اِبْنُ عَدِيٍّة: "والزهاد لا يضبطون الأحاديث كما يجب"[3]. ة

إن سَلْمُ بْنُ مَيْمُونٍ الْخَوَّاصُ ةمن عباد أهل الشام وقرائهم ممن غلب عليه الصلاح والزهد في العبادة حتى غفل عن حفظ الحديث واتقائه، فربما ذكر الشيء بعد الشيء ويقلبه توهما لا تعمداً فبطل الاحتجاج بما يروى إذا لم يوافق الثقات[4].

- **وإما لانشغاله بحفظ المتون على حساب الأسانيد كما يفعله كثير من الفقهاء أو العكس أي الانشغال بحفظ الأسانيد دون المتون كفعل كثير من المحدثين[5].**

قال الإمام مسلم: "وَمِنْهُم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بِحِفْظ الأثر يتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الَّذين أُدي إليه عَنْهُم، وكل مَا قُلْنَا من هَذَا فِي رُوَاة الحَدِيث ونقال الأخبار فَهُوَ مَوْجُود مستفيض"[6].

وقال ابن حبان: " الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره؛ لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها"[7].

فالفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة في روايته، لا يجوز عندي – أي عند ابن حبان- الاحتجاج بخبره؛ لأنه إذا حدث من حفظه، فالغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد، وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه، وإذا ذكروا أول

1- المصدر السابق (3/ 136).
2- انظر إلى: المجروحين (1/ 67).
3- الكامل في الضعفاء (8/ 161).
4- انظر إلى: المجروحين (1/ 344-345).
5- العلة وأجناسها عند المحدثين(/160).
6- التمييز لمسلم (/ 170).انظر إلى :العلة وأجناسها عند المحدثين(/160).
7 - المجروحون (1/ 93).

أسانيدهم يكون قال رسول الله ﷺ فلا يذكرون بينهم وبين النبي ﷺ أحداً، فربما صحف الأسماء، وقلب الأسانيد، ورفع الموقوف، وأوقف المرسل، وهو لا يعلم لقلة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب، أو يوافق الثقات في الأسانيد[1].

خفة الضبط بالأسباب العارضة[2].

أخرج الخطيب بسنده إلى مَرْوَانَ بْنَ مُحَمَّدٍ قال: "لَا غِنًى لِصَاحِبِ حَدِيثٍ عَنْ ثَلَاثٍ ، صِدْقٍ، وَحِفْظٍ وَصِحَّةِ كَتْبٍ فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ ثِنْتَانِ وَأَخْطَأَتْهُ وَاحِدَةٌ لَمْ يَضُرَّهُ ، إِنْ كَانَ صِدْقٌ وَصِحَّةُ كُتُبٍ وَلَمْ يَحْفَظْ وَرَجَعَ إِلَى كُتُبٍ صَحِيحَةٍ لَمْ يَضُرَّهُ"[3].

فضبط الكتاب لا يغني عن الخطأ والوهم أو وقوع العلة، وبالتالي يقع المحذور، في حالة بعد الكتاب إما بفقده، أو فقد بصره، أو تحريفه، أو تحديثه من حفظه، ومن هنا دخلت العلة في أحاديث بعض الثقات، فكان لا بد من دخول الناقد ــ أي رجل العلل ــ في دائرة أحاديث هؤلاء الثقات؛ لتمييز سقيمها ومعلولها، من صحيحها ومستقيمها[4].

ومن هنا جعل الأئمة حديث الراوي حسناً لذاته، وهو الذي قال ابن حجر في حديثه: فإن خف الضبط أي قلَّ فهو الحسن لذاته[5]، وهو ما اتصف به بعض الرواة من خفة الضبط، وكثرة الوهم، مع بقاء عدالتهم. وهؤلاء هم الذين ذكرهم الترمذي بقوله: أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهن في حديثهم كثيراً[6].

1- انظر إلى: المجروحون (94،93/1).
2- قال د. همام سعيد :تعضد الأسباب العارضة هي أموراً تعرض للمحدث، تؤثر في ضبطه، دون أن تؤثر في إدراكه، وبهذا نميز هذه الأمور العارضة عن الاختلاط...، وقد تعرض ابن رجب لهذه الأسباب من العوارض في أكثر من مكان من كتابه. للتوسع والاستزادة انظر إلى: تمهيد شرح علل الترمذي للمحقق د. همام سعيد (1/ 107-108).
3- الكفاية في علم الرواية (/ 230).
4- انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 108).
5- انظر إلى: نزهة النظر (/91)، وعلم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (/ 31).
6 - انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 98).

وعقب ابن رجب موضحاً عبارة الترمذي "وهم أيضاً – أي من اتصف بخفة الضبط وكثرة الوهم مع بقاء عدالتهم– أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً، ولكن ليس هو الغالب عليهم"[1].ة

السبب الثالث ــ اختلاط الراوي أو تغيره بآخرته: وهو ما يسمى بالاختلاط[2]أو الآفة العقلية[3]:

اختلط فلان: "أي فَسَدَ عقله، ورجلٌ خَلط أي مخالط العقل. ويقال: خولط الرجل فهو مخالط، لا يميز، واختلط عقله فهو مختلط إذا تغيّر عقله"[4].

قلت : فإن الاختلاط بكون الراوي ثقة حافظاً، ثم يطرأ سوء الحفظ عليه لسبب من الأسباب.

قال ابن حجر: "ثم سوء الحفظ إن كان لازماً فهو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث. أو كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي: إما لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو عدمها بأن كان يعتمدها، فرجع إلى حفظه. ساء فهذا هو المختلط"[5].

قلت: والمضعف لرواية الشيخ: هو أن يروي شيئاً حين اختلاطه، ولم يتميز من روى عنه قبل الاختلاط ممن روى عنه بعد الاختلاط، فيختلط الأمر.

1- المصدر السابق.

2- والاختلاط: آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث ما، كفقد عزيز، أو ضياع مال، ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنة يقال فيه: اختلط بآخرة. ورغم أن كثيرا من الناس يختلطون إلا أن الاختلاط إذا أطلق انصرف إلى فئة قليلة منهم، وهي فئة المحدثين، وذلك لما في اختلاط المحدث من أثر على روايته، ومن هنا يدخل الخطأ والوهم لا سيما وأنه الثقة العدل، المحتج به. (والكشف عن الاختلاط يلقي على الناقد، رجل العلل، مهمة عسيرة وشاقة تحتاج إلى فهم واطلاع واسع، إلى جانب أنها دقيقة وخطيرة، فهي لا تقتصر على متابعة المحدث في فترة دون فترة، أو مكان دون آخر أو عن شيخ دون سواه، بل تمتد مهمة رجل العلل حتى وفاة الرجل موضع النقد والعلة، ولمعرفة طريقة النقاد في الكشف عن الاختلاط). للتوسع انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 103).

3- شرح علل الترمذي (1/ 89).

4- لسان العرب (294/7 – 295). انظر إلى: القاموس المحيط (2 / 92)، و تاج العروس (134/5).

5- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ 129).

فمثلاً: أن يكون الراوي عنه سمع منه قبل الاختلاط، ولم يسمع منه بعد الاختلاط، فهذا روايته عنه صحيحة. قال أحمد بن حنبل: "سمع وكيع من المسعودي بالكوفة قديماً وأبي نعيم أيضاً، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعُهُ جيد"[1].

قلت: فهذا تُرد روايته وتضعف بانفراده كسائر من عرفت رواياتهم عن المخلطين حال الاختلاط؛ لعدم التيقن والتثبت من الرواية؛ فربما دخلها الخطأ والنقص أو الزيادة، أو أن يكون الراوي عن المختلط سمع منه قبل الاختلاط، أو أن يكون روى الراوي عن المختلط قبل الاختلاط وبعده، ولكنه تميّزت أحاديثه فما ميز من رواياته قبل الاختلاط فهو صحيح، وما لايميز فهو ضعيف، أو أن يكون الراوي عن المختلط سمع منه بعد الاختلاط، لكن لم يرو رواياته التي سمع منه في الاختلاط، فهذا كأنه لم يرو عنه مطلقاً، أو أن يكون الراوي المختلط لم يحدث حال اختلاطه، فهذا جميع رواياته مقبولة صحيحة.

نقل ابن أبي حاتم عن ابن مهدي قوله: "جرير بن حازم - أبو النضر العتكي الأزدي[2]- اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً"[3]، وقال ابن سعد: "اختلط في آخر عمره، فحجبه أهله في منزله حتى مات"[4].

وقال الذهبي: "فما ضره الاختلاط، وعامة من يموت يختلط قبل موته، وإنما المضعف للشيخ أن يروي شيئاً زمن اختلاطه"[5].

فعند البخاري(ت256هـ): إذا لم يحدث إلا من كتابه فهذا لا يتطرق إليه الضعف، مثل: عبد الرزاق فقد روى عن مصنفه حال اختلاطه. فقال: "ما حدث [عبد الرزاق] من كتابه فهو

1- العلل ومعرفة الرجال لابن المديني(/325).

2- هو "جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع الأزدي ثم العتكي وقيل الجهضمي أبو النضر البصري والد وهب بن جرير" تهذيب الكمال (4/ 524،525)

3- الجرح والتعديل (2/ 505)، علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (/ 35).

4- طبقات ابن سعد (346/7).

5- ميزان الاعتدال (39/1).

أصح"[1]؛ لأنه حدث من ضبط كتابه لا من ضبط صدره، ولذلك قبل العلماء روايته بعد الاختلاط.

حكم رواية المختلط:

قال ابن الصلاح: "لا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط ، أو أشكل أمره فلم يعرف هل أُخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده"[2].

وقال ابن حجر: "والحكم فيه أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميّز، قُبل، وإذا لم يتميز تُوقف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه"[3].

وقال السخاوي: "فما روى المتصف بذلك في حال اختلاطه، أو أبهم الأمر فيه وأشكل بحيث لم يعلم أروايته صدرت في حال اتصافه به أو قبله؟ سقط حديثه في الصورتين، بخلاف ما رواه قبل الاختلاط لثقته، هكذا أطلقوه"[4].

السبب الخامس ـ قصر صحبة الشيخ، وقلة الممارسة لحديثه[5]:

أعطى المحدثون طول ملازمة الشيخ وممارسة حديثه أهمية كبيرة ، فرجحوا – من أجل ذلك – أسانيد كثيرة على أخرى، وأعانتهم معرفتهم بالصحبة والممارسة على تمييز كثير من الأوهام والعلل[6].

يقول د همام سعيد: فإن اهتمام النقاد بهذا الأمر جعلهم يتابعون الرواة عن شيخ ما فيجعلونهم على فئات بين الأطول صحبة والأقصر، والأقل ممارسة والأكثر[7]..

1- التاريخ الكبير (6/ 130).

2- معرفة أنواع علوم الحديث (/352).

3- نزهة النظر (/139).

4- فتح المغيث (366/4).

5- شرح علل الترمذي (/113).

6- انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 113،115).

7- تمهيد شرح علل الترمذي للمحقق د.همام سعيد (/113).

السبب السادس ـ اختصار الحديث أو روايته بالمعنى[1]:

فقد قال بعض الصحابة والتابعين والجمهور على أن الرواية بالمعنى جائزة، ولكن اشترطوا فيمن يروى أن يكون عارفاً عالماً بمواقع الألفاظ وبصيراً بدلالاتها؛ حتى لا يغير أو يحرف[2].

قال الخطيب: "والمستحب له أن يورد الأحاديث بألفاظها؛ لأن ذلك أسلم له"[3].

وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه، فغيروا المعنى، مثل: ما اختصر بعضهم من حديث عائشة في حيضها في الحج، أن النبي ﷺ قال لها وكانت حائضاً: "انْقُضِي رَأْسَكِ وَامْتَشِطِي...الحديث"[4]، وأدخله في باب غسل الحيض، وقد أنكر أحمد ذلك على من فعله، لأنه يخل بالمعنى، فإن هذا لم تؤمر به في الغسل من الحيض عند انقطاعه، بل في غسل الحائض إذا أرادت[5].

السبب السابع ـ تدليس[6] الثقات:

فالتدليس من أهم أسباب العلة، وقد يكون سبب العلة تدليساً أدركه النقاد فكشفوا فيه عن انقطاع في الإسناد، أو إعضال، أو إقلاب، أو إرسال، أو رواية عن ضعيف غير اسمه، أو كنيته، أو لقبه[7].

1- شرح علل الترمذي (/116).

2 - انظر بتوسع إلى: المصدر السابق(1/ 116).

3 - الكفاية في علم الرواية (/ 167).

4- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب: الحيض، باب(15) امتشاط المرأة عند غسلها من المحيض،(70/1)، حديث رقم316، وكذلك أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب: الحج، باب (17) بيان وجوه الإحرام وانه يجوز إفراد الحج، والتمتع، والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه؟، (871/2)، حديث رقم 1211.

5- انظر بتوسع إلى: شرح علل الترمذي (1/ 116).

6- والتدليس عند ابن الصلاح قسمان: تدليس الإسناد وهو أن يروي عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، أو عمن سمع منه شيئا ولم يسمع موضوع الرواية وفي كل هذا موهماً سماعه، وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره سواء كان ضعيفا أو صغيراً تحسيناً للحديث. وتدليس الشيوخ: هو أن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف. انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 73)، والتقريب والتيسير (/ 39)، وشرح علل الترمذي (1/ 118). للتوسع والاستزادة انظر إلى: تدريب الراوي(1/ 256-267).

7- انظر إلى: مقدمة شرح علل الترمذي للمحقق د. همام سعيد (1/ 118).

السبب الثامن ـ الرواية عن المجروحين والضعفاء[1]:

فإن الجرح سببٌ من أسباب العلة القادحة في الرواية، لذلك قال ابن الصلاح: "ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح"[2].

السبب التاسع ـ ما يتعلق بشرط الاتصال وهو الانقطاع[3]:

فإن كان ظاهراً لا يدخل في تعريف العلة، ولكن إذا كان الانقطاع خفياً وهو: الذي يسمى مرسلاً خفياً فيدخل في تعريف العلة، وهو ما إذا كان الانقطاع بين طالب وشيخه الذي سمع منه الكثير، ولازمه، فإذا كان مثل هذا التلميذ روى عن شيخه بواسطة، ثم حذف الواسطة، ربما لضعفه أو لغيره، دخلت العلة هنا، فلا ينتبه لها إلا من اجتهد في جمع الطرق الكثيرة. هذا إذا لم يكن التلميذ معروفاً بالتدليس. وكذلك إذا كان الراوي أو التلميذ معاصراً، لكنه لم يلق الشيخ[4] وهو في طبقة تلاميذ الشيخ فالانقطاع قد يخفي على الكثير. وكونه منقطعاً في هذه الصورة أمر واضح، إذا ثبت لدى الناس عامة أنه لم يلقه مطلقاً أما إذا كان إمكان السماع حاصلاً ولم نتيقن بسماعه من الشيخ، فإمكان عدم السماع أيضاً حاصل. ولذا جعل الأئمة شرط البخاري في اشتراط ثبوت اللُّقِيِّ ولو مرة شرطاً أشد وأقوى من شرط مسلم الذي اكتفي بالمعاصرة[5].

قلت: ويدخل في هذه الصورة ما إذا روي الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند ويوصل من وجه آخر ظاهره الصحة، ففيه انقطاع خفي تدخل العلة فيه، وتخفي على كثيرين، ولا تظهر هذه العلة إلا للعالم الخبير بعد سبر الطرق المختلفة على الراوي الذي عليه

1- علل الترمذي (118/1).
2- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 93).
3- علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (/38).
4- انظر إلى: علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (/ 38).
5- انظر إلى: المصدر السابق (/ 39).

مدار الرواية؛ كما قال ابن الصلاح : لأن الثقة قد يَهِمُ فيوصل المرسل، فيدخل الحديث في قسم الضعيف للانقطاع بين التابعي وبين النبي ﷺ، وهذه علة قادحة؛ لأنه فقد شرط الاتصال على التعريف الراجح للمرسل وهو: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ[1].

السبب العاشر_ الشذوذ.

والشذوذ لغة: الشين والذال يدلُّ على الانفراد والمفارَقة. شَذّ الشيء يَشِذُّ شذوذاً، فيقال شذ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذوذاً انفرد عن الجمهور، أو عن الجماعة، ونَدَرَ فهو شاذ[2].

وأمَّا في اصطلاح أهل الحديث: فقد اختلف تعريف الشاذ في كتبهم.

قال الحاكم: "فأَمَّا الشاذ فإنه حديثٌ يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابِعٌ لذلك الثقة"[3].فيظهر من تعريفه أن الشاذ هو الحديث الذي انفرد به الثقة، خالف أو لم يخالف.

وعرفه الخليلي فقال: "إن الشاذ ما ليس له إسناد إلا واحد، يشذُّ بذلك شيخ ثقة أو غير ثقة، فما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به ويرد ما شذ به غيره"[4].

وعرفه الشافعي: أن الشاذ أن يروى الثقة حديثاً ويخالف ما روى الناس فهو الشاذ من الحديث ، وعقب البيهقي: " وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه، لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم، وإنما يعرف بكثرة السماع ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم، والنظرفي كتبهم والوقوف على روايتهم حتى إذا شذ منها حديث عرفه[5].

وعرفه الخطيب : إنما الشاذ من الحديث أن يروى الثقات حديثاً فيشذ عنهم واحد فيخالفهم[6].

1- انظر إلى: النكت على ابن الصلاح (546/2).
2- انظر إلى: معجم مقاييس اللغة (180/3)، و لسان العرب (3/ 494).
3- معرفة علوم الحديث (/ 119).
4- الإرشاد للخليلي (1/ 176).
5- معرفة السنن والأثار (143/1).
6- الكفاية في علم الرواية(/141)

والشذوذ يدخل في العلة الخفية؛ لأنه قد لا يظهر لعامة الناس إلا بعد جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف الرواة، والاختلاف عليهم من الرواة عنهم.

قلت: فإن أسباب التعليل إجمالاً ست: التعليل بالتفرد وبالمخالفة وبالاختلاف، وكذلك التعليل بالغلط والتعليل بالزيادة والتعليل بالتدليس .

السبب الحادي عشر– معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب.

إن التشابه بين الرواة في الاسم أو اللقب أو الكنية قد يؤدى إلى الخلط بين الرواة فيدخل الوهم في التشابه؛ لأنه قد يكون أحدهما ضعيفاً والآخر ثقة أو قد يدخل راوٍ في راوٍ آخر في حديث واحد لذلك إن معرفة التشابه بين الرواة في الاسم أو اللقب أو الكنية أمر مهم لاكتشاف الأوهام[1].

1 – سيأتي بيان هذا في مبحث مستقل بالتفصيل في الأنواع (/149).

المبحث السادس

أقسام العلة

تنوعت أساليب العلماء في تقسيم العلل إلى أقسام عديدة، بوجهات مختلفة، منها بحسب موضع العلة في السند أو المتن، ومنها بحسب ظهور العلة وخفائها، ومنها بحسب تأثيرها من حيث القدح وعدم القدح، سواء في السند أو المتن، أو كليهما، أو بحسب أنواعها.

أولاً- أقسام العلة بحسب موضعها:

تنقسم العلة بحسب مكانها أو محلها إلى: علل في السند، وعلل في المتن، أو قد تجمع في كليهما – أي في السند والمتن معاً- كما قال به العلماء:

- تقع العلة في الإسناد ـ وهو الأكثرـ [1]:

قال ابن الصلاح: "ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث، وهو الأكثر، وقد تقع في متنه"[2].

وقال العراقي (ت806هـ):

"وَهْيَ تَجِيءُ غَالِباً في السَّنَدِ تَقْدَحُ في المتْنِ بِقَطْعِ مُسْنَدِ"[3]

وقال السيوطي:

"وَغَالِبًا وُقُوعُهَا فِي السَّنَدِ وَكَحَدِيثِ "البسملة" فِي الْمُسْنَدِ"[4]

1- انظر إلى: علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (/ 11)

2- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 91). انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/ 64)، والتقريب والتيسير (/ 44)، وفتح المغيث (278/1)، والعلة وأجناسها عند المحدثين (/244).

3- ألفية العراقي (/ 111).

4- ألفية السيوطي في علم الحديث (/ 30).

تقع العلة في الإسناد لعدة من الأسباب[1]:

مثل: إبدال راوٍ ثقة براو ثقةٍ، أو إبدال راوٍ ثقة براوٍ ضعيف، أو سقوطٍ في السند، أو الاشتباه بين راويين، أو قلب في السند، أو إرسال موصول، أو وقف مرفوع، أو مدلس بالعنعنة ثم عثر عليه بالتصريح...إلخ[2].

العلة في الإسناد من حيث القدح وغير القدح[3]:

وقوع العلة في الإسناد ولا تقدح مطلقاً – أي في السند والمتن:

كرواية مدلس بالعنعنة، فإذا جاء في رواية أخرى مصرحاً بالسماع، فهذه العلة لا تقدح في المتن أو السند. أو وقوع الاضطراب في السند، فهذه علة، ولكن إن أمكن الجمع بين الروايات المتعارضة فلا تقدح حينئذٍ لا في الإسناد ولا في المتن[4].

قال ابن حجر: " فمثال ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً: ما يوجد مثلاً من حديث مدلس بالعنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح بالسماع تبين أن العلة غير قادحة. وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة"[5].

- **وقوع العلة في السند من غير قدح في المتن[6]:**

ومثال ما وقعت في السند من غير قدح في المتن: ما ذكره ابن الصلاح و رواه الثقة يعلى بن عبيد[7]، عن سفيان الثوري عن ابن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺقال: "الْبَيِّعَانِ

1- انظر إلى: علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (/ 12)

2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 91)، و تدريب الراوي (1/ 297)، والعلة وأجناسها عند المحدثين (/ 245-250).

3- انظر إلى: علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (/ 12)

4- انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين (/245).

5- النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 747).

6- انظر إلى: علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (/ 12)

7- ذكره السيوطي: "يَعْلَى بْنِ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيِّ". تدريب الراوي (1/ 297)

بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا... الحديث"[1]. فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح، والعلة في قوله: عن عمرو بن دينار، إنما هو عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه. فوهم يعلى بن عبيد، وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة[2] فهذا لا يضر.

وهذا ما عبر عنه الإمام ابن حجر في النكت بقوله: "ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن، ما مثل به المصنف من إبدال راو ثقة براو ثقة، وهو بقسم المقلوب أليق"[3].

- **وقوع العلة في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن[4]:**

كإبدال راو ضعيف براوٍ ثقة ؛ وتبين الخطأ والوهم، فعلته قادحة تقدح في صحة قبوله؛ لأن القدح في الإسناد استلزم القدح في المتن: قال ابن حجر: "فإن أبدل راوٍ ضعيفٍ براوٍ ثقة، وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن –أيضاً–إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة، ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقا للثقة في نعته"[5].

ومثال ذلك: ما وقع لأبي أسامة – حماد بن أسامة الكوفي[6]– وهو أحد الثقات، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو من ثقات الشاميين قدم الكوفة فكتب عنه أهلها ولم يسمع منه حماد بن أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وهو من ضعفاء الشاميين فسمع منه أبو أسامة –حماد بن أسامة– وسأله عن اسمه فقال: عبد الرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر، فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه، فيقول: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد

1- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب: البيوع، باب (44) البيعان بالخيار ما لم يتفرقا،(64/3)، حديث رقم 2110، وكذلك أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب: البيوع، باب (11) الصدق في البيع والبيان،(1164/3)، حديث رقم 1532.

2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث(/ 91).

3- النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 747)، وزاد السيوطي في التدريب (1/ 297): هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان، كأبي نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومخلد بن يزيد، وغيرهم.

4- انظر إلى: علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (/ 12)

5- النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 747).

6- هو "حماد بن أسامة بن زيد القرشي أبو أسامة الكوفي مولى بني هاشم قاله البخاري وقال غيره مولى زيد بن علي وقيل مولى الحسن بن سعد مولى الحسن بن علي" تهذيب الكمال (7/ 217 ،218).

بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة، عن ابن جابر وهما ثقتان فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد، فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم[1].

- **العلة تكون في المتن لعدة أسباب:**

كدخول متن في متن آخر، أو زيادة في متن الحديث، سواء كانت لفظة، أو جملة، أو إدراج من الراوي، غير كلام النبيﷺ أو غير ذلك[2].

قال ابن كثير: " فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ، أو زيادة باطلة، أو مجازفة، أو نحو ذلك"[3].

وقوع العلة في المتن ولا تقدح فيهما – أي في السند والمتن–[4]:

كأن يكون الاختلاف في ألفاظ الحديث مع إمكان الجمع بينهما. قال ابن حجر: "ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنه"[5]، أي بالجمع بينهما.

وقال بعضهم فقد جاء حديث "البيعان بالخيار"[6]، بألفاظ مختلفة فهو مضطرب، لا يحتج به، وهذه علة، فإن الجمع بين ما اختلف من ألفاظه ممكن بغير تكلف ولا تعسف فلا يضره الاختلاف، وشرط المضطرب أن يتعذر الجمع بين مختلف ألفاظه، وليس هذا الحديث من ذلك[7].

وكذلك ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم: حدثنا الأوزاعي، عن قتادة أنه كتب إليه يخبره، عن أنس بن مالك أنه حدثه، قال:" صَلَّيْتُ خَلَفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي

1- انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 747-748).
2- انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين (/243).
3- اختصار علوم الحديث (/ 64).
4- انظر إلى: علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (/ 11)
5- النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 748).
6- سبق تخريجه من البحث (/63).
7-انظر إلى: فتح الباري (4/ 332).

بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ ، فكانوا يستفتحون بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾[1]لا يذكرون ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾[2] من أول قراءة، ولا في آخرها"[3].

قال ابن جحر نقلاً عن ابن عبد البر: "...إن حديث أنس مضطرب المتن"[4]، فليس بجيد أن يكون مضطرباً؛ لأن الاضطراب شرطه تساوي وجوهه، ولم يتهيأ الجمع بين مختلفها، وأما مع إمكان الجمع بين ما اختلف من الروايات ولو تساوت وجوهها فلا يستلزم اضطراباً، وهذا في هذا الحديث موجود؛ لأن الجمع بين الروايات الثابتة منه ممكن[5].

وقال ابن حجر: "...إن الجمع بين المختلف منها ممكن[سواء كان في اختلاف الألفاظ أو من تقديم وتأخير أو غير ذلك] كما تقدم، وهو أولى من دعوى الاضطراب، والطعن في الروايات المقيدة لأجل الاضطراب كما جنح إليه بن الصلاح وتبعه النووي؛ لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعذر الترجيح أو الجمع ولم يتعذر ذلك هنا"[6]، أي في حديث أنس.

قال السيوطي: "هذا الحديث معلول، أعله الحفاظ بوجوه"[7]؛ لوجود الاضطراب في البسملة؛ لذكرها أو عدم ذكرها فإن أمكن الجمع بينهما تنتفي العلة بذلك.

وقوع العلة في المتن وتقدح في الإسناد دون المتن[8]:

قال الخطيب: "والمستحب له أن يورد الأحاديث بألفاظها؛ لأن ذلك أسلم له"[9]، كرواية الحديث بالمعنى، بحيث يروى بعض الثقات الحديث بالمعنى فيخطئ في الإسناد، ومن ذلك: "ما

1- سورة الفاتحة: 2.
2- سورة الفاتحة: 1.
3- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب: الصلاة، باب (13) حجة من قال لا يجهر بالبسملة،(299/1)، حديث رقم 399. انظر إلى: تدريب الراوي (1/ 297-298)، ومعرفة أنواع علوم الحديث (/ 92).
4- النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 752).
5- انظر إلى: المصدر السابق.
6- فتح الباري (3/ 447).
7- تدريب الراوي (1/ 297-298).
8- انظر إلى: علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (/ 13)
9- الكفاية في علم الرواية (/ 167).

يرويه راوٍ بالمعنى الذي ظنه يكون خطأ والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلل الإسناد"[1].

وقال ابن حجر: "وإنما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه، والطريق إلى معرفة ذلك أن تقل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه وإلا فإن مخارج الحديث إذا كثرت قل أن تتفق ألفاظه لتوارد أكثر الرواة على الاقتصار على الرواية بالمعنى بحسب ما يظهر لأحدهم أنه واف به... ولا يستحضر اللفظ فيحدث بالمعنى لمصلحة التبليغ، ثم يظهر من سياق ما هو أحفظ منه أنه لم يوف بالمعنى"[2].

مثال على ذلك:

قال ابن حجر: فيما رواه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ قال: إن النبي ﷺ قال: "كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج...الحديث"[3].

ورواه عنه سفيان بن عيينة، وإسماعيل بن جعفر، وروح بن القاسم، وعبد العزيز الداروردي، وطائفة من أصحابه. وهكذا رواه عنه شعبة في رواية حفاظ أصحابه وجمهورهم. وانفرد وهب بن جرير عن شعبة بلفظ: "لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب"، حتى زعم بعضهم أن هذه الرواية مفسرة للخداج الذي في الحديث، وأنه عدم الإجزاء. وهذا لا يتأتى له إلا لو كان مخرج الحديث مختلفاً.

فهذا حديث واحد وسند واحد، وقد اختلف في لفظه، فتكون رواية وهب بن جرير شاذة بالنسبة إلى ألفاظ بقية الرواة؛ لاتفاقهم دونه على اللفظ الأول؛ لأنه يبعد كل البعد أن يكون أبو هريرة – رضي الله عنه – سمعه باللفظين، ثم نقل عنه ذلك فلم يذكره العلاء لأحد من رواته على كثرتهم إلا لشعبة، ثم لم يذكره شعبة لأحد من رواته على كثرتهم إلا لوهب بن جرير[4].

1- النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 748)

2- فتح الباري (13/ 248).

3- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب: الصلاة، باب (11) وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها، قرأ ما تيسر له من غيرها ،(296/1)، حديث رقم 395.

4- انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 806).

وقد أفرد الأستاذ مصطفي باحو هذا النوع مستقلاً في الأجناس التي زادها على الإمام الحاكم، وتوسع فيه بذكر الأمثلة[1].

ثالثاً: وقوع العلة في المتن وتقدح في السند والمتن[2]:

قال مصطفي باحو: "كرواية متن بلفظ مستغرب فيقدح فيهما...ومنه أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً فيزيد بعض الرواة في متنه زيادة ليست منه فتقدح فيهما جميعاً"[3].

قال البخاري: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، ح[4] وحدثني محمود بن غيلان، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة ﵁قال: شهدنا مع رسول الله ﷺ خيبر، فقال لرجل ممن يدعي الإسلام: "هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ...الحديث"[5].

ورواه شبيب بن سعيد عن يونس بن يزيد عن بن شهاب الزهري بهذا الإسناد قوله: شهدنا حنيناً يريد أن يونس خالف معمراً وشعيباً وهو شذوذ منه[6]، فذكر بدل "خيبر" لفظة "حنين"[7].

العلة من حيث ظهورها وخفاؤها[8]:

قلت: فالعلة قد تكون خفية غامضة، وهذا حسب المعنى الاصطلاحي لها، وقد تكون جلية –أي ظاهرة واضحة، دون خفاء أو غموض – بشكل عام، وهنا قد تطلق العلة على غير مقتضاها.

1- انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين (/409).
2- انظر إلى: علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (/ 11)
3- العلة وأجناسها عند المحدثين (/456).
4- يقصد بها تحويل السند.
5- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب: الجهاد والسير، باب (184) إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر،(72/4)، حديث رقم 3062.
6- انظر إلى: فتح الباري (1/ 370).
7- انظر إلى: المصدر السابق (7/ 473).
8- انظر إلى: نزهة النظر (46/1).

أولاً: العلة قد تكون خفية غامضة[1]:

قلت: وتقع في الحديث الذي ظاهره السلامة فاطلع فيه بعد البحث والتنقيب والتفتيش على علة خفية قادحة، فمثلاً: إن كان ظاهره الإعضال فلما فتش تبين وصله، فهذه العلة قد يخفي إدراكها على العلماء، إلا من رزقه الله فهماً واسعاً، واطلاعاً ثاقباً، وعلماً جماً.

ثانياً – العلة قد تكون ظاهرة :

كالتعليل بكذب الراوي، وفسقه، وغفلته، أو سوء حفظه، وغير ذلك من أسباب ضعف الحديث، وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح في صحة الحديث، كإرسال ما وصله الثقة الضابط أو التعليل بالإرسال الظاهر[2].

أقسام العلل التي يعل بها المحدثون من حيت أجناسها– أي أنواعها –:

قسم الحاكم النيسابوري العلل إلى عشرة أجناس.

فقال الحاكم: "فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة؛ ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم"[3].

ثم تبعه السيوطي في تهذيبه وتلخيصه لهذه الأجناس فقد ذكر لها عناوين [4].

ثم تبعه الأستاذ مصطفي باحو: فزاد على الحاكم خمسة وعشرين جنساً[5].

1- انظر إلى: اختصار علوم الحديث(68/1).
2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 90)، وتدريب الراوي (1/ 302).
3- معرفة علوم الحديث (/ 118).
4- انظر إلى: تدريب الراوي (1/ 304-307).
5- انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين (/ 288-453).

المبحث السابع
العلة بين الاصطلاح والإطلاق

العلة في اصطلاح المحدثين:

هي عبارة عن سبب غامض، خفي قادح، يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه[1]، قلت: وهذا هو المعنى الأغلبي لها وهو شائع معتمد عند المحدثين. وأول من تكلم في المعنى العام للعلة، هو الإمام الحاكم.

وابن الصلاح استنبط هذا التعريف وحرره من الحاكم في قوله: "وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفي عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا..."[2].

قلت: وبعد التعريف عند المحدثين فإننا نستدل على أن العلة حسب المعنى الاصطلاحي لابد لها من شرطين أساسيين، وهما:

- **أحدهما:** أن يكون غامضاً خفياً.
- **ثانياً:** أن يكون قادحاً في صحة الحديث سنداً، أو متناً، أو في كليهما.

فهذا المعنى الاصطلاحي يخصِّص العلَّة ويحصرها بوصفين، – أي ركنين– لتحقق العلة، وهما: الغموض والخفاء، والقدح في الحديث، " أما السابقون من المحدِّثين فإن العِلَّة عندهم أعمُّ مما اشتهر بعد، فهي كلُّ ما أثَّر – ولو لم يقدح – في الحديث سنداً، أو متناً، لفظاً أو معنىً، ظهر، أو خفي، حيث نجد في كتب الحديث والعلل الكثيرَ من تعليلِ أحاديثٍ بغيرِ ما

1–للتوسع والاستزادة انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/90)، وفتح المغيث (1/ 275)، واختصار علوم الحديث (/ 64)، وتدريب الراوي (1/ 295)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (2/ 22).

2 – معرفة علوم الحديث للحاكم (/ 112).

تقدَّم من تعريف ابن الصلاح، فيعللون بعلل غير خفية بل في غاية الوضوح كالرَّاوي المتروك، ويعللون بغيْر قادحٍ كتغيير الصَّحابي[1].

قلت: وبناء على التعريف الاصطلاحي للعلة، فإذا لم يتحقق أحد الشرطين كأن تكون العلة غامضة، وليست قادحة، أو قادحة، وليست غامضة، أو لا غامضة ولا قادحة، فهي لا تعد علة على المعنى الاصطلاحي عند المحدثين، بل تسمى العلة إطلاقاً، أي بالمعنى العام، وهي ما اختل فيها أحد شرطي العلة اصطلاحاً، أوكلاهما.

العلة على معناها العام "الإطلاق":

قال ابن الصلاح: "قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث. ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح"[2].

قلت: ويستدل من هذا أن المحدثين قد يطلقون العلة على غير معناها الاصطلاحي؛ فقد يطلقونها على كل ما هو قادح في الحديث سواء أكان خفياً أم جلياً، فيعلون بكذب الراوي، أو فسقه، أو خطئه، أو بالانقطاع، والإعضال، والإرسال، ...إلخ. وهذا الإطلاق أعم من الأول؛ لأنه يشمل العلل الخفية والجلية، القادحة وغير القادحة، أما المعنى الاصطلاحي فإنه يختص بالعلل الخفية القادحة.

قلت: فسار كل من جاء بعدهم على هذا التعريف: وهو أن العلة عبارة عن شيء خفي غامض يقدح في صحة الحديث، دون أن يوضح حقيقة هذا الشيء، وما هذا الشيء، ومما لاشك فيه أن الانقطاع وإن كان قادحاً في صحة الحديث فلا يكون مقصوداً هنا؛ لكونه ظاهراً، وقد جاء التعريف مقيداً بأن يكون قادحاً خفياً غامضاً، وبسلامة ظاهر السند.

---

1 – انظر إلى: قواعد العلل وقرائن الترجيح (/ 5).

2 – معرفة أنواع علوم الحديث (/ 92–93).

وكذا يفهم من التقييد أن الحديث الذي رواه الضعيف لا يصدق عليه تعريف العلة؛ لأن ضعف الراوي ظاهر، وليس غامضاً خفياً، والمتتبع لكتب العلل، وصنيع النقاد فيها، يرى العلة عندهم أوسع مما تضمنه التعريف السابق، أي أوسع من أن تكون على المعنى الاصطلاحي، فتكون على المعنى العام أي – الإطلاق– وأنها عبارة عن خطأ الراوي سواء أكان ثقة أم ضعيفاً، ومن هنا نجد أن العلة في كتب المصطلح يضيق معناها، حيث صارت العلة مقيدة فيها بمرويات الثقات، كما سبق ذلك في تعريف الصحيح [1].

قال ابن الصلاح: "وكثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل، مثل: أن يجيء الحديث بإسناد موصول، ويجيء أيضا بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول. قال: ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه" [2].

قال ابن حجر في رده على ابن الصلاح[3]: إن المحدثين كثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل والمنقطع فقال: "هذا ليس من قبيل المعلول على اصطلاحه، وإن كانت علة في الجملة؛ إذ المعلول على اصطلاحه مقيد بالخفاء، والانقطاع والإرسال ليست علتهما بخفية"[4].

فقد يقع في تعريف المعلول الاصطلاحي ما يخالفه؛ فإن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولاً اصطلاحاً، فقد يكون إطلاقاً فالمعلول اصطلاحاً تكون علته كما بينا في التعريف بأنها خفية وقادحة، والعلة بإطلاقها أعم من ذلك، فتكون خفية، أو ظاهرة سواء كانت قادحة، أو غير قادحة، ولهذا قال الحاكم: "وإنما يعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل[5][6].

1- انظر إلى: علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد (/ 52).
2 – معرفة أنواع علوم الحديث (/ 90).
3 – انظر إلى: المصدر السابق.
4 – النكت على كتاب ابن الصلاح (1/ 115).
5 – معرفة علوم الحديث (/ 112).
6 – انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 771).

قال العراقي: "قد يعلون الحديث بأنواع الجرح، من الكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، وفسق الراوي، وذلك موجود في كتب علل الحديث"[1].

وقال أيضاً: "وبعضهم يطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، كالحديث الذي وصله الثقة الضابط، وأرسله غيره، حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول"[2].

فقد تطلق العلة على غير مقتضاها الذي قدمناه، أي على غير اصطلاحها: ككذب الراوي، وغفلته، وسوء حفظه، ونحوها من أسباب ضعف الحديث، فهذه علل ظاهرة وليست خفية، وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح في صحة الحديث، فيكون ذلك على المعنى الإطلاقي، وليس الاصطلاحي؛ لانتفاء شرط القدح، كإرسال ما وصله الثقة الضابط، ومن هنا كان من الصحيح صحيح معلل، كما قيل: منه صحيح شاذ[3].

قال ابن حجر: "ثم اعلم أنهم قد يطلقون اسم العلة على غير ما ذكرنا... "[4].

وقال الصنعاني: "وكان هذا تعريفاً أغلبياً للعلة [أي التعريف الاصطلاحي]، وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة، ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث"[5].قلت: وهى ما تكون العلة على الإطلاق.

سمى بعض المحدثين النسخ علة:

لما سمى الترمذي النسخ علة كان يعني بها أنه لا يعمل بالحديث المنسوخ لا العلة الاصطلاحية؛ لأن في الصحيحين فضلاً عن غيرهما من كتب الصحيح الكثير من المنسوخ، بل

1 - شرح التبصرة والتذكرة (1/ 288).
2 - شرح التبصرة والتذكرة (1/ 288)، وانظر إلى: الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1/ 160).
3 - انظر إلى: التقريب والتيسير (/ 44)، وتدريب الراوي (1/ 202-203).
4 - النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 771).
5 - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (2/ 22).

وصحح الترمذي نفسه من ذلك جملة فتعين لذلك إرادته[1].فهي علة تمنع العمل بالحديث كما قال ابن الصلاح[2]، وتبعه النووي في التقريب[3]، والسيوطي في التدريب[4]، والسخاوى[5]،

والعراقي[6]، وغيرهم من الأئمة، فهو مردود إطلاقاً؛ لعدم العمل بمقتضاه، وليس لأنه فقد أحد شروط القبول الخمسة المعروفة لدى المحدثين.

وأعقب الزركشي بقوله:" لَعَلَّ التِّرْمِذِيّ يُرِيد أَنه عِلّة فِي الْعَمَل بِالْحَدِيثِ لَا أَنه عِلّة فِي صِحَّته لاشتمال الصَّحِيح على أَحَادِيث مَنْسُوخَة وَلَا يَنْبَغِي أَن يجْرِي مثل ذَلِك فِي التَّخْصِيص"[7].

ولعلَّ تخصيص المتأخِّرين هذا النوع باسم العلل على المعنى الاصطلاحي إنما جاء لأن أكثر أحاديث كتب العلل من هذا النَّوع، أو لأنه أدقُّها وأغمضُها، وقد اعتَرَض بعضُهم بشدة على هذا التخصيص، ولكلٍ ما يؤيده، ولعل ما ذهب إليه المتأخرون نوع من الحصر والتقييد، وليس تغييراً في المنهج بالمعنى العام، وإلا فما سلف من صنيعهم أولى، وصنيع الخلف أسهل للتعلم والفهم، والخلاف في النهاية غير مؤثر إذا سلم النهج العام[8].

قلت: ومن العلماء من قيد العلة بتعريف اصطلاحي كما بينا ذلك، ومنهم من لم يتقيد بهذا التعريف، فأطلقوا العلة في الحديث على معناها العام في السند أو المتن، سواء كان قادحاً، أو غير قادح، ظاهراً أو خفياً.

1 – انظر إلى: فتح المغيث (1/ 288).
2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 93).
3- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ 44).
4- انظر إلى: تدريب الراوي (1/ 302).
5- انظر إلى: فتح المغيث (1/ 288).
6- وقال: " فإن أراد الترمذي أنه علة في العمل بالحديث، فهو كلام صحيح فاجنح له، أي مل إلى كلامه، وإن يرد أنه علة في صحة نقله، فلا؛ لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة". شرح التبصرة والتذكرة (1/ 289-290).
7 – النكت على مقدمة ابن الصلاح – للزركشي- (215/2).
8 – انظر إلى: قواعد العلل وقرائن الترجيح (/ 6).

المبحث الثامن

العلة وعلاقتها بالتخريج

هناك علاقة قوية، بينة، واضحة، وطيدة، بين علم العلل والتخريج؛ حيث إن التخريج يكشف عن العلل الخفية الغامضة، وهو الطريق الموصل إلى بيانها، وكشفها، فلا بد من جمع طرق الحديث والعمل على تخريج كل طريقة على حدة؛ لمعرفة اختلاف الرواة في الأسانيد أو اختلافهم في ألفاظ المتون من الألفاظ، والمقارنة بين جميع الطرق؛ لمعرفة الطريق الصحيح، ومعرفة مواطن الزيادة والنقصان، أو الانقطاع، أو الإعضال، أو التدليس، أو القلب، أو الإدراج، أو غيرها من الأنواع التي يعل بها الأحاديث، وقال بذلك جلة من العلماء في بيانهم لعلم العلل.

قلت: ولما سطر ابن الصلاح كتابه الشهير "معرفة أنواع علوم الحديث" الذى اشتهر أخيراً بمقدمة ابن الصلاح، الذى كان عمدة المحدثين بعد الله ﷻ، فرجعوا إليه ونهلوا من معينه الصافي، واشتغلوا بخدمته بين: شارح، ومهذب، ومستدرك، ومصلح له، ومنكت عليه، وناظم له...إلخ، وقد بين ابن الصلاح أن انفراد الراوي ومخالفة غيره له ونحو ذلك، يساعد على إدراك العلة واكتشافها وبيانها، وأن ذلك لا يتم إلا بالتخريج وجمع الطرق.

حيث قال ابن الصلاح: "ويستعان على إدراكها – أي العلة – بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه. وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه. وكثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل مثل: أن يجيء الحديث بإسناد موصول، ويجيء أيضاً بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه"[1].

1- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 90).

فإن جمع الطرق وتتبع الروايات والأسانيد من أهم الأسباب التي تعين على اكتشاف العلة.

ونقل الخطيب البغدادي بإسناده عن ابن المبارك قوله: "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"[(1)].

ونقل أيضاً بإسناده عن يحيى بن معين قوله: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه"[(2)].

ونقل أيضاً بإسناده عن علي بن المديني قوله: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[(3)].

كما نقل الخطيب بإسناده عن أحمد بن حنبل قوله: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضاً"[(4)] .قلت: فجمع الطرق – أي بالتخريج – فإن جاء الحديث بعلة، فقد يأتي برواية أخرى تكشف العلة.

وقد قال الخطيب البغدادي بهذا الصدد: "والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط"[(5)] .

وورد عن بعض الحفاظ: "إن لم يكن للحديث عندي مائة طريق، فأنا فيه يتيم"[(6)].

قال السخاوي: " ومن فوائده[(7)] اعتناء الراوي بطرق الحديث، وشواهده، ومتابعه، وعاضده، بحيث بها يتقوى، ويثبت لأجلها حكمه بالصحة أو غيرها، ولا يتروى، ويرتب عليها إظهار الخفي من العلل، ويهذب اللفظ من الخطأ والزلل، ويتضح ما لعله يكون غامضاً في

1- الجامع لأخلاق الراوي (2/ 295).
2- المصدر السابق (2/ 212).
3- المصدر السابق نفسه.
4- السابق نفسه.
5- الجامع لأخلاق الراوي (2/ 295)، ونقله ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث(/ 90).
6- فتح المغيث (1/ 286).
7- وقد ذكر الكلام في استحباب عقد مجلس الإملاء.

بعض الروايات، ويفصح بتعيين ما أبهم، أو أهمل، أو أدرج، فيصير من الجليات، وحرصه على ضبط غريب المتن والسند"[1].

فقد يعرف وهم الراوي ويكشف علله بأن يطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق.

قال ابن كثير: "وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومُعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والسيوف، والدنانير والفلوس، فكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺالتي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس، فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادة باطلة أو مجازفة أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة"[2].

وتحصل معرفة الوهم: إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق الدالة على وهم راويه من وصل مرسل أو منقطع، أو إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة. وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع، وجمع الطرق؛ فهذا هو المعلل[3].

قلت: وهذا غيض من فيض، وقليل من كثير في بيان العلاقة بين العلة وفن التخريج، وأن للتخريج فضلاً كبيراً على علم العلل؛ وبدونه ـ غالباً ـ لن يستطيع أي محدث من اكتشاف العلة وبيانها، وإزالتها إن أمكن والحكم على الحديث، وكل ذلك وغيره لا يتأتى إلا بجمع الأسانيد والمتون، ومقارنتها والموازنة بينها ودراستها دراسة فاحصة متأنية.

وسأكتفي بمثالين يبينان العلاقة بين علم العلل والتخريج :

1- فتح المغيث (3/ 248).

2- اختصار علوم الحديث (/ 64).

3- انظر إلى: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (4/ 723)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ 92).

المثال الأول ــ بعد التخريج والبحث تبين عدم السماع:

وقد أخرج البخاري بسنده المتصل إلى إسحاق قال: أخبرنا أبو المغيرة، حدثنا الأوزاعي، حدثنا الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: " مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلِفِهِ بِاللَّاتِ فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَ أُقَامِرْكَ فَلْيَتَصَدَّقْ "[1].

وقد بين الأستاذ مصطفي باحو أن سند هذا الحديث ظاهره الصحة، لكن بعد التأمل وجمع الطرق تبين أن الأوزاعي لم يسمع هذا الحديث من الزهري وإن صرح بالسماع منه، فقد وهم في ذلك أبو المغيرة؛ فقد رواه الوليد، وعمر بن عبد الواحد، عن الأوزاعي، عن الزهري، معنعناً. ورواه بشر بن بكر، وعقبة بن علقمة البيروتي، عن الأوزاعي قال: بلغني عن الزهري، وكما بين أيضاً أن الصواب في هذا الحديث انه عن الأوزاعي عن رجل مجهول، عن الزهري، وأن الأوزاعي رواه مرة معنعناً بإسقاط من بلغه عن الزهري، فظن أبو المغيرة أن الأوزاعي سمعه من الزهري فصرح بالتحِديث فوهم وهماً فاحشاً، ولولا الله‎ﷻ ثم جمع الطرق لم نتمكن من الوقوف على هذا [2].

وقال ابن حجر بصدد هذا الحديث: "...وهذا من المواضع الدقيقة، ولكن الحديث في الأصل صحيح عن الزهري"[3].

المثال الثاني ــ بعد التخريج والبحث تبين أن الأصح رواية فلان عن فلان:

أخرج البخاري بسنده: ... عن مجاهد، عن ابن عمر ﵄قال: قال النبيﷺ: " رَأَيْتُ عِيسَى وَمُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ... الحديث "[4]. وهذا سند ظاهره الصحة، ولكن تبين بمجموع طرقه أن الراوي قد وهم في قوله: ابن عمر، والصحيح أنه عن مجاهد عن ابن عباس[5]، كما بين ابن حجر الصواب فيه، وأن مجاهداً روى عن ابن عباس [6].

1- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب: الأدب، باب (74) من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً، (27/8)، حديث رقم 6107.

2- انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين (/109).

3- فتح الباري (1/ 379).

4- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب (46) قول الله ﴿ﷻواذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها﴾، سورة مريم: 16،(166/4)، حديث رقم3438.

5- انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين (/110).

6- انظر إلى: فتح الباري (13/ 96).



الفصل الثاني

العلة وعلاقتها بالأنواع من النوع الخامس والأربعين إلى النوع الواحد والخمسين.

وفيه سبعة مباحث:-

- المبحث الأول- معرفة رواية الأبناء عن الآباء.
- المبحث الثاني- معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان، متقدم ومتأخر، تباعد ما بين وفاتيهما.
- المبحث الثالث- معرفة من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.
- المبحث الرابع- معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة.
- المبحث الخامس- معرفة المفردات والآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم.
- المبحث السادس - معرفة الأسماء والكنى.
- المبحث السابع - معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى.

المبحث الأول

مَعْرِفَةُ رِوَايَةِ الْأَبْنَاءِ عَنِ الْآبَاءِ[1]

تعريفه:

هي الرواية التي تكون من الأبناء عن آبائهم، أو من الأبناء عن آبائهم، عن أجدادهم سواء أبهم الأب ولم يسم، أو سمى الأب، وأبهم الجد[2].

ومن الجدير ذكره أن معرفة رواية الأبناء عن الآباء من مباحث الإسناد.

فوائده:

1- قال السخاوى: "وفائدة ضبط أولهما الأمن من ظن التحريف الناشئ عنه كون الابن أباً"[3].
2- له صلة وثيقة وأهمية قيمة لعلم الحديث دراية.
3- يفيد في الكشف عن التدليس.
4- يفيد في معرفة الروايات في الحكم عليها بتصحيحها وتضعيفها إذا تميز الأب عن الابن أو العكس.
5- معرفته تساعد في التفريق بين الأب والابن، وعدم الظن بأن الأب ابنٌ أو العكس.
6- إن لهذا الفن علاقة بأنواع علوم الحديث الأخرى.

1- هذا هو النوع الخامس والأربعون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث"(315/).
2- فتح المغيث(4/ 187)
3- المصدر السابق (4/ 180).

وقد قسم ابن الصلاح هذا النوع في مقدمته إلى قسمين[1]، وتبعه النووي في تقريبه[2]، وابن كثير في اختصاره [3]، والعراقي في شرح ألفيته[4]، والسخاوى في فتحه[5]، والسيوطي في تدريبه[6]، وأهمه ما لم يسم فيه الأب أو الجد، وهو قسمان:-

القسم الأول ـ رواية الابن عن الأب فحسب وهذا منه الكثير:

قال العراقي:

"قِسْمَينِ عَنْ أَبٍ فَقَطْ نَحْوَ أَبِي   العُشَرَا عَنْ أَبِهِ عَنِ النَّبِيِّ"[7]

رواية أبى العشراء الدارمي عن أبيه عن رسول الله ﷺ ، ولم يسم أباه. قال السخاوى في بيان معناه: فوالد أبي العشراء لم يسم في طرق الحديث، بل ولم يأت هو إلا مكنياً، واختلف فيه، ولكن الأشهر كما قال ابن الصلاح: فقيل هو أسامة بن مالك ابن قهطم[8].

قال العراقي:

"واسْمُهُما على الشَّهيرِ فاعْلَمِ   أُسَامَةُ بنُ مَالِكِ بنِ قِهْطَمِ"[9]

أما القسم الثاني ـ رواية الابن عن أبيه عن جده[10].

قال العراقي

"وَمِنْ أَهَمِّهِ إذا مَا أُبْهِمَا   الأبُ أَوْ جَدٌّ وَذَاكَ قُسِمَا"[11]

1- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 315-317).
2- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ 98).
3- اختصار علوم الحديث (/ 202-204).
4- شرح التبصرة والتذكرة (2/ 185-193).
5- انظر بتوسع إلى: فتح المغيث (4/ 186-193).
6- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 729-737).
7- ألفية العراقي (/ 170).
8- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 186-193)
9- ألفية العراقي (/ 170).
10-"الجد تارة يكون المراد منه بالجد أبا الأب، وتارة يريد الأعلى فيكون جداً للأب". تدريب الراوي (2/ 730).
11- ألفية العراقي (/ 169).

كعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبيه وهو شعيب، عن جده عبدالله بن عمرو بن العاص[1].

قال العراقي:

"والأَكْثَــرُ احْتَجُّــوا بعمــرٍو حَمْــلاَ لَــهُ علــى الجَـدِّ الكَبِيـرِ الأَعْلَــى"[2]

كبهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، روي بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة[3].

قال العراقي:

"والثــاني أنْ يَزِيــدَ فيــهِ بَعْــدَهُ كَبَهْــزٍ أو عَمْــرٍو أبــاً أَوْ جَــدَّهُ"[4]

طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده.

فقد يقع في بعض الأسانيد التسلسل، فلان عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، وأكثر من هذا العدد، ولكنه قليل، وقل ما يصح منه على الوجه الصحيح فقد يدخلها الوهم والخطأ.

قال السخاوى: "وأكثر ما بلغنا ما انتهت الآباء إليه فِيهِ إلى أربعة عشر أَبَاً. وَقد روينا عَن مَالك رَحمَه الله أَنه قَالَ: في قَوْله تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ﴾[5] قَالَ: هُوَ قَول الرجل: حَدثنِي أَبى عَن جدي، وَقَالَ غَيره: الْإِسْنَاد بعضه عوالي، وَبَعضه معالي، وَقَول الرجل: حدثني أَبى عَن جدي، من المعالي"[6].

1- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث(/ 315)، وتدريب الراوي (2/ 731). وله بهذا الإسناد نسخة كبيرة أكثرها فقهيات جياد، واحتج به، هكذا أكثر المحدثين إذا صح السند إليه.

2- ألفية العراقي (/ 170).

3- انظر إلى: تدريب الراوي(2/ 733)

4- ألفية العراقي (/ 170).

5- سورة الزخرف:44.

6- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/ 220). وانظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 317).

العلة وعلاقتها بمعرفة رواية الأبناء عن الآباء

إن هذا الفن من الفنون الجليلة، العظيمة، ويتضح هذا من خلال الأمثلة التي ذكرناها آنفاً؛ فإن العلاقة بين العلة ومعرفة رواية الأبناء عن الآباء علاقة قوية، تكشف عن مواضع العلل الخفية منها والظاهرة، والقادحة منها وغير القادحة.

فقد يدخل الخطأ والوهم إذا روى راوٍ عن آخر سواء أكان أباه، أم جده، أم غير ذلك؛ لأنه قد يتوهم عليه بأن المقصود من جده هو جد الأب، وليس جده الأول، وهذه علة قادحة خفية، فقد تدخل العلة على الآباء، فيمن لا يعرف حالهم؛ فإن عدم تسمية الأب أو الجد في الإسناد علة قد تكون قادحة، أو غير قادحة.

قلت: فتكون قادحة إذا تبين بعد البحث والتفتيش والتنقيب عليه–أي بجمع الطرق وغيرها– بأنه مجهول أو ضعيف، ولا يعرف حاله،– أي الراوي – فحينئذٍ يتوقف في الحكم على الحديث، وقد تكون غير قادحة إذا روى عن أبيه في رواية، وجاء في رواية أخرى مصرحاً باسمه، فبعد البحث والتنقيب والتفتيش عنه تبين أنه من الثقات، فحينئذٍ تقبل رواية الذي روى فيه عن أبيه، ويحكم على الحديث بالقبول؛ لانتفاء الجهالة عنه. ،فلا يلزم من كون الراوي ثقة بأن يكون أبوه أو جده ثقة، فيقع الوهم والخطأ في هذا الباب ظناً منهم بأن الثقة لا يروى إلا عن ثقة، فقد يروى عن ضعيف، أو مجهول، أو مدلس، أو مبهم، ...إلخ، وهذه كلها علل قادحة في الحديث، توجب رده وإنزاله عن مرتبة القبول، فقد يكون الأب عند رواية ابنه له ثقة، ولكن عند غيره غير ثقة، وهذه علة سواء كانت قادحة أو غير قادحة.

فقد تدخل العلة حينما يروى راوٍ عن أبيه، عن جده، موهماً غيره سماعه من جده أو لقاءه له، وهذه علة قادحة.

ومثال على ذلك: طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب اليامي، وقيل: كعب بن عمرو، عن أبيه عن جده[1].

قال السُّيُوطِيُّ بإسناده نقلاً عن الْبُلْقِينِيّ ما معناه: في هذا المثال نظر من جهة أن أبا داود قال في سننه في حديث الوضوء: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ابْنَ عُيَيْنَةَ كان ينكره، ويقول: أيش هذا؟ طلحة عن أبيه عن جده، وقال السيوطي أيضاً فيما نقله عن عثمان ابن الدارمي: سمعت ابن المديني يقول: قلت لسفيان: إن ليثاً يروي عن طلحة عن أبيه عن جده: أنه رأى النبي ﷺ يتوضأ، فأنكر سفيان ذلك، وعجب أن يكون جد طلحة لقي النبي ﷺ[2].قلت: وهذه علة قادحة؛ لعدم اللقاء أو المعاصرة في موضع آخر.

قلت: إن رواية الابن عن أبيه، عن جده قد يدخلها أنواع من الضعف والوهم، كالإرسال، والانقطاع وغيرهما، وفي كليهما علة قادحة تقدح في الحديث، فيرد به الحديث فيكون مردوداً؛ لأنه ربما تكون روايته عن أبيه عن جده، كتاباً، ووجادة، مما يدخل فيه التصحيف؛ لأن التصحيف يدخل على الراوي من الصحف، كرواية عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبيه وهو شعيب، عن جده عبدالله بن عمرو بن العاص.

فقد ذهب قوم إلى الاحتجاج به–أي بهذه الرواية – ومنهم الإمام مالك فقد أخرج حديثاً له في الموطأ، وذهب قوم إلى ترك الاحتجاج به، ونقل السيوطي فيما حكاه عن الْآجُرِّيِّ عن أبى داود وهو رواية عن ابن معين، قال: لأن روايته عن أبيه عن جده كتاب ووجادة، فمن هنا جاء

1-انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 734)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ 567)ة، فهو: "كعب بن عمرو ويقال عمرو بن كعب بن حجير بن معاوية بن سعد بن الحارث بن ذهل بن سلمة بن دؤل بن جشم بن يام اليامي جد طلحة بن مصرف يقال له صحبة روى ليث بن أبي سليم د عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه و سلم في الوضوء قاله عبد الوارث بن سعيد عن ليث بن أبي سليم وقال معتمر بن سليمان وإسماعيل بن زكريا وحفص بن غياث عن ليث بن أبي سليم عن طلحة عن أبيه عن جده ولم ينسبوا طلحة روى له أبو داود وقال سمعت أحمد بن حنبل يقول بن عيينة زعموا كان ينكره ويقول أيش هذا طلحة عن أبيه عن جده" تهذيب الكمال (24/ 184)، و"مصرف بن عمرو بن كعب ويقال بن كعب بن عمرو اليامي الكوفي والد طلحة بن مصرف" تهذيب الكمال (28/ 17) ،"طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب بنةجخدب بن معاوية بن سعد بن الحارث بن ذهل بن سلمة بن دول بن جشم بن يام الهمداني اليامي أبو محمد ويقال أبو عبد الله الكوفي والد محمد بن طلحة بن مصرف" تهذيب الكمال (13/ 433)

2- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 734)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ 567).

ضعفه[1]، وقال أيضاً[2]: قلت لأبي داود هو عندك حجة؟ قال: لا، ولا نصف حجة، وهذه علة قادحة، فلا تقبل روايته بسبب ضعفه؛ لأن التصحيف يدخل على الراوي من الصحف، ولهذا تجنبها أصحاب الصحيح[3].

فروايته عن أبيه عن جده مرسلة؛ لأن جده محمداً لا صحبة له، وهذه أيضاً علة؛ لأن اللقاء والمعاصرة شرطان لقبول الرواية[4].

قلت: وإن أراد جده عبد الله فشعيب لم يلقه فيكون منقطعاً والانقطاع علة قادحة في الحديث توجب رد الحديث وعدم قبوله حتى يتبين اتصاله، وإن أراد محمد فلا صحبة له فيكون مرسلاً.

ونقل السيوطي عن الحاكم قوله: "إنما أسقط من الصحيح – أي لا يعتبر ولا يُعدُ من الصحيح فلا يحتج به فتكون روايته مردودة غير مقبولة وهذه علة قادحة – ، روايته عن أبيه عن جده؛ لأنها شاذة لا متابع له فيها"[5].

قلت: فقد يتفرد الابن بالرواية عن أبيه، عن جده فلا يكون له متابع آخر يتابعه عن أبيه عن جده، فيقع في الوهم والخطأ.

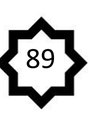
1- انظر إلى: وتدريب الراوي (2/ 732-734).

2-وهو السيوطي فيما حكاه عن الْآجُرِّيِّ عن أبى داود وهو رواية عن ابن معين.

3- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 189-190)، وتدريب الراوي (2/ 732-734)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ 564-565).

4- فتح المغيث (4/ 189)، تدريب الراوي (2/ 732-734).

5- تدريب الراوي (2/ 734).



المبحث الثاني

مُعْرِفَةُ مَنِ اشْتَرَكَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ رَاوِيَانِ

مُتَقَدِّمٌ وَمُتَأَخِّرٌ، تَبَايَنَ وَقْتُ وَفَاتَيْهِمَا تَبَايُنًا شَدِيدًا، فَحَصَلَ بَيْنَهُمَا أَمَدٌ بَعِيدٌ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَأَخِّرُ مِنْهُمَا غَيْرَ مَعْدُودٍ مِنْ مُعَاصِرِي الْأَوَّلِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ[1].

تعريفه :هو أن يشترك راويان، أحدهما متقدم والآخر متأخر في الرواية، عن راوٍ واحد بحيث يكون بين وفاتيهما، أو روايتهما تباين واضح، بينهما أمد بعيد. وهو ما يسمى بالسابق واللاحق[2]، كما أفرده الخطيب البغدادي بكتاب حسن سماه السابق واللاحق[3].

قال السخاوي عن هذا النوع: "وهو متعقب بأولى فوائده"[4].

قال العراقي: "وَصَنَّفُوا في سَابِقٍ ولاَحِقِ وَهْوَ اشْتِرَاكُ رَاوِيَيْنِ سَابِق"[5].

ومن الجدير ذكره أن السابق واللاحق من مباحث الإسناد.

وفائدة ضبطه ـ أي المعرفة بهذا العلم ـ تكمن في:

1- الأمن من ظن سقوط شيء في إسناد المتأخر.
2- وتفقه الطالب في معرفة العالي والنازل.
3- ومعرفة الأقدم من الرواة عن الشيخ، ومن به ختم حديثه.
4- وتقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب[6].

1- هذا هو النوع السادس والأربعون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث"(/317).

2- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد (/ 48). وقال الخطيب البغدادي: "إِشَارَةً إِلَى لَحَاقِ الْمُتَأَخِّرِ بِالْمُتَقَدِّمِ فِي رِوَايَتِهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْدُودٍ فِي أَهْلِ عَصْرِهِ وَطَبَقَتِهِ".

3- اسمه: السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد.

4- فتح المغيث (4/ 193).

5- ألفية العراقي (/ 170).

6- انظر إلى: السابق واللاحق(/ 10)، وفتح المغيث (4/ 193).

ومن الأمثلة على ذلك من المتقدمين:

قال العراقي:

"مَوْتـــــاً كَزُهْـــــرِيٍّ وَذِي تَـــــدَارُكِ كَـــابْنِ دُوَيْـــدٍ رَوَيَـــا عَـــنْ مَالِـــكِ"[1]

أولاً: مالك بن أنس "أبو عبد الله"[2]:

حدث عنه: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ فقد مات في سنة مائة وأربع وعشرين، وَزَكَرِيَّا بْنُ دُوَيْدٍ الْكِنْدِيُّ[3]، وحدث عن الإمام مالك، سنة مائتين ونيف وستين، وَبَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا مِائَةٌ وسبع وثلاثين سَنَةً، أو أكثر من ذلك.

وحدث عن مالك بن أنس: زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ الْجَزَرِيُّ، وبين وفاته ووفاة الْكِنْدِيِّ مِائَةٌ وَسَبْعٌ وَثَلَاثُونَ، وقيل: وَسِتٌّ أَوْ وَخَمْسٌ، وقيل: وَأَرْبَعٌ أَوْ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ أَوْ أَكْثَرُ[4].

وادعى السماع من مالك والثورى وأن له مائة وثلاثين سنة وقال ابن حبان: وكان يضع الحديث[5].

فلا ينبغي للخطيب البغدادى أن يمثل به –أي بزكريا–؛ لأنه أحد الكذابين الوضاعين[6]؛ لأنه كان يضع الحديث، ولا ينبغي ذكره إلا على سبيل القدح وليس المدح[7].

قال السيوطي: "فالصواب أن آخر أصحاب مالك أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ السَّهْمِيُّ، ومات سنة تسع وخمسين ومائتين، فبينه وبين الزهري مائة وخمس وثلاثون سنة"[8].

1- ألفية العراقي (/ 170).

2- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث وهو ذو أصبح الأصبحي الحميري أبو عبد الله المدني إمام دار الهجرة وعدادهم في بني تيم بن مرة من قريش حلفاء عثمان بن عبيد الله التيمي. تهذيب الكمال (27/ 91–93).

3- هو زكريا بن دويد بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندى .انظر إلى إكمال التهذيب(253/1).

4- انظر إلى : السابق واللاحق (/306)، ومعرفة أنواع علوم الحديث (/ 318)، وفتح المغيث (4/ 194)، وتدريب الراوي (2/ 739)؛ لأنه موجود فيها بمعناه.

5- المغنى في الضعفاء (/239).

6- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (2/ 194).

7- انظر إلى: المجروحين لابن حبان (1/ 314)، والسابق واللاحق(/ 306).

8- تدريب الراوي (2/ 738).



قال العراقي:

"**سَـــبْعَ وثَلَاثُـــونَ وَقَـــرْنٍ وافِـــي أُخِّـــرَ كَـــالجُعْفِي والخَفَّـــافِ**"[1]

ثانياً: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَبُو الْعَبَّاسِ السَّرَّاجُ النَّيْسَابُورِيُّ[2]:

حدث عنه: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، ومات في سنة ست وخمسين ومائتين، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْخَفَّافُ النَّيْسَابُورِيُّ، ومات فِي سنَة أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وسبعين وثلاثمائة، وَبَيْنَ وفَاتَيْهِمَا مِائَةٌ وَتِسْعٌ أو ثمان أو سبع وثلاثون سَنَةً.

وحدث عن السَّرَّاجِ: أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الرَّازِيُّ وَمَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَبَيْنَ وَفَاتِهِ وَوَفَاةِ الْخَفَّافِ مائَة وَثَمَان عشرَة سنة[3].

ومن الأمثلة على ذلك في المتأخرين :

1- الفَخْرُ بِنْ البُخَارِيْ[4]، روى عنه، أو سمع منه راويان: وهما الزكي عبد العظيم المنذري والصلاح بن أبى عمرو وبين وفاتيهما مائة وأربع وعشرون سنة، فقد مات المنذري سنة ست وخمسين وستمائة، والصلاح مات سنة ثمانين وسبعمائة[5].

1- ألفية العراقي (/ 170).

2- هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الإمام الحافظ الثقة شيخ الإسلام محدث خراسان أبو العباس الثقفي مولاهم الخراساني النيسابوري صاحب المسند الكبير على الأبواب والتاريخ وغير ذلك وأخو إبراهيم المحدث وإسماعيل مولده في سنة ست عشرة ومئتين. سير أعلام النبلاء (14/ 388)

3- انظر إلى: السابق واللاحق(/ 299)، ومعرفة أنواع علوم الحديث(/ 318)، وفتح المغيث (4/ 194)، وتدريب الراوي (2/ 739).

4-هو فخر الدين أبو الحسن على بن أحمد البخارى ولد بدمشق وزار دار الحديث وبيت المقدس جمع المسانييد. سير أعلام النبلاء (315/5).

5-انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 738).

2- السّلَفِّي[1] روى عنه حديثاً، أبو على البُرْدَانِيُّ، ومات على رأس سنة الخمسمائة، وآخر أصحاب السلفي هو: سبطه عبد الرحمن بن مكي أبو القاسم مات سنة خمسين[2] وستمائة. لذلك قال ابن حجر: "وأكثرُ ما وَقَفْنا عليهِ مِن ذلك ما بينَ الرَّاوِيَيْنِ فيه في الوفاة مائة وخَمْسونَ سنةً"[3]، ونقله عنه السيوطي في التدريب[4].

وغالب ما يقع من ذلك أن المسموع منه قد يتأخر زماناً بعد موت أحد الراويين عنه زماناً، حتى يسمع منه عند تقدم سنه حال كون المستمع في ابتداء أمره يسمع منه عند تقدم سنه بعض الأحداث، ويعيش بعد السماع منه دهراً طويلاً، فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة[5].

قال ابن كثير: "وهذا إنما يقع عند رواية الأكابر عن الأصاغر، ثم يروي عن المروي عنه، متأخر؛ لأن الزهري روى عن تلميذه مالك بن أنس" [6].

العلة وعلاقتها بمعرفة من اشترك في الرواية عنه راويان أحدهما متقدم والآخر متأخر عن راوٍ واحد

إن العلاقة بينهما علاقة قوية، متجانسة، مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً؛ حيث إن هذا الفن –أي معرفة السابق واللاحق – مرتبط بمعرفة تواريخ الرواة، من الوفيات.

1- هو الإمام العلامة المحدث الحافظ المفتي، شيخ الإسلام شرف المعمرين، أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني ويلقب جده أحمد بسِلَفَة، وهو الغليظ الشفة، ولد الحافظ أبو طاهر سنة خمس وسبعين وأربعمائة أو قبلها بسنة. كان إماما مقرءا، محمودا، ومحدثا، حافظا، جهبذا، وفقيها متقنا، ونحويا ماهرا، ولغويا محققا، ثقة فيما ينقله، حجة، ثبتا، انتهى إليه علو الإسناد في البلاد. سمع الحديث الكثير ورحل في طلبه إلى الآفاق. سير أعلام النبلاء (21/ 5)

2- والصواب هو خمسون كما قاله ابن حجر في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ 152)، والسخاوى في فتح المغيث(4/ 195)، وليس خمساً كما قاله السيوطي في تدريب الراوي (2/ 739).

3- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(/ 152)، فتح المغيث (4/ 195).

4- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 739).

5- انظر إلى: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(/153)، وفتح المغيث (4/ 196).

6- اختصار علوم الحديث (/ 205).

ثم إن علاقة هذا الفن بكتب الوفيات علاقة واضحة بينة؛ لأن موضوع هذا الفن، هو البحث في وفاة الراويين عن هذا الشيخ، مع التأكد والتثبت بأنهما رويا عنه، وهذا يفيد في معرفة ما إذا كان أدرك هذا الشيخ الذي يروي عنه وسمع منه أو لا[1].

قلت: ومعرفة السابقين واللاحقين بمعرفة التاريخ يفيد في تمييز المعروف من المجهول، والثقة من الضعيف، والمتقدم من المتأخر.

قال السخاوي: "ولولا معرفة التاريخ ما اتصل أحد من الخلف بشيءٍ من أخبار السلف، ولا عرف فاضل من مفضول، ولا امتاز معروف عن مجهول"[2].

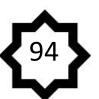
قلت: وبذلك لا نستطيع الحكم على الحديث، وهذه من العلل القادحة إذا لم نستطع أن نميزه، ومن هنا يتبين معرفة اتصال السند باتصال رجاله –أي كل راوٍ سمع من الآخر– أو انقطاعه، وإذا لم يسمع منه فهذه علة قادحة، تقدح في الحديث؛ لأن كل راوٍ من رواة السند يعد مخرجاً من مخارج الحديث، أو بوابة، أو طبقة من طبقات السند.

والخطيب البغدادي اعتمد في كتابه "السابق واللاحق"، على كتب: التاريخ، والتراجم التي تعتني بالوفيات اعتماداً كبيراً[3].

قلت: وإن عدم معرفة الرواة السابقين من اللاحقين علة تقدح في الحديث؛ لأنه إذا عرف تاريخ الوفاة، عرف السابق من اللاحق، ومن ثم يحكم على الحديث بالسماع أو عدم السماع، أو بالاتصال أو الانقطاع أو... إلخ.

قال البقاعي:" إنْ جَازت عَليهِ أشياء أي: منَ الخطأِ فيختَلَط حديثه، وربما لا يَدري السَّابقُ واللاحق فيسقطَ الكل"[4]، والاختلاط علة قادحة، موجبة لرد الحديث.

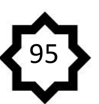
1–انظر إلى: السابق واللاحق (/ 14).
2– الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (/62).
3– انظر إلى: السابق واللاحق (/ 14).
4– النكت الوفية بما في شرح الألفية (2/ 322).



قال السخاوى: " وكون التاريخ [يدخل ضمناً فيه معرفة السابق واللاحق هو] أحد الأدلة لضبط الراوي، حيث يقول في المروى: وهو أول شيء سمعته منه، أو كان فلان آخر من روى عن فلان...إلخ "[1]. قلت: وهذا يفيد في الكشف عن العلل التي تعترى الأسانيد من الرواة من حيث التاريخ. وعدم ضبط الراوي، من حيث طبقته، أو روايته، أو سماعه هذا يعد علة قادحة.

وكذلك عدم ضبطه أيضاً من حيث: شيوخه، وتلاميذه، علة قادحة تقدح في صحة الحديث كذلك.

1- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (/ 29).



المبحث الثالث

مَعْرِفَةُ مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ رضي الله عنهم[1]

تعريفه: هو معرفة من لم يرو عنه من الصحابة، أو التابعين أو من بعدهم إلا راوٍ واحد فقط[2]، وهو ما يسمى بمعرفة الْوُحْدَانِ[3].

ومن الجدير ذكره أن معرفة مَنْ لَم يَرو عَنْه إلا راوٍ وَاحِد مِنَ الصحَابة وَالتابِعِينَ فمن بعدهم من مباحث الإسناد.

فوائده:

1- يفيد في مَعْرِفَةُ الْمَجْهول إِذَا لَمْ يكن صحابِيًّا فلَا يقبَل؛ لأن الصحابة كلهم عدول[4].

2- ويفيد أيضاً فِي التَّعَارُض[5].

3- يزيل الإشكال والالتباس عند الاختلاف في راوٍ واحد.

4- سهولة الكشف والبحث عن الرواة الذين لم يرووا إلا عن راوٍ واحد.

1- هذا هو النوع السابع والأربعون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث"(/ 319).

2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث(/319)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(/ 100)، وفتح المغيث (4/ 198).

3- انظر إلى: تدريب الراوي (739/2).

4- انظر إلى: المصدر السابق (739/2).

5- انظر إلى: رسوم التحديث في علوم الحديث (/158).

المثال الأول ـ من الصحابة الذين لم يرو عنهم إلا الشعبي:

أخرج الحاكم الحديث بإسناده: ... عن عامر[1]، عن هرم [2] بن خنبش، قال: كنت عند رسول اللهﷺفأتته امرأة، فقالت: يا رسول، أي الشهر أعتمر؟ قال: " اعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ... الحديث "[3].

قال الحاكم: هرم بن خنبش هو صحابي، لم يرو عنه غير الشعبي، وكذلك من الصحابة: عامر بن شهر، وعروة بن مضرس، ومحمد بن صفوان الأنصاري، لم يرو عنهم غير الشعبي[4]. فيكون الشعبي قد انفرد في الرواية عن هؤلاء الصحابة.

المثال الثاني: الرواة الذين انفردوا بالرواية عن آبائهم:

وأخرج الحاكم بإسناده:... عن قيس بن أبي حازم قال: حدثني دكين بن سعيد المزني قال: أتيت النبي ﷺ في ركب من مزينة، فقال لعمر: " انْطَلِقْ فَجَهِّزْهُمْ... الحديث "[5].

قال الحاكم: دكين بن سعيد المزني صحابي، لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم، وكذلك من الصحابة : الصنابح بن الأعسر، ومرداس بن مالك الأسلمي، وأبو سهم، وأبو حازم والد قيس كلهم صحابيون، لا نعلم لهم راوياً غير قيس بن أبي حازم[6].

1- هو عامر بن شراحيل الهمداني الشعبي، وذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث (/ 158)، وكذلك مسلم في المنفردات والوحدان (/ 51).

2- وسماه ابن الصلاح وهب، وقال إن الحاكم قد سماه هرم، وذلك خطأ. انظر إلى: "معرفة أنواع علوم الحديث" (/319)، وفيما نقله السيوطي في التدريب من قول المزي: وهب أكثر وأحفظ. انظر إلى: تدريب الراوي (740/2).

3- أخرجه الإمام أحمد، في مسنده، (177/4)، حديث رقم 17636.

4- انظر إلى: والمنفردات والوحدان (/ 49-50-51)، ومعرفة علوم الحديث (/ 158)، ومعرفة أنواع علوم الحديث (/ 319) فتح المغيث (4/ 198)، وتدريب الراوي (2/ 740)

5- أخرجه ابن حبان في صحيحه، في كتاب: التاريخ، باب المعجزات، ذكر ما بارك الله ﷻلصفيهﷺ اليسير من أسبابه التي فرق بها بينه وبين غيره من أمته،(462/14)، حديث رقم 6528، "إسناده صحيح، علي بن مسلم: هو ابن سعيد الطوسي، ثقة من رجال البخاري، ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين غير صحابيه، فقد روى له أبو داود حديثه هذا. ابن أبي زائدة: هو يحيى بن زكريا". صحيح ابن حبان (14/ 463).

6- انظر إلى: المنفردات والوحدان (/ 28)، ومعرفة علوم الحديث (/ 158).

المثال الثالث ــ من الصحابة جماعة لم يرو عنهم إلا أولادهم :

قال الحاكم ومنهم: المسيب بن حزن القرشي، لم يرو عنه غير ابنه سعيد، وعمير بن قتادة، لم يرو عنه غير ابنه عبيد، ومالك بن نضلة الجشمي لم يرو عنه غير ابنه عوف أبي الأحوص الجشمي...إلخ[1].

المثال الرابع ــ تفرد الزهري بالرواية عن التابعين :

وأخرج الحاكم بإسناده:...عن ابن شهاب قال: حدثني محمد بن أبي سفيان بن جارية الثقفي، أن يوسف بن الحاكم أبا الحجاج، أخبره أن سعد بن أبي وقاص، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: " مَنْ يُرِدْ هَوَانَ قُرَيْشٍ... الحديث "[2].

قال الحاكم بما معناه: لا نعلم لمحمد بن أبي سفيان وعمرو بن أبي سفيان بن العلاء بن جارية الثقفي راوياً غير الزهري، وكذلك تفرد الزهري عن نيف وعشرين رجلاً من التابعين لم يرو عنهم غيره[3].

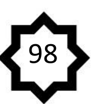
ومثال هذا النوع في التابعين: أبو العشراء الدارمي، فلم يرو عنه غير حماد بن سلمة [4].

1- انظر إلى: المنفردات والوحدان (/ 23)، ومعرفة علوم الحديث (/ 159).

2- أخرجه الإمام أحمد في مسنده،(224/2)، حديث رقم 1474، واسناده حسن؛ لأن فيه محمد بن أبى سفيان صدوق. انظر تقريب التهذيب (/481).

3- انظر إلى: معرفة علوم الحديث (/ 159)، واختصار علوم الحديث (/ 208).

4- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 322).



العلة وعلاقتها بمعرفة من لم يرو عنه إلا واحد من الصحابة أو التابعين ومن بعدهم

قلت: إن العلاقة بين العلة ومعرفة الوحدان، علاقة قوية؛ حيث بمعرفة هذا الفن تتبين العلل بمعرفة: المجهول، أو الضعيف. فهذا العلم يفيد في الكشف عن معرفة المجهول، إذا لم يكن صحابياً؛ لأن الصحابة كلهم عدول.

قال الزَّرْكَشِيُّ (ت794هـ) : "وكقولهم من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد فهو مجهول"[1].

قلت: والمجهول علة قادحة لا يقبل به الحديث. وإذا انفرد الراوي بروايته عن تابعي، وكان من الضعفاء فهذه علة قادحة، ولا يقبل بها الحديث.

وإذا انفرد الراوي بالرواية عن أبيه أو عن غيره، وكان ثقة فلا يعني قبول انفراده في جميع رواياته مطلقاً، وهذه علة قادحة؛ لأنه قد يكون انفرد بالرواية عن أبيه بعد اختلاطه، أو يكون الراوي نفسه قد وهم وخلط وأخطأ في الرواية عن أبيه أو عن غيره.

وقال ابن عبد البر: وما أعلم لعبد الله بن عصمة[2] جرحة، إلا أن من لم يرو عنه إلا رجل واحد، فهو مجهول عندهم. فقال: وإن كان معروفاً بالثقة، والأمانة، والعدالة، فلا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد [3]. قلت : أي ارتفعت العلة بالعمل بشروط الصحيح أو الحسن.

ومعرفة هذا الفن تساعد في سهولة الكشف عن العلة، كما في حديث عمران بن حصين، حيث بين ابن عبد البر: أنه يدور على زهير بن محمد عن أبيه، وأبوه مجهول، فلا يقبل، ولم يرو عنه غير ابنه زهير، وزهير أيضاً عنده مناكير [4].

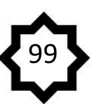
قلت: فأصبح الحديث من قبيل المردود، فلا يقبل حديثه؛ لاجتماع الضعف -أي له مناكير -مع الجهالة مع عدم المتابعة؛ لانفراده.

1- انظر إلى: النكت على مقدمة ابن الصلاح – للزركشي- (2/ 210).

2- عبد الله بن عصم ويقال بن عصمة أبو علوان الحنفي العجلي حديثه في أهل الكوفة واصله من اليمامة وقال أبو القاسم الطبراني وقد قيل عبد الله بن عصمة والصواب عبد الله بن عصم. تهذيب الكمال (15/ 305).

3- انظر إلى: الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار (6/ 375).

4- انظر إلى : التمهيد لابن عبد البر (2/ 64).



قال ابن حجر : " فإن سمي الراوي وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه؛ فهو مجهول العين؛ كالمبهم، فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد "[1].

قال ابن رجب: "فإذا انفرد واحد من هؤلاء، [أي من لم يرو عنه إلا واحد] بحديث ولم يتابع عليه، لم يحتج به"[2]؛ لأن المتابعة تكشف أو تزيل العلل، وهذا ما يقصد به بجمع الطرق الذي تكشف به العلة.

قلت : الراوي الذي انفرد بروايته لا تكون له متابعات؛ لأنه واحد فقط لم يشاركه غيره في الرواية، فعدم الاحتجاج به علة قادحة في الحديث.

وبين ابن رجب أيضاً فيما ذكره عن أحمد بن حنبل: أن ابن أبي ليلى لا يحتج به، إنما عنى إذا انفرد بالشيء، وأشد ما يكون في هذا إذا لم يحفظ الإسناد، فزاد في الإسناد أو نقص أو غير الإسناد أو جاء بما يتغير فيه المعنى [3].

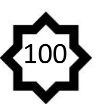
وقد ذكر ابن رجب أن أكثر الحفاظ المتقدمين، قد بينوا أن الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه، أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه- أي علة قادحة فلا يقبل حديثة أو روايته -، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه أي من توفرت فيه شروط الصحة في الرواة - كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص-أي علة -، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه [4].

1- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ 101- 102).

2- شرح علل الترمذي (1/ 416).

3- انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 416).

4- انظر إلى: المصدر السابق (2/ 582).



المبحث الرابع

مَعْرِفَةُ مَنْ ذُكِرَ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ أَوْ نُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ فَظَنَّ مَنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ بِهَا أَنَّ تِلْكَ الْأَسْمَاءَ أَوِ النُّعُوتَ لِجَمَاعَةٍ مُتَفَرِّقِينَ[1]

تعريفه :

هو ذكر راوٍ واحد بأسماء متعددة، أو صفات مختلفة، من كنى أو ألقاب أو أنساب ونحو ذلك، إما من جماعة من الرواة عنه، بحيث يروي أحدهم عنه باسمه، وآخر بصفته، وثالث بكنيته ورابع بلقبه، ونحو ذلك، يعرفه كل واحد بغير ما عرفه الآخر، أو من راو واحد عنه يعرفه مرة بهذا ومرة بذاك ـ بمعنى تعددت الروايات عنه ـ، فيلتبس على من لا معرفة عنده بذلك، بل على كثير من أهل المعرفة والحفظ. قال ابن الصلاح: وهذا فن عويص[2]، والحاجة إليه حاقة[3]، "وهُوَ نوع كبير مِن هذا العلم"[4].

ومن الجدير ذكره أن معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوْت متَعددة من مباحث الإسناد.

فوائده:

1- معرفة الراوي الثقة، من الضعيف، في الحديث.
2- إنه يفيد في معرفة التدليس بأنواعه، وكذا المدلسين.
3- تمييز الرواة بأسمائهم وألقابهم وكناهم...إلخ.
4- الحكم على الحديث بمعرفة الرواة في الإسناد.
5- إن تعرفه يسهل كشف العلل في بعض الأسانيد.
6- له علاقة ببيان المقبول من المردود من الأحاديث.
7- قد يتوقف العمل بالحديث على تمييز أحد رواة السند.

1- هذا هو النوع الثامن والأربعون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: معرفة أنواع علوم الحديث (/323).

2 - "أي: صعب الاستخراج، والحاجة إليه حاقة لمعرفة التدليس، وفائدة ضبطه الأمن من توهم الواحد اثنين فأكثر. واشتباه الضعيف بالثقة وعكسه". فتح المغيث (4/ 201)، و انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 746).

3 - انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 323)، وتدريب الراوي (2/ 746).

4- معرفة علوم الحديث(/ 177).

من أمثلة ذلك:

المثال الأول ــ محمد بن السائب الكلبي، وهو ضعيف، لكنه عالم بالتفسير وبالأخبار والأنساب. فمنهم من يصرح باسمه هذا، ومنهم من يقول: حماد بن السائب، ومنهم من يكنيه بأبي النضر، ومنهم من يكنيه بأبي سعيد، قال ابن الصلاح: وهو الذي يروي عنه عطية العوفي التفسير، موهماً أنه أبو سعيد الخدري[1].

المثال الثاني ــ سالم أبو عبد الله المدني، الذي يروي عن أبي هريرة وأبى سعيد الخدري وعائشة فينسبونه في ولائه إلى جهات متعددة. وهذا كثير جداً، فسالم أبو عبد الله المدني هو سَالِمٌ مَوْلَى مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ النَّصْرِيُّ، وَهو سَالِمٌ مَوْلَى شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ النَّصْرِيُّ، وهو سَالِمُ النَّصْرِيِّينِ، وهُوَ سَالِمٌ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ، وهو سَالِمٌ سَبَلَانُ...إلخ. والتدليس أقسام كثيرة، كما تقدم[2].

المثال الثالث ــ وأخرج الحاكم بإسناده عن أبى يوسف، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ، فَإِنَّ قِرَاءَتَهُ لَهُ قِرَاءَةٌ"[3].

قَالَ الحاكم: "عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شداد هُوَ بِنفسه، أَبو الْوَلِيد، وَمَن تهاون بِمعرِفَة الْأَسامي، أَوْرَثَه مِثْل هَذا الْوَهمِ"[4]؛ فقد ذكره الحاكم مرة باسمه، وأخرى بكنيته.

1- انظر إلى : معرفة أنواع علوم الحديث(/ 323)، واختصار علوم الحديث (/ 209)، وتدريب الراوي (2/ 746)،

2- انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/ 209).

3- أخرجه الإمام الدارقطني في سننه، باب(35) ذكر ﷺ "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة"، واختلاف الروايات، (3/ 360)، حديث رقم 1247، وإسناده ضعيف ؛ لأن فيه محمد بن القاسم المحاربى ضعيف. انظر إلى: تقريب التهذيب (/502).

4- معرفة علوم الحديث (/ 177-178).

العلة وعلاقتها بمعرفة من ذكر بأسماء مختلفة

إن معرفة من ذكر بأسماء مختلفة وصفات متعددة، ذات علاقة قوية في معرفة العلل؛ فهي مبينة موضحة كاشفة للعلل.

إن معرفة من ذكر بأسماء مختلفة، يساعد ويعين على اكتشاف موضع العلة؛ بمعرفة الراوي الضعيف من الثقة، أو بمعرفته صغير السن أو كبير السن؛ للحكم على الحديث.

فقد تكون العلة في الراوي الذي ذكر بأسماء متعددة، أو صفات مختلفة، بحيث يكون ضعيفاً، أو صغير السن، أو الفاعل له مقلاً من الشيوخ في مواضع مختلفة[1]، وهذه علة قادحة تخرج الحديث من الصحة إلى الضعف.

فقد يذكر الراوي بأسماء متعددة أو صفات مختلفة؛ كي لَا يعرف لأسباب متعددة إما لكَونه ضَعِيفاً وهو أَن يذكر الرَّاوِي الضَّعِيف باسمه، أَو كنيته ولكن لا يتابع في تعريفه، وشاركه فِي تِلْكَ الكنية ثِقَة، فَتوهم أَنه ذَلِك الثِّقَة[2]، وهذه علة قادحة – أي الوهم والخلط بين الثقة والضعيف وعدم تمييز أحدهما عن الآخر–.

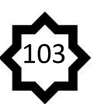
قلت : إن عدم معرفة الراوي علة قادحة تقدح في الحديث وتحيله من الصحة إلى الضعف، وكذلك توهم السامع بأن الراوي الضعيف ثقة أو العكس؛ لمشاركته في الاسم أو الكنية –أي لتعدد أسمائه وصفاته ـ– فإن ذلك علة قادحة موجبة لرد الحديث.

وقد ذكر ابن حجر هذا النوع في الجهالة مبيناً أن سبب الجهالة هو أَنَّ الرَّاوِي قَد تَكثر نعوته من اسم، أو صفة، أو كنية، أو لقب، أو حرفة... إلخ، فيذكر بغير ما اشتهر بِهِ لغرض.[3]، والجهالة تعد علة قادحة، إلا إذا تبين زالت جهالته.

1– انظر إلى: فتح المغيث (4/ 202).

2– انظر إلى: النكت على مقدمة ابن الصلاح – للزركشي– (2/ 76،78).

3– انظر إلى: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (4/ 723).



قلت: إن التدليس[1] بأنواعه قد يكون علة قادحة، أو علة غير قادحة؛ فمعرفة الرواة بأسمائهم المتعددة وصفاتهم المختلفة يفيد في الكشف عنها ـ أي عن العلة بنوعيها ـ في الرواة بمعرفة التدليس والمدلسين.

قال ابن كثير : "وأكثر ما يقع [من] ذلك[أي ممن ذكر بأسماء متعددة أو صفات مختلفة] من المدلسين، يُغربون به على الناس، فيذكرون الرجل باسم ليس هو مشهوراً به، أو يكنونه، ليبهموه [والإبهام علة قادحة]على من لا يعرفها، وذلك كثير"[2].

وقد يساعد في كشف العلة إذا كان الراوي متَأَخر الْوَفَاة، قد شارك الراوي عَنه جماعة دونه في السماع منه، أَو يكون أَصغر من الراوي سناً[3].

قال السخاوى: "ويكون استصغاراً لسن الذي حدثه به، إما بأن يكون أصغر منه أو أكبر، لكن بيسير أو بكثير، لكن تأخرت وفاته حتى شاركه في الأخذ عنه من هو دونه"[4].

فإذا كان الفاعل– أي الراوي ممن ذكر بأسماء متعددة أو صفات مختلفة – له مقلاً من الشيوخ لأسباب متعددة، أو قصداً لتمرن الطالب بالنظر في الرواة، وتمييزهم إن كان مكثراً[5]. وهذا هو تدليس الشيوخ الذي يعد قسماً من أقسام التدليس[6].

قلت: فمعرفة هذا الفن يفيد في معرفة التدليس كما قال ابن الصلاح : فقد يسمى شيخه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه، بما لا يعرف[7]؛ ليوهم بأنه غيره على من لا معرفة له به، وهذا ما يعرف بتدليس الشيوخ.

1– قلت: هناك أنواع للتدليس منها تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ ومن العلماء من زاد بتدليس التسوية وتدليس القطع وتدليس السكت انظر إلى :تدريب الراوي (/163–164).

2– اختصار علوم الحديث (/ 208).

3– انظر إلى: النكت على مقدمة ابن الصلاح – للزركشي– (2/ 76).

4– فتح المغيث (1/ 237).

5– بقصد التنبيه ومعرفة غيره عن الراوي بتعدد أسمائه بشرط أن يكون هو نفسه وليس غيره. قال السخاوى: "ولا مانع من قصدهم الاختبار لليقظة، والإلفات إلى حسن النظر في الرواة وأحوالهم وأنسابهم إلى قبائلهم وبلدانهم وحرفهم وألقابهم وكناهم، وكذا الحال في آبائهم". فتح المغيث(1/ 239).

6–انظر إلى: فتح المغيث (4/ 202) .

7– انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث(/74) تدريب الراوي (1/ 261).

ومن عرف بالتدليس صار مجروحاً، والجرح علة قادحة ترد بها روايته.

وهو أن يصف الراوي بما لا يعرف فيشتهر به من اسم، أو كنية، أو نسبة إلى قبيلة، أو بلدة، أو صنعة، أو نحو ذلك، كي يوعر معرفة الطريق على السامع[1]، فشر ما في هذا النوع هو ما كانت تغطيته للضعف في الراوي كما فعل في محمد بن السائب الكلبي[2] الضعيف؛ حيث قيل: فيه حماد؛ لتضمنه الخيانة، والغش، والغرور، وذلك حرام كما تقدم إجماعاً[3]، إلا أن يكون ثقة عند فاعله[4].

قلت: إن عدم المعرفة بهذا العلم -أي بمن ذكر بأسماء مختلفة من الرواة- يدخل الوهم في الحديث، الذي يكون فيه راوٍ واحد ولكن قد يذكر باسم أو بكنية أو... إلخ، غير التي ذكر بها على أنهما راويان عند من لا معرفة له به، وهذا علة قادحة في الإسناد، موجبة لرد الحديث إذا لم يعرف الرواة من أسمائهم أو كناهم أو ألقابهم لتمييزهم؛ للحكم على الحديث.

قال الصنعاني:" وينبغي العناية بذلك[أي بمعرفة من ذكر بأسماء متعددة، أو ألقاب، أو صفات مختلفة]؛ فربما ورد ذكر الراوي مرة بكنيته، ومرة باسمه، فيظن من لا معرفة له بذلك أنهما رجلان، وربما ذكر الراوي باسمه، وكنيته معاً فتوهمه بعضهم رجلين "[5].

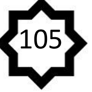
1- انظر إلى: فتح المغيث (1/ 236).

2- قد سبق ذكره في الأمثلة. انظر إلى: (/97).

3-انظر إلى المثال الأول .

4- انظر إلى: فتح المغيث (1/ 237).

5- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (2/ 279-280).



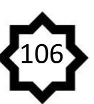
والدليل على ذلك ما رواه الحاكم بالإسناد الذي سبق معنا في الأمثلة بذكر اسم عبدالله ابن شداد مرة، وفي نفس السند ذكره مرة أخرى بكنيته أبو الوليد، فقَالَ الحاكم : "عبدالله بن شداد هو بنفسه، أبو الوليد"[1].

قلت: ومن لا يعرف هذا الفن يقع في الوهم، الذي يعد علة قادحة على من لا معرفة له، وعلم وبصيرة؛ لما يقع فيه من إبدال – أي ضعيف بثقة –، وتضعيف الثقة يوهم أنه ضعيف، وقد يقع في الوهم والخلط، وهذه جميعاً من أسباب العلة الموجبة للضعف، والتي ترد بها الأحاديث.

قال الحاكم : "ومن تهاون بمعرفة الأسامي [أي من ذكر بأكثر من اسم أو صفة أو كنيه ...إلخ] ورثه مثل هذا الوهم"[2]، أي يلتبس عليه الأمر و يقع في الوهم؛ لعدم تمييز ومعرفة اسم الراوي من كنيته، أو غير ذلك.

1- سبق ذكره في الأمثلة السابقة في المبحث نفسه (/97).

2- معرفة علوم الحديث (/ 178).



المبحث الخامس

مَعْرِفَةُ الْمُفْرَدَاتِ الْآحَادِ مِنْ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ وَرُوَاةِ الْحَدِيثِ وَالْعُلَمَاءِ وَأَلْقَابِهِمْ وَكُنَاهُمْ[1]

تعريفه:

قال ابن الصلاح :"هذا نوع مليح عزيز، يوجد في كتب الحفاظ المصنفة في الرجال مجموعا، مفرقا في أواخر أبوابها، وأفرد أيضا بالتصنيف"[2].

قال السخاوى: "هو ما يجعل علامة على الراوي من: اسم[3]، وكنية[4]، ولقب[5]"[6].

وقال أيضاً: "والمفردات من كل ذَلِك نوع لطيف جداً، ألف فِيهِ أهل الحَدِيث"[7].

ومن الجدير ذكره أن معرفة المفردات الآحاد من أسماء الصحابة، ورواة الحديث والعلماء، وألقابهم وكناهم، من مباحث الإسناد.

فوائده:

1- ومن فوائد هذا الفن السَّلامَة من التَّصْحِيف[8].
2- سهولة حصر شيوخ الراوي وتلاميذه ومروياته.
3- عدم وقوع لبس ـ غالباً ـ في اسم أي واحد من هؤلاء الآحاد، أو لقبه، أو كنيته.

1- هذا هو النوع التاسع والأربعون، من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه:"معرفة أنواع علوم الحديث" (/ 325).
2-معرفة أنواع علوم الحديث (/ 325).
3- الاسم: "هو ما وضع علامة على المسمى". شرح التبصرة والتذكرة (2/ 202)، و فتح المغيث (4/ 207)
4- الكنية: "هو ما صدر بأب أو أم". المصدر السابق.
5- واللقب: "ما دل على رفعة أو ضعة". شرح التبصرة والتذكرة (2/ 202)، وقال السخاوى: "وهو ما يوضع أيضاً علامة للتعريف، لا على سبيل الاسمية العلمية". فتح المغيث (4/ 207).
6- فتح المغيث (206/4).
7- المصدر السابق (/ 246).
8- انظر إلي: رسوم التحديث في علوم الحديث (/ 162).

4- إنه عند دراسة الإسناد يتم التعرف إليهم - أي الرواة - بيسر.

5- صعوبة دخول هؤلاء ضمن تدليس الشيوخ.

6- قبول رواية أحدهم إذا تفرد بها وكان ثقة ، أو صدوقاً، وعدم قبولها إذا كان أقل من ذلك، إلا بمتابع مثله أو أقوى منه، إن كان ممن يرتقي حديثهم إلى الحجية بذلك.

7- إن ضبط هؤلاء والاهتمام بما يتعلق بهم يقلل من علل الأسانيد.

8- بتخريج طريقه نعرف من تابعه من طريق الصحابي نفسه إن كان محتاجاً، وإن لم نجد فنبحث للمتن عن شاهد من طريق صحابي آخر؛ كي يرتقي الحديث بأحدهما وإن وجدنا فنعرف كذلك أنه لم يتفرد برواية هذا الحديث، وإلا فالحديث فرد أو غريب.

9- بمعرفته يمكن تحديد طبقته، وتلاميذه، وشيوخه، ورحلاته، ونحوها بسهولة دون عناء.

10- له صلة وثيقة، وأهمية وقيمة لعلم الحديث دراية.

11- إنه يقلل الوهم في بعض أسانيد الحديث.

12- له دور في سهولة حفظ: أسمائهم، وألقابهم، أو كناهم.

13- قد يكون هناك دور لضبطهم في قبول الحديث أو رده.

14- يعمل على تيسير تخريج أحاديث هؤلاء ويسهم في تيسير ترجمة الواحد منهم.

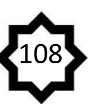
الأمثلة:

المثال الأول ــ أخرج الحاكم بإسناده: "...عن زر بن حبيش قال: سمعت علياً يقول: " والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة لعهد إلي رسول الله ﷺ: " أَنَّهُ لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يَبْغَضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ "[1].

قال الحاكم: "لا أعلم في رواة الحديث زراً غير ابن حبيش الأسدي، وهذا الحديث مخرج في الصحيح"[2].

1- أخرجه الإمام الترمذي في سننه، في كتاب: المناقب، باب (20) مناقب علي بن أبي طالب ﷺ، يقال وله كنيتان: أبو تراب، وأبو الحسن،(634/5)، حديث رقم 3736.وأعقبه الترمذي بقوله: "حسن صحيح".

2- معرفة علوم الحديث (/ 180).



المثال الثاني ــ أخرج الحاكم بإسناده:...عن سُعَيْرُ بْنُ الْخِمْسِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ:" أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺبقطعة من ذهب من معدن بَنِي سُلَيْمٍ... الحديث"[1].

قال الحاكم: سُعَيْرٌ، وَالْخِمْسُ، كلاهما من المفردات التي لا أعلم أحداً تسمى بهما[2].

المثال الثالث ــ أخرج الحاكم بإسناده:...عن رَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ ، عَنْ عُنْظُوَانَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ قال: قلت: يا رسول الله أين أضع بصري في الصلاة قَالَ ﷺ: " عِنْدَ مَوْضِعِ سُجُودِكَ يَا أَنَسُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا شَدِيدٌ لَا أَسْتَطِيعُ هَذَا، قَالَ: "فَفِي الْمَكْتُوبَةِ إِذًا"[3]، قَالَ الحاكم: "وَعُنْظُوَانَةُ لا أعرف في الرواة غير هذا"[4].

1- أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط في باب الحاء من اسمه حاتم 30/4 حديث رقم3532، أتوقف عن الحكم على إسناد هذا الحديث؛ لأن فيه محمد بن حاتم البغدادي لم أقف له على جرح أو تعديل. انظر إلى: تاريخ بغداد(155/9).

2- انظر إلى: معرفة علوم الحديث (/ 181).

3- أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، في كتاب: الصلاة، باب(3) لا يجاوز بصره موضع سجوده،(284/2)، حديث رقم 3359، وإسناد هذا الحديث ضعيف جداً؛ لأن فيه ربيع بن بدر متروك الحديث انظر تقريب التهذيب(/206) وفيه نصر ابن حماد انظر تقريب التهذيب (/560).

4- معرفة علوم الحديث (/ 182). وانظر إلى: الكفاية في علم الرواية (/ 248).

بعض الأمثلة التالية انتقيتها من معرفة أنواع علوم الحديث الذي ذكرها ابن الصلاح[1]، وتبعه النووي في تقريبه[2]، واستدرك عليه السيوطي في تدريبه[3]، وتوسع السخاوى في فتحه[4]، والعراقي في شرح ألفيته[5]، وابن كثير في اختصاره[6]، وغيرهم في أقسام هذا النوع ، وصنفت فيه كتب مستقلة مثل: الأسماء المفردة للبَرْديجى[7]، وغيره.

القسم الأول- أسماء الأفراد من الصحابة والتابعين :

أولاً- لُبَيٌّ بنُ لَبَاً، صحابي من بني أسد، وكلاهما باللام والباء الموحدة، وهو وأبوه فردان، فالأول مصغر على وزن أبي بن كعب، والثاني مكبر على وزن فتى وعصا. وغلط ابن قانع فسماء أُبَيَّاً كما قال السيوطي[8].

ثانياً- أَوْسَطُ بْنُ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ، تَابِعِيٌّ.

ثالثاً- تَدُومُ بْنُ صُبْحٍ الْكَلَاعِيُّ، تابعي.

رابعاً- مِنْهَا الْأَجْلَحُ الْكِنْدِيُّ[9]، وَاسْمُهُ يَحْيَى، وَيَحْيَى كَثِيرٌ.

خامساً- صُغْدِيُّ بْنُ سِنَانٍ، اسْمُهُ عُمَرُ، وَصُغْدِيٌّ لَقَبٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَهُمْ صُغْدِيٌّ غَيْرُهُ.

سادساً - حْمَدُ بْنُ عُجْيَانَ الْهَمْدَانِيُّ.

سابعاً- صُدَيُّ بْنُ عَجْلَانَ، أبو أمامة.

1-انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 325-329).

2- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ 101،102).

3- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 750-763).

4- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 206-211).

5- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (2/ 202-204).

6- انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/ 210-214).

7- انظر إلى: الأسماء المفردة: من الصحابة /42، ومن التابعين /79، ومن الأتباع /118، ومن الطبقة الرابعة /156، ومن الطبقة الخامسة /174.

8- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 755).

9- قال ابن الصلاح: "إنما هو لقب لجلحة كانت به".معرفة أنواع علوم الحديث (/ 326).

ثامناً- صُنَابِحُ بْنُ الْأَعْسَرِ، الصَّحَابِيُّ، وَمَنْ قَالَ فِيهِ: صُنَابِحِيٌّ فَقَدَ أَخْطَأَ[1].

القسم الثاني- الكنى من الأفراد:

أولاً- أَبُو الْعُبَيْدَيْنِ، وَاسْمُهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ سَبْرَةَ.

ثانياً- أَبُو الْعُشَرَاءِ الدَّارِمِيُّ، اسمه أُسَامَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قِهْطِمٍ [2].

ثالثاً- أَبُو الْمُدِلَّةِ، ولم يوقف على اسمه[3].

رابعاً- أَبُو مُرَايَةَ الْعِجْلِيُّ، واسمه عبدالله بن عمرو، تابعي، روى عنه قتادة.

خامساً- أَبُو مُعَيْدٍ: حَفْصُ بْنُ غَيْلَانَ الْهَمْدَانِيُّ، روى عن مكحول وغيره.

القسم الثالث – الألقاب من الأفراد:

أولاً- سفينة مولى رسول الله ﷺ من الصحابة لقب فرد[4]، واسمه مِهْرَانُ على خلاف فيه.

ثانياً- مِنْدَلُ بن علي العنزي، ومندل لقب له واسمه عَمْرٌو بن علي.

1-تنبيه: قال السيوطي فيما نقله عن ابن عبد البر: "ليس الصنابح هو الصنابحي الذي روى عن أبي بكر؛ لأن هذا اسم وذاك نسب، وهذا صحابي وذاك تابعي، وهذا كوفي وذاك شامي". تدريب الراوي (2/ 753). وقال شيخ الإسلام ابن حجر:" قيل في كل منهما: صنابح وصنابحي، لكن الصواب في ابن الأعسر صنابح، وفي الآخر صنابحي، ويظهر الفرق بينهما بالرواة عنهما، فحيث جاءت الرواية عن قيس بن أبي حازم عنه فهو ابن الأعسر وهو الصحابي وحديثه موصول، وحيث جاءت عن غير قيس عنه فهو الصنابحي وهو التابعي وحديثه مرسل". الاصابة في تمييز الصحابة (3/ 253)، وقال السيوطي: أضبط من هذا: أن الصنابح لم يرو غير حديثين، فيما ذكر ابن المديني. وزاد الطبراني ثالثا من رواية الحارث بن وهب، وغلط فيه بأنه الصنابحي."تدريب الراوي (2/ 753).

2- قال السيوطي: هذا الاسم ذكره ابن الصلاح في النوع الخامس والأربعين وقال: أنه الأشهر. وقيل: غير ذلك فقيل: يسار بن بكر بن مسعود، وقيل: عطارد بن بكر، وقيل: ابن برز. انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 761)

3- "أبو الْمُدِلَّةِ، بكسر المهملة وفتح اللام المشددة، لم يعرف اسمه، وانفرد أبو نعيم بتسميته عبيد الله بن عبد الله، كذا قاله ابن الصلاح أيضاً. وقال العراقي: وليس كذلك، بل سماه كذلك ابن حبان في الثقات. وقال أبو أحمد الحاكم هو أخو سعيد بن يسار، وأخطأ إنما ذاك أبو مزرد، وهو أيضا فرد، واسمه عبد الرحمن بن يسار. وقال ابن الصلاح في أبي المدلة: روى عنه الأعمش وابن عيينة وجماعة. فقال العراقي: وهو وهم عجيب، فلم يرو عنه واحد منهم أصلا، بل انفرد عنه أبو مجاهد سعد الطائي، كما صرح به ابن المديني، ولا أعلم في ذلك خلافا بين أهل الحديث". المصدر السابق (2/ 761).

4- قال السيوطي: "وسبب تلقيبه سفينة أنه حمل متاعاً كثيراً لرفقته في الغزو، فقال له النبي ﷺ:أنت سفينة". تدريب الراوي (2/ 762).

ثالثاً- سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ التَّنُوخِيُّ الْقَيْرَوَانِيُّ، صاحب المدونة على مذهب مالك، لقب فرد، واسمه عبد السلام.

رابعاً- مُشْكَدَانَهْ: وهو لقب: عبد الله بن عمر بن أبان الأموي مولاهم، وقيل له: الجعفي نسبة إلى خاله: حسين بن عليّ الجعفي.

القسم الرابع – زاد السخاوى: الأنساب من الأفراد[1].

أولاً- "اللَبْقِى، وَهُوَ على بن سَلمَة"[2].

الأفراد من الرواة:

قال السخاوى: "في الرواة: مُحدث لَا نَظِير في اسْمه بل وفي سَائِر نسبه، هو مُسَدَّدُ بنُ مُسَرْهَدِ بنِ مُسَرْبَلِ بنِ مُغَرْبَلِ بنِ مُرَعْبَلِ بنِ أَرَندَلِ بنِ سَرَنْدَلِ بنِ عَرَنْدَلِ بنِ ماسِكِ بنِ المُستوردِ، انفرد بهذا النسب هكذا سَرَدَ نسَبَهُ مَنصورٌ الخَالِدِيُّ ولم يُتابَعْ عليه"[3].

العلة وعلاقتها بمعرفة المفردات الآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم

هذا علم من العلوم المهمة الجليلة من علوم الحديث، وعلاقة العلة بمعرفة المفردات الآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم علاقة قوية، واضحة، جلية، على من رزقهم الله فهماً ثاقباً وعلماً جماً واطلاعاً واسعاً؛ لأنه يفيد في الضبط الذي يعد شرطاً من شروط القبول، سواء كان في: الاسم، أو اللقب، أو الكنية، أو...إلخ، الذي يفيد في الحكم علي الحديث.

قال الحاكم: "إذ هو نوع كبير من هذا العلم"[4]، وله أهميته في علوم الحديث، ومكانته.

1-انظر إلى: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/ 248).

2- المصدر السابق.

3- المصدر السابق.

4- معرفة علوم الحديث (/ 177).



قال السخاوي: "هذا نوع مليح عزيز، بل مهم؛ لتضمنه ضبطها، [أي ضبط الرواة ونسبتها إلى أصحابها من حيث أسماؤهم، وألقابهم، وكناهم وأنسابهم، من المفردات؛ لأنه من الأمور المهمة التي يحكم بها على الحديث من حيث الصحة، أو الضعف، أو القبول، أو الرد] فإن جله مما يشكل لقلة دورانه على الألسنة[أي لقلة المتكلمين فيه، لصعوبة هذا الفن ودقته وخطورته]، مع كونه لا دخل له في المؤتلف"[(1)].

قال ابن الصلاح: "والحق أن هذا فن يصعب الحكم فيه والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض فإنه حصر في باب واسع شديد الانتشار "[(2)].

قلت: والمفردات قد تكون علة قادحة أو غير قادحة؛ لأن تفرد أحد هؤلاء إن كان ثقة، أو صدوقاً يعد علة في الإسناد، ولكنها غير قادحة؛ لأن روايته مقبولة بتفرده بها ما لم يعارض بمن هو أرجح منه.

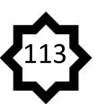
قلت: وهذا النوع قد يدخل في العلل القادحة وغير القادحة، فإن عدم المتابعة لراوٍ ثقة مفرد في إسناد الحديث هي علة ولكنها ليست قادحة؛ لأنه مفرد ثقة، ولكن عدم المتابعة لراوٍ غير ثقة أو صدوق، مفرد في إسناد الحديث، سواء باسمه، أو لقبه، أو غير ذلك، فالتفرد هنا للصدوق سيء الحفظ من هؤلاء يعد علة قادحة، ما لم يتابع من مثله أو من فوقه.

فلو جاء الراوي بلقب، أو اسم، أو كنية أو...إلخ، مفرداً ولم نعرفه، ولم نتمكن من تمييزه، فتعد علة قادحة نحكم من خلالها على الحديث بالضعف؛ لأن في الإسناد مجهولاً ولم نتعرف إليه، ولم نميزه عن غيره؛ فقد يكون ضعيفاً، أو ليس له اسم، أو مدلساً، جاء بلقب غير معروف، ونحو ذلك.

وإن العلة قد تكون في الخطأ والوهم في ظن الألقاب المفردة أسماء؛ لأنه ربما يشترك في الاسم غيره، وفي الحقيقة أنه لم يشترك في اللقب غيره فيدخل الخطأ والوهم في ظنه بأنه اسم وهو لقب مفرد لراوٍ واحد، لا يشترك فيه غيره، ويدخل في هذا النوع الخطأ والوهم في تصحيف الأسماء، أو الألقاب، أو الكنى، أو الأنساب، وهذا من أخطر العلل الخفية، التي قد تكون قادحة

1- فتح المغيث (4/ 207).

2- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 326).



وتخفي على بعض العلماء وقد تكون العلة بأحد نوعيها إذا اختلط الاسم بالكنية ونحو ذلك، ولم نستطع تمييزه على الحقيقة، ومن ثم الوصول إلى اسمه، أو لقبه الصحيح؛ لأننا حينئذٍ ربما نتوقف عن بيان درجة إسناد الحديث، وبالتالي نتوقف عن العمل بمقتضاه.

إن المفردات قد تؤدى إلى عدم الوقوف على اسم الراوي، أو لقبه، أو كنيته، أو نسبه، وذلك قد يكون علة قادحة، وقد يكون علة غير قادحة، حسب المقام وتقدير الموقف الموجود.

المبحث السادس

مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى[1]

تعريفه :

هو معرفة أسماء من اشتهر بكنيته من الرواة، وكنى من اشتهر باسمه[2].

أهميته :

قال الحاكم : "ومن تهاون بمعرفة الأسامي، أورثه مثل هذا الوهم"[3].

وقال ابن الصلاح: " وهذا [أي معرفة الأسماء والكني] فن مطلوب، لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به، ويتحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم، وينتقصون من جهله"[4].

وقال العراقي: "منْ فنونِ أصحابِ الحديثِ: معرفةُ أسماءِ ذوي الكنى، ومعرفةُ كنى ذوي الأسماءِ، وتنبغي العنايةُ بذلكَ"[5]

وقال ابن حجر: "ومن المهم، في هذا الفن: معرفة كنى المسمين ممن اشتهر باسمه وله كنية لا يؤمن أن يأتي في بعض الروايات مكنياً؛ لئلا يظن أنه آخر"[6].

1- هذا هو النوع الخمسون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث" (/ 329).

2-انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 763).

3- معرفة علوم الحديث (/178).

4- معرفة أنواع علوم الحديث (/330).

5- شرح التبصرة والتذكرة (2/ 205).

6 - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ 140).

ومن هنا كان ينبغي العناية بمعرفة الأسماء والكنى؛ لئلا يذكر الراوي مرة باسمه ومرة أخرى بكنيته فيظنها من لا معرفة له رجلين، وربما ذكر بهما معاً فيتوهم رجلين[1].

قال السخاوي : "فهو فن مهم مطلوب"[2].

ومن الجدير ذكره أن معرفة الأسماء والكنى من مباحث الإسناد.

فوائده:

1- هو الأمن من ظن عَدِّ الراوي الواحد راويين، فيأتي بكنية في موضع، وباسم في موضع آخر[3].
2- معرفة الأسماء والكنى يفيد في الضبط في الإسناد عند الوقوف والترجمة لأسماء الرواة.
3- إنه يقلل الوهم في بعض أسانيد الحديث.
4- يعمل على تيسير تخريج أحاديث هؤلاء إذا ذكر في الإسناد مرة باسمه أو بكنيته.
5- له صلة وثيقة وأهمية قيمة لعلم الحديث دراية.

وهذه بعض الأمثلة:

المثال الأول:

أخرج الحاكم بإسناده : ... عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد ، عن أبي الوليد ، عن جابر قال: قال رسول اللهﷺ : " مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ، فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ "[4] قال الحاكم: عبد الله بن شداد هو بنفسه، أبو الوليد [5].

1- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 763).
2- فتح المغيث (4/ 211).
3- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 211).
4- أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط، باب(2) من اسمه محمود،(43/8)، حديث رقم7903. واسناده ضعيف جداً؛ لأن فيه سهل بن عباس متروك الحديث. وأخرجه الدراقطني في سننه، في كتاب: الصلاة، باب(32) ذكر قولهﷺ :من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة واختلاف الروايات(110/2)، حديث رقم1234،سناده ضعيف جداً؛ لأن فيه أحمد بن على المروزي كان يضع الحديث وفيه خارجة بن مصعب متروك الحديث انظر إلى: تقريب التهذيب (/186).
5- انظر إلى: معرفة علوم الحديث (/ 178).

المثال الثاني:

ما فعلهُ الرواةُ عنِ محمَّدِ بنِ السَّائبِ الكَلْبيِّ، – أحدِ الضعفاء–، فقدْ روى عنهُ: أبو أسامةَ حمادُ بنُ أسامةَ فسماه: حمَّادَ بنَ السائبِ... وإنما هوَ عنْ حمَّادِ بنِ السائبِ، فأسقط قوله: عنْ، وخفيَ عليهِ أن الصوابَ عنْ أبي أسامةَ حمَّادِ ابنِ أسامةَ، وأنَّ حمادَ بنَ السائبِ هوَ الكلبيُّ[1].

وهناك أقسام للأسماء والكنى ذكرها ابن الصلاح[2]، وتبعه النووي في التقريب[3]، واستدرك عليه السيوطي في التدريب[4]، وتبعهم جماعة من العلماء[5]، فمنها :

أولاً ـ الذين سموا بالكنى، فأسماؤهم كناهم، لا أسماء لهم غيرها وهو نوعان:-

أ- من له كنية أخرى زيادة على اسمه :

مثل: أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام الْمَخْزُومِيِّ، فاسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن.

ومثل: أَبُي بَكْرِ بن محمد بن عمرو بْنِ حَزْمٍ الْأَنْصَارِيُّ فاسمه أبو بكر، وكنيته أبو محمد.

ب- من ليس له كنيه غير الكنية التي هي اسمه :

مثل: أبي بلال الأشعري روي عنه أنه قال: ليس لي اسم، اسمي وكنيتي واحد.

ومثل: قال أبو بكر بن عياش المقرئ: ليس لي اسم غير أبي بكر.

1-انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (2/ 200).

2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 330-335).

3- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ 102،103).

4- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 766-774).

5- انظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ 117)، والمقنع في علوم الحديث (2/ 572-580)، وشرح التبصرة والتذكرة (2/ 208-212)، والباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (/ 215).

ثانياً- من عرفوا بكناهم ولم يعرفوا ألهم أسماء أم لا؟ أو لم يُوقف على أسمائهم:

مثل: أبي أناس ابن زنيم، الكِنَانِيٌّ، الليثي أو دَيْلِيٌّ.

مثل: أَبِي شَيْبَةَ الْخُدْرِيِّ. قال أبو زرعة وابن السكن: لا يعرف اسمه. وكذا قال ابن سعد: لم يسم لنا، ولم نجد اسمه ولا نسبه في كتاب نسب الأنصار.

ثالثاً - من لقبوا بالكنى ولهم غيرها من أسماء وكنى:

مثل: علي ابن أبي طالب يلقب بأبي تراب حين قال له النبي ﷺ: "قم أبا تراب"، و يكنى أبا الحسن.

مثل: أَبِي الزِّنَادِ عبد الله بن ذكوان، فلقبه: أبو الزناد، وكنيته: أبو عبد الرحمن.

رابعاً - من له كنيتان أو أكثر:

مثل: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، فكانت له كنيتان، فيكني أبا خالد وأبا الوليد.

مثل: منصور الْفُرَاوِيِّ، يكنى بثلاث كني أبي بكر، وأبي الفتح، وأبي القاسم.

خامساً- الاتفاق في اسمه مع الاختلاف في كنيته :

مثل: أسامة بن زيد، فقد قيل: إن كنيته أبو زيد، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبوعبدالله، وقيل أبو خارجه.

ومثل: أبي بن كعب، فقد قيل: أبو الطُّفَيْلِ، وقيل: أبو المنذر.

سادساً- وهو عكس السابق الاتفاق في كنيته مع الاختلاف في اسمه :

مثل: أبي بصرة الْغِفَارِيِّ: قيل إن اسمه جميل بن بصرة، وقيل بالحاء حُمَيْلٌ بن بصرة وقيل حَمَيْلٌ.

مثل: أبي جحيفة السوائي: قيل: أن اسمه وهب بن عبد الله، وقيل: وهب الله بن عبدالله.

مثل: أبي هريرة الدوسي: اختلف فيه وفي اسم أبيه على أقوال كثيرة، فقد قيل: إن اسمه عبد شمس، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: عامر بن عمير، وقيل: عمير بن عامر...إلخ.

سابعاً – الاختلاف في الكنية والاسم معاً :

مثل: سفينة مولى رسول الله فاختلف في اسمه فقد قيل: اسمه عمير، وقيل: مهران، وقيل: صالح، وكذلك اختلف في كنيته، فقيل: أبو البختري، وقيل: أبو عبد الرحمن.

ثامناً – من اشتهر بكنيته دون اسمه ولكن اسمه معلوم و معروف غير مجهول :

مثل: أبو إدريس الْخَوْلَانِيِّ، فهو مشهور بكنيته، ولكن اسمه معلوم وهو: عائذ الله بن عبد الله.

مثل: أبو إسحاق السَّبِيعِيُّ، اسمه عمرو بن عبدالله.

تاسعاً – من عرف بالاثنين- أي لم يختلف في الاسم والكنية معاً-:

مثل: كآباء عبد الله أصحاب المذاهب سفيان الثوري ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل.

مثل: الخلفاء الأربعة كعبدالله : أبي بكر، وعمر أبي حفص، وعلي أبي الحسن.

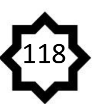
فائدة:

قال العراقي: لقد قسم ابنُ الصَّلاَحِ معرفةَ الأسماءِ والكنى إلى عشرةِ أقسامٍ من وجهٍ، ومن العلماء من قسموه إلى تسعةِ أقسامٍ منْ وجهٍ آخرَ. وقول العرقي: ـ لتسعٍ أو عشرٍ ـ في ألفيته ليس ذلكَ للشكِّ في كلام ابن الصلاح؛ ولكنه فرق ذلك في نوعين، وجمعتُهما في نوعٍ واحدٍ[1].

وقال أيضاً: "وإنما جمعته معَ النوع الذي قبلهُ؛ لأَنَّ الذينَ صنَّفوا في الكنى جمعُوا النوعينِ معاً: مَنْ عُرِفَ بالكنية، ومنْ عرف بالاسمِ"[2].

1- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (2/ 207).

2 - انظر المصدر السابق.



وقال ابن كثير: "وكان ينبغي أن يكون هذا النوع قسماً عاشراً من الأقسام المتقدمة في النوع قبله"(1).

العلة وعلاقتها بمعرفة الأسماء والكنى

قال ابن حجر: "ومِنَ المُهِمَّ في هذا الفنِّ معْرِفةُ: كنى المسمين ممن اشتهر باسمِهِ، وله كنية لا يُؤمَنُ أن يأتي في بعض الروايات مكنياً؛ لئلا يظن أنه آخر"(2).

قال السخاوى:" إن معرفَة الْأَسْمَاء والكنى فن جميل، يحْتَاج أهل هَذَا الْعلم إِلَى تَحْقِيقه"(3). قلت: وتحقيقه يحتاج إلى البحث عنه ومعرفة أسبابه، والكشف عن معرفته؛ لأنه من العلوم المهمة التي تساعد في كشف العلة.

إن العلاقة بين العلة، ومعرفة الأسماء والكنى، علاقة واضحة، بينة، منها الجلية والخفية، والقادحة وغير القادحة.

قلت: فتكون العلة القادحة في معرفة الأسماء والكنى، حين ذكر الراوي في الحديث مرة بكنيته ومرة باسمه فيظنهما رجلين على من لا معرفة له، وكذلك إذا ذكر الراوي باسمه وكنيته معاً فيتوهم أنهما رجلان؛ لعدم معرفته بأنهما واحدٌ، ومن هنا يدخل الوهم على من لا معرفة له بهذا العلم.

قال العراقي :" فربما ورد ذكر الراوي مرة بكنيته، ومرة باسمه فيظنَّهما مَنْ لا معرفةَ لهُ بذلكَ رجلينِ، وربما ذُكرَ الراوي باسمه وكنيته معاً فتوهمه بعضهم رجلين"(4).

قال السخاوي: "وربما ينشأ عن إغفاله[أي عدم معرفته بالأسماء والكنى] زيادة في السند[أي قد يذكر اسمه وكنيته أوقد يكون أكثر من كنية له]، أو نقص منه [فيقتصر على كنيته أو اسمه فقط] وهو لا يشعر"(5). وهذه علة قادحة ويدخل فيه الوهم، وعدم الضبط، بمعرفة أسماء

1- اختصار علوم الحديث (/ 219).

2- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ 140).
3- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/ 248).
4- شرح التبصرة والتذكرة (2/ 205).
5- فتح المغيث (4/ 212).

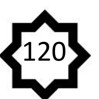


الرواة من كناهم كما سبق في المثال السابق[1]. من رواية الحاكم: إن عبد الله بن شداد هو نفسه أبو الوليد الذي ذكر في إسناد واحد باسم وكنيه له.

قلت: إن اختلاط الثقة بالضعيف علة قادحة توجب رد الحديث، وهذا يدخل في معرفة الأسماء والكنى؛ لأنه ربما يشترك اثنان في كنية واحدة بذكر أحدهما في الإسناد، دون اسمه، فيظن من لا معرفة له بأنه راوٍ واحد ثقة اشترك بنفس الكنية، وهما في الحقيقة قد يكون اثنان، أو أكثر، أحدهما ضعيف، والآخر ثقة، فيوثق الضعيف أو العكس؛ لظنه انه واحد اتفق مع كنيته، وإن معرفة الأسماء والكنى يفيد في كشف التدليس، الذي يعد علة، فلو كان راوياً ضعيفاً فقد يذكر كنيته ولم يذكر اسمه، حتى لا يعلم وهذه علة قادحة.

قال العراقي: "ولَقَدْ بَلغني عنْ بعضٍ من درس بالحديث ممن رأيته أنه أرادَ الكشفَ عنْ ترجمةِ أبي الزنادِ، [فوهم لهم انه ليس له اسم] فلمْ يهتدِ إلى معرفةِ ترجمتِهِ من كتبِ الأسماءِ؛ لعدمِ معرفتِهِ باسمِهِ [وهذه حينئذٍ علة قادحة تقدح في صحة الحديث وهذا ما يعرف بجهالة الراوي فلا يعرف ضبطه وعدالته فيتوقف حينئذ الحكم على الحديث]، معَ كونِ اسمِهِ معروفاً عندَ المبتدئينَ منْ طلبةِ الحديثِ، وهوَ عبدُ اللهِ بنُ ذكوانَ، وأبو الزنادِ لقبٌ لهُ، وكنيتُهُ: أبو عبدِ الرحمنِ"[2].

1- انظر إلى: المبحث نفسه (/ 110).
2- شرح التبصرة والتذكرة (2/ 206).



المبحث السابع

مَعْرِفَةُ كُنَى الْمَعْرُوفِينَ بِالْأَسْمَاءِ دُونَ الْكُنَى[1]

تعريفه :

قال ابن الصلاح: "وهذا من وجه ضد النوع الذي قبله. ومن شأنه أن يبوب على الأسماء، ثم تبين كناها بخلاف ذاك، ومن وجه آخر يصلح لأن يجعل قسماً من أقسام ذاك، من حيث كونه قسما من أقسام أصحاب الكنى"[2].

فهو معرفة من عرف أو اشتهر باسمه دون كنيته، وإن كانت له كنية معينة.

فمنهم من جمع هذا النوع بالذي قبله وجعلوه نوعاً واحداً، كابن جماعة[3]، والعراقي[4]، والسخاوى[5]، وغيرهم.

وقد قسم ابن الصلاح معرفة الأسماءِ والكنى إلى عشرة أقسام من وجهٍ، ومن العلماء من قسموه إلى تسعةِ أقسام منْ وجهٍ آخر. وقول العراقي: ــ لتسعٍ أو عشرٍ ــ في ألفيته ليس ذلكَ للشكِّ في كلامِ ابنِ الصَّلاَحِ؛ ولكنَّهُ فرَّقَ ذلكَ في نوعينِ، وجمعهما العراقي في نوعٍ واحدٍ[6].

وابن جماعة (ت733هـ): ذكرهم تسعة أقسام وقال :هذا النوع- أي القسم العاشر- معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكني- ذكرته في أقسام النوع الذي قبله؛ لأن التقسيم أدى إليه، لكن من حقه أن يبوب على الأسماء[7].

1- هذا هو النوع الحادي والخمسون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث"(/336).

2- معرفة أنواع علوم الحديث(/ 336).

3- انظر إلى : المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ 117).

4- شرح التبصرة والتذكرة (2/ 207).

5- فتح المغيث (4/ 213).

6- انظر إلى : شرح التبصرة والتذكرة (2/ 207).

7- انظر إلى : المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ 117).

وقال ابن كثير: "وكان ينبغي أن يكون هذا النوع قسماً عاشراً من الأقسام المتقدمة في النوع قبله"[1].

ومن الجدير ذكره أن كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى من مباحث الإسناد.

فوائده:

1- الكشف عن التدليس.
2- معرفة حقيقة البحث عن أحوال الرواة.
3- يحكم على الحديث؛ بمعرفة أحوال الرواة بالقبول أو بالرد.
4- بمعرفة كنية من اشتهر باسمه قد تزول جهالة حالة.
5- نستطيع بمعرفة كنيته تمييزه عن غيره، لا سيما عمن شاركه في اسمه – أي الراوي–.
6- إن له علاقة بأحد علمي الحديث – الإسناد–.
7- قد يعيننا ذلك على معرفة شيوخه وتلاميذه، ونحو ذلك، عند دراسة الإسناد.
8- من خلال معرفة الكنية يمكننا أن نتعرف طبقات بعض الرواة، سواء أكانوا من الصحابة، أم من غيرهم.

فمن الأسماء التي اشتركت في كنية واحدة[2]:

أولاً – فممن يكنى بأبي محمد من الصحابة :

طلحة بن عبيد الله التيمي، وعبد الرحمن بن عوف الزهري، والحسن بن علي بن أبى طالب الهاشمي، وثابت بن قيس بن الشماس، وعبد الله بن جعفر بن أبى طالب، وعبد الرحمن ابن أبى بكر الصديق، وغيرهم.

1- اختصار علوم الحديث (/ 219).

2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث(/ 336)، والتقريب والتيسير (/ 104)، وتدريب الراوي (2/ 776-777)

ثانياً – وممن يكنى من الصحابة بأبي عبد الله:

الزبير بن العوام، والحسين بن علي بن أبي طالب، وسلمان الفارسي، وعامر بن ربيعة العدوي، وحذيفة بن اليمان، وكعب بن مالك، ورافع بن خديج، وعمارة بن حزم، وغيرهم.

ثالثاً – وممن يكنى من الصحابة بأبي عبد الرحمن:

عبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وزيد بن الخطاب – أخو عمر بن الخطاب–، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، ومحمد بن مسلمة الأنصاري.

العلة وعلاقتها بمعرفة كني المعروفين بالأسماء دون الكنى

إن العلاقة واضحة جلية، بين العلة ومعرفة هذا الفن ـ أي كني المعروفين بالأسماء دون الكني ـ؛ فالعلة قد تكون إما بجهالة الراوي من خلال معرفة كنيته، أو بعدم ضبطه، أو عدم تميزه؛ لاشتراك أكثر من راوٍ في الكنية نفسها، فقد يشترك راويان أو أكثر في كنية واحدة – أي ذاتها–

قلت: فإذا ذكر في الإسناد كنية مشتركة، أو يشترك في الكنية راويان أو أكثر، ولم نستطع التمييز بينهما أو بينهم فقد يكون ذلك –عدم التمييز–علة تقدح في صحة الحديث، إلا إذا تميز الراوي؛ لأنه لا نستطيع أن نحكم على راوٍ في الإسناد إلا إذا تبينت حاله، وزالت جهالته، فيتوقف الحكم على الإسناد إذا ورد في الإسناد بكنية عامة، كأبي محمد، أو أبي عبدالله، أو غيرهما، ومن هذا كثير، وهذه علة قد تكون قادحة، أو غير قادحة، إلا إذا تبين معرفة الراوي، وميز في روايته عن غيره.

وقد نتوقف عن الحكم على الإسناد، إلا بعد البحث والتنقيب وجمع الطرق، أو غيرها من معرفة تلاميذ أو شيوخ الراوي الذي ورد بالكنية؛ لتمييزه عن غيره.

ومعرفة هذا الفن يفيد في معرفة تدليس الشيوخ وكشفه؛ فقد يكنى الراوي الضعيف بكنية راوٍ آخر ثقة، أو صدوق؛ من أجل أن يوهم– من فعل ذلك – أنه ثقة أو صدوق؛ ليتم قبول حديثه وإذا ما تم ذلك فيعد من العلل الخفية الغامضة القادحة.

وعند ورود روايتين عن راوٍ واحد، ذكر باسمه في إسناد، وذكر بكنيته المشتركة مع غيره في إسناد آخر، فهذه علة غير قادحة، إن كان من الثقات؛ لأنه تبين اسمه في إسناد آخر ولكن إذا ذكر بكنيته المشتركة، ولم نعرفه من خلال إسناد آخر، أو لم نميزه من خلال جمع الطرق، ونحو ذلك، فهي تعد حينئذ علة قادحة، فيكون قد اختل في ضبطه وعدالته؛ لجهالته، وعدم معرفته؛ لأن الضبط والعدالة هما الأساس في شروط قبول رواية الراوي.



الفصل الثالث

العلة وعلاقتها بالأنواع من النوع الثاني والخمسين إلى النوع الثامن والخمسين

وفيه سبعة مباحث :ـ

- المبحث الأول ـ معرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم.
- المبحث الثاني ـ معرفة المؤتلف، والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها.
- المبحث الثالث ـ معرفة المتفق، والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها.
- المبحث الرابع ـ نوع يتركب من النوعين اللذين قبله.
- المبحث الخامس ـ معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين في التقديم والتأخير في الابن والأب.
- المبحث السادس ـ معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم.
- المبحث السابع ـ معرفة النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها.

المبحث الأول

مُعْرِفَةُ أَلْقَابِ الْمُحَدِّثِينَ وَمَنْ يُذْكَرُ مَعَهُمْ[1]

تعريفه:

هو معرفة ألقاب الرواة من المحدثين، وغيرهم بذكر اسم الراوي، في موضع وبذكر لقبه في موضع آخر، فيظن أنهما شخصان، وهما واحد، ومن لا يعرف الألقاب، يوشك أن يظنها أسامي، ومنها كثرة[2].

فوائده:

1- يفيد في معرفة الرواة، وتمييز الصحيح من الضعيف بمعرفة ألقابهم.

2- يفيد في معرفة التدليس.

3- يفيد في الحكم على الحديث، بالقبول، أو الرد.

4- إنه يدخل في باب الدقة، والأمانة العلمية، في نسبة الأقوال إلى أصحابها.

5- انتفاء العلة، وزوالها، بعدم اختلاط الرواة بألقابهم وأسمائهم عند معرفتهم.

6- انتفاء الجهالة، عند معرفة اسم من ذكر بلقب في الإسناد.

قال الحاكم: "وفي الصحابة جماعة يعرفون بألقاب يطول ذكرهم، فمنهم: ذو اليدين، وذو الشمالين، وذو الغرة، وذو الأصابع، وغيرهم، وهذه كلها ألقاب، ولهؤلاء الصحابة أسامي معروفة عند أهل العلم، ثم بعد الصحابة في التابعين وأتباعهم من أئمة المسلمين جماعة ذوو ألقاب يعرفون بها"[3].

1- هذا هو النوع الثاني والخمسون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث" (/338).

2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 338)، والتقريب والتيسير(/ 105)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (2/ 611)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ 378) و تدريب الراوي (2/ 780).

3- معرفة علوم الحديث (/ 211).

ومن التابعين: كان الحسن البصري سمى محمد بن واسع سيد القراء[1]، وسفيان الثوري يدعو الْمُعَافَى بْنُ عِمْرَانَ ياقوتة العلماء، وابن المبارك يلقب محمد بن يوسف الأصبهاني عروس الزهاد[2].

فإن تاريخ الألقاب كان منذ زمن النبي ﷺ فقد لقب النبي ﷺ جماعة من أصحابه رضي الله عنهم، فمنهم أبو بكر لقب بالصديق، وهو أول لقب ذكر في الإسلام، وكذلك لقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأبي تراب، وسيدنا عمر بالفاروق، وعثمان بذي النورين، وخالد بسيف الله، وحمزة بأسد الله، وأبو عبيدة بأمين هذه الأمة...إلخ [3] وأشرف من اشتهر باللقب الجليل إبراهيم الخليل، وموسى الكليم، وعيسى المسيح[4] – عليهم السلام –.

قلت: وهناك ألقاب لا يعرفون بها.

وقدْ وقعَ ذلكَ لجماعة من أكابر الحفاظ، منهم: علي بن المديني، وعبد الرحمنِ بن يوسف بنِ خراش، فرقوا بينَ عبدالله بن أبي صالح أخي سهيل، وبين عباد بن أبي صالح، فجعلوهما اثنينِ وعبدُ الله بن أبي صالح، كانَ يلقب عبَّاداً، وليس عباد بأخ له باتفاق الأئمة[5].

أنواع الألقاب:

قال السخاوي: "وهي تارة تكون بألفاظ الأسماء؛ كأشهب، وبالصنائع والحرف؛ كالبَقْاْل، وبالصفات كالأعَمَشْ، والكنى؛ كأبي بَطْنْ، والأنساب إلى القبائل والبلدان" [6].

1- سير أعلام النبلاء (6/ 122)، وفتح المغيث (4/ 221).
2- سير أعلام النبلاء (9/ 125).
3- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 221).
4- المصدر السابق.
5- انظر إلى : شرح التبصرة والتذكرة (2/ 213)، وتدريب الراوي (2/ 780).
6- فتح المغيث (4/ 221).

حكمه:

والألقاب منها منقسمة إِلَى مَا يجوز وهو ما لا يكرهه صَاحبه، إِلَى ما لا يجوز وهو ما يكرهه فلا يجوز إلا للتعريف وهذا طرف منه[1].

وأخرج البغدادي بإسناده من طريق :"... أَبِي بَكْرٍ الْأَثْرَمُ، قال: سمعت أبا عبدالله يعنى أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يسأل عن الرجل، يُعْرَفُ بلقبه فقال: "إِذَا لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا بِهِ"، ثم قال الحاكم: الْأَعْمَشُ إنما يعرفه الناس هكذا فسهل في مثل هذا إذا اشتهر به"[2].

قال ابن كثير: "وإذا كان اللقب مكروهاً إلى صاحبه، فإنما يذكره أئمة الحديث على سبيل التعريف والتمييز، لا على وجه الذم واللمز والتنابز"[3].

وقد جاء النهي في الشريعة الإسلامية عن التنابز بالألقاب[4] بقوله:﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾[5]، ونزلت حين قدم النبيﷺالمدينة فكان للرجل منهم اللقب واللقبان، غير أنه قد سومح بذلك إذا كان التعريف بالشخص متوقفاً عليه لشهرته – أي إذا كان لا يعرف إلا به –، فإن كان بحيث يتأذى له ولا يتوقف التعريف عليه فهو داخل تحت نهى النبيﷺ[6].

قلت: وفيه نوعٌ من التفصيل فإن كان اللقب مما يعجبه ولا يكرهه أو يتأذى منه أو يشعره بالانتقاص منه أو احتقاره، أو غير ذلك، وغير مخالف للشرع، فهذا جائز.

وأما لو كان مما يكرهه المُلقب أو لا يعجبه فهو حرام، وهذا يدخل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾[7].

1- انظر إلى : المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ 118)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (2/ 611)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ 378)، وشرح التبصرة والتذكرة (2/ 214)، وكشف النقاب عن الأسماء والألقاب (/60).

2- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 74).

3- اختصار علوم الحديث (/220).

4- "أي ولا يعب بعضكم بعضا، ولا يدع بعضكم بعضا بلقب السوء" صفوة التفاسير(227/3)

5- سورة لحجرات: 11.

6- الاقتراح في بيان الاصطلاح (/ 51).

7- سورة الحجرات: 11.

أما إذا كان اللقب لا يعرف صاحبه إلا به، بحيث اشتهر به وأصبح مشهوراً به ولا يكون التمييز عن غيره إلا باللقب فهذا جائز، بشرط ألا يكون بقصد العيب، بل لمعرفته وتمييزه.

وسأذكر بعض الأمثلة على ألقاب الرواة:

مثل: ما أخرج الحاكم بإسناده عن: "... بكر بن كلثوم السلمي قال: أبو قلابة وهو جدي أبو أمي، قال: قدم علينا ابْنُ جُرَيْجٍ البصرة، قال: فاجتمع الناس عليه، قال: فحدث عن الحسن البصري بحديث، فأنكره الناس عليه، فقال: ما تنكرون علي، فقد لزمت عطاء عشرين سنة، ربما حدثني عنه الرجل بالشيء الذي لم أسمعه منه، قال: وقال ابن عائشة: إنما لقب غُنْدَراً ابن جريج من ذلك اليوم الذي كان يكثر الشغب عليه، فقال: اسكت يا غُنْدَرُ، وأهل الحجاز يسمون الشغب غُنْدَراً "[1].

ومثل: معاوية بن عبد الكريم، الضَّال ضَلَّ في طريق مكة، فلقب به، وكان رجلاً عظيماً[2].

ومثل: عبد الله بن محمد الضعيف، كان ضعيفاً في جسمه، لا في حديثه، وقيل: لقب به من باب الأضداد؛ لشدة إتقانه وضبطه[3].

قال ابن الصلاح : فيما نقله عن عبد الغني بن سعيد قال: "رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: معاويةُ بنُ عبدِ الكريمِ الضَّالُّ، وإنما ضل في طريق مكة، وعبدُ اللهِ بن محمد الضعيف، وإنما كانَ ضعيفاً في جسمهِ لا في حديثهِ، وقيلَ: إنَّهُ مِنْ بابِ الأضدادِ"[4]، ونقله أيضاً السخاوى[5]، والسيوطي[6]، وغيرهما.

1- معرفة علوم الحديث (/ 212). انظر إلى: والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 75)، ومعرفة أنواع علوم الحديث (/ 339)، وشرح ألفية العراقي لابن العيني (/ 336).

2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 339)، وفتح المغيث (4/ 222)، وتدريب الراوي (2/ 781).

3- انظر إلى: المصدر السابق.

4- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 339)، واختصار علوم الحديث (/ 220).

5- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 222).

6- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 781).

ومثل: أخرج الحاكم بإسناده عن "...أبي جعفر الْحَضْرَمِيَّ قال:" كنت ألعب مع الصبيان في الطين، وقد تطينت وأنا صبي لم أسمع الحديث، إذ مر بنا أبو نعيم الفضل بن دكين، وكان بينه وبين أبي مودة فنظر إلي، فقال: يا مُطَيَّنُ قد آن أن تحضر المجلس لسماع الحديث، فلما حملت إليه بعد ذلك بأيام، فإذا هو قد مات"[1].

ومثل: محمد أبي الفضل أبي النعمان السدوسي، لقب بعَارِمٌ، وكان عبداً صالحاً بعيداً من العرامة، وهى الفساد، والعَارِم: الشرير المفسد[2].

العلة وعلاقتها بمعرفة ألقاب المحدثين

إن معرفة الألقاب من الأمور النفيسة المهمة والعلوم الجليلة القيمة، كما أشار إلى ذلك كثير من العلماء، لذلك فإن العلاقة بين العلة ومعرفة ألقاب المحدثين هي علاقة وطيدة قوية بينة واضحة؛ فبها نكشف العلل بتمييز أسماء الرواة ومعرفتهم، وبها نحكم على الحديث بالقبول أو الرد.

قلت: وقد تتم الحاجة إلى معرفة ألقاب المحدثين، بحال الرجل في الإسناد إذا ذكر بلقبه، وأردنا الكشف عنه لعدم ذكر اسمه في الإسناد، فإذا أردنا كشفه من كتب التواريخ مثلاً التي رتبت على الأسماء والحروف فطلبناه في الحرف الذي هو أول في اللقب لم نجده مذكوراً بلقبه، فطلبناه في كتب الألقاب فوجدنا اسمه فيها، فرجعنا إلى التواريخ فعرفنا حاله منها، وبذلك تنتفي العلة.

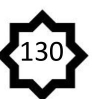
وكذلك بالعكس إذا كان مشهوراً بنسبه فذكرناه بلقبه في الإسناد، فإن لم نعرف لقبه لم نهتد إلى الكشف عن حاله، وهذه علة قادحة، وهي الجهالة بحاله[3].

قلت: والتدليس يساعد في عملية كشف العلل؛ إذ إنه بمعرفة ألقاب المحدثين نكشف عن التدليس، الذي يعد علة قادحة، أو غير قادحة.

1- معرفة علوم الحديث (/ 212)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 76).

2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 339)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (2/ 611)، وتدريب الراوي (2/ 782).

3- انظر إلى: الاقتراح في بيان الاصطلاح (/ 51).



قال بعض العلماء: ومعرفة ألقاب المحدثين يُفِيد فِي كشف التَّدْلِيس، وتوهم المقصر بمساواتها التَّعَدُّد[1].

وقدْ وقع ذلك لأكابر الحفَّاظِ، منهم: عليُّ بنُ المدينيِّ، وعبدُ الرحمنِ بنُ يوسفَ بنِ خِرَاشٍ، فرقوا بينَ عبدالله بن أبي صالح أخي سهيل، وبين عبادِ بنِ أبي صالحٍ، فجعلوهما اثنينِ، وعبدالله بن أبى صالح، كانَ يلقب عبَّاداً، وليسَ عبادٌ بأخٍ لهُ باتفاق الأئمة[2].

فإن من أجل العلوم معرفة فنون الحديث النبوي، والتنقيب عن أسانيده تضعيفاً وتصحيحاً، وأحوال رواته تعديلاً وتجريحاً؛ ليعرف القوي من الضعيف، والنبيل من السخيف، والصحيح من السقيم؛ للحكم على الحديث. ومن أنفس ذلك معرفة ألقابهم؛ لأنها قد تأتي في سياق الأسانيد مجردة من أسمائهم، وهذه علة قادحة، وقد لا يعرفها ويميزها الطالب الحصيف[3].

قلت: عدم معرفة لقب الراوي يوجب التوقف في الحكم على الحديث؛ لأنها علة قادحة؛ لعدم معرفة حال الراوي في السند.

إن ألقاب الفقهاء من مسائل العلم التي عني بها العلماء – قديماً وحديثاً- بالبحث والتوجيه تبعاً واستقلالاً فمن علوم الحديث والإسناد الذي أولاه العلماء اهتمامهم بمعرفة ألقاب الرواة والمحدثين التي يشتهرون بها، وذلك أنهم كثيراً ما يُذْكَرُون في الأسانيد بألقابهم دون أسمائهم، فيصعب معرفة حال السند لمن لا يدري لقب الراوي، وهذه علة قادحة إذا لم يعرف اسمه، ويتوقف العمل بحديثه حتى يُعرف حاله: من الثقة والضبط، والإتقان والحفظ، ولذلك ألَّف العلماء المتقدمون والمتأخرون كتباً في معرفة الأنساب والألقاب، وما يتصل بكشف الأسماء المبهمة أو المشتركة بين العلماء؛ ليتم لأهل العلم الحكم على الراوي بقبول روايته أو ردها، استناداً إلى معرفته وتبيينه على سبيل العلم واليقين[4].

1- انظر إلى: رسوم التحديث في علوم الحديث (/ 172).

2- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (2/ 213)، وتدريب الراوي (2/ 780).

3- انظر إلى: نزهة الألباب في الألقاب (1/ 35).

4- انظر إلى: بحث مصطلحات الألقاب عند فقهاء المذاهب الأربعة (/7).

قلت: فقبول رواية الراوي أو ردها مبنى على معرفة لقب الراوي؛ إذ إنه بمعرفته يتبين حاله فيحكم عليه، فمعرفة ألقاب الرواة يفيد في نسبة الأقوال إلى أصحابها بدقة وأمانة، واختلاط الألقاب والأسماء بغير أصحابها يعد علة قادحة، وتنتفي تلك العلة بمعرفة الألقاب أو تمييزها.

والحق أن هذا النوع – أي معرفة الألقاب – هو فن يصعب الحكم فيه، والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض فإنه حصر في باب واسع شديد الانتشار، والوقوف عليه يكون بدقة وعناية لأهله[1].

قال أهل العلم: وهذا قد يدخل في جهالة الراوي التي تعد من أحد أسباب الطعن، وهى علة قادحة يرد بها الحديث، وهي أن الراوي قد تكْثر نعوته من اسم، أَو كنية، أَو لقب، أَو صفة، أَو حرفه، أو...إلخ، فيشتهر بِشَيْء مِنْهَا فيذكر فِي سند بغير مَا اشتهر بِهِ؛ لغرض من الأغراض أو العكس، فيظن أَنه آخر فتحصل الجهالة بحاله دون الباقي، أَو يروي عنه جمع فيعرفه كل واحد بِغير ما عرفه بِهِ الآخر، فقد يروى مرة باسمه ومرة بلقبه فيظنه شخصين، أَو يروي عَنهُ وَاحِد فيعرفه مرة بهذا ومرة بِذَاكَ فيلتبس على من لَا معرفَة عِنْده، بل وعَلى كثير من أهل الْمعرفَة[2].

قلت: إن معرفة ألقاب الرواة دون أسمائهم علة قادحة؛ لأنه لا يعرف حاله فيكون مجهولاً ولم نقف عليه، ويؤدى هذا إلى التوقف عن الحكم على الحديث فيصبح الحديث معلولاً، ومعرفة أسمائهم دون ألقابهم علة؛ لأنه ربما يذكر باسمه، وفي رواية أخرى بلقبه، فيجعلهما اثنين وهما واحد في الحقيقة، وهذه أيضاً علة قادحة، لاسيما إذا جعلهما اثنين، وكان الاسم أو اللقب يطلق على راوٍ آخر ضعيف.

قال السخاوى: "اتفق لبعض الأعيان حيث قال لشيخنا: فتشت كتب الرجال عن تَمْتَامٍ فلم أقف عليه، فقال له: هو لقب، واسمه محمد بن غالب بن حرب"[3].

1- انظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (2/ 584).

2- انظر إلى: اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (2/ 130).

3- فتح المغيث (4/ 220).



وقد يقع في كثير مِنْ عدم معرفة ألقاب الرواة التصحيف، وَيكثر الْغَلَط والتحريف[1]، ولا شك أن هذه علل، قد تكون قادحة أو غير قادحة.

1- انظر إلى: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/ 251) .

المبحث الثاني

مَعْرِفَةُ الْمُؤْتَلِفِ وَالْمُخْتَلِفِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ وَمَا يَلْتَحِقُ بِهَا[1]

تعريفه:

قال ابن الصلاح: "وهو ما يأتلف – أي تتفق – في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته. وهذا فن جليل، من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره، ولم يعدم مخجلاً، وهو منتشر لا ضابط في أكثره يفزع إليه، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلاً"[2].

وقال النووي: "هو فن جليل يقبح جهله بأهل العلم، لا سيما أهل الحديث، ومن لم يعرفه يكثر خطؤه، ويفضح بين أهله"[3]. وهو أن يشترك الاسمان في الخط، أو الشكل، ويختلفان في النطق.

والمؤتلف والمختلف يعد فناً واسعاً من فنون الحديث المهمة، الذى يحتاج إليه في دفع معرة التصحيف، ويفتضح العاطل منه[4].

ونقل السخاوى عن على بن المديني قوله: "أشد التصحيف ما يقع في الأسماء"[5].

ومن الجدير ذكره أن معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها، من مباحث الإسناد.

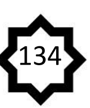
1- هذا هو النوع الثالث والخمسون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث"(/ 344).

2- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 344).

3- التقريب والتيسير (/ 106).

4- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 229).

5- المصدر السابق.



فوائده:

1- إن له أهمية كبيرة في الحكم على أسانيد الأحاديث.
2- بقدر الاهتمام به تقل علل الأسانيد أو تزيد.
3- يعد من الأمور المهمة التي نتعرف من خلال نسبة ضبط الراوي لما تحمل.
4- له دور قيم في علم الحديث رواية.

أقسامه :

إن المؤتلف والمختلف على قسمين :-

أحدهما: ما ليس له ضابط يرجع إليه؛ لكثرة كل من القسمين كَأُسَيْدٍ وَأَسِيدٍ مَثَلًا، أَوِ الْأَقْسَامِ؛ كَحِبَّانَ وَحَبَّانَ وَحَيَّانَ مثلا، وذلك إنما يعرف بالنقل والحفظ.

وثانيهما: ما ينضبط أي ما يدخل تحت الضبط وهو قسمان: أحدهما: على العموم من غير تقييد بتصنيف، ويضبط بأن يقال: ليس لهم فلان إلا كذا، والباقون كذا[1].

والثاني: مخصوص بما في الصحيحين، والموطأ

الأمثلة على ذلك:

1- كَسَلَّامٍ و سَلَام، كُلُّهُ مُشَدَّدٌ، إِلَّا خَمْسَةَ، وهم: سلام والد عبد الله بن سَلَام الإسرائيلي الحبر الصحابي، و سَلَام بن محمد بن ناهض المقدسي، و سَلَام جد أبي علي الجبائي المعتزلي، واسم أبي علي محمد بن عبد الوهاب بن سَلَام، وسَلَام والد محمد بن سَلَام بن الفرج الْبِيكَنْدِيُّ ، البخاري – شيخ البخاري – على خلاف فيه، وسَلَام بن أبى الحقيق، وزاد آخرون: سَلَّامَ بْنَ مِشْكَمٍ.
2- عُمَارَةُ وَعِمَارَةُ، ليس لنا عِمَارَةُ إِلَّا أُبَيُّ بْنُ عِمَارَةَ مِنَ الصحابة ومنهم من ضمه، ومن عداه عُمَارَةُ.
3- كَرِيزٌ وَكُرَيْزٌ: حكى أبو على الْغَسَّانِيُّ في كتابه" تَقْيِيدِ الْمُهْمَل"، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ أَنَّ كَرِيزًا فِي خُزَاعَةَ، وَكُرَيْزًا فِي عبد شمس بن مناف.

1- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 231،230)



4- السَّفْرُ وَالسَّفَرُ: تكون الْكُنَى من ذلك بالفتح، والباقي بالإسكان.

5- عِسْلٌ وعَسَلٌ: والأكثر من القبيل الأول، وَمِنْهُمْ: عِسْلُ بْنُ سُفْيَانَ، إِلَّا عَسَلَ بْنَ ذَكْوَانَ الْأَخْبَارِيَّ الْبَصْرِيَّ.

6- غَنَّامٌ وَعَثَّامٌ: ولا يعرف مِنَ القبيل الثاني غير عَثَّامِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَامِرِيِّ الْكُوفِيِّ، وَالِدِ عَلِيِّ ابْنِ عَثَّامٍ الزاهد، والباقون من الأول، منهم: غَنَّامُ بْنُ أَوْسٍ: صحابي بَدْرِيٌّ.

7- قُمَيْرٌ وَقَمِيرٌ: الْجمِيع من الأول ومنهم مَكِّيُّ بْنُ قُمَيْرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، إِلَّا امْرَأَةَ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ قَمِيرَ بِنْتَ عَمْرٍو، فَإِنَّهَا من الثاني.

8- مِسْوَرٌ وَمُسَوَّرٌ: أَمَّا مُسَوَّرٌ فَهُوَ مُسَوَّرُ بْنُ يَزِيدَ الْمَالِكِيُّ الْكَاهِلِيُّ، له صحبة وَمُسَوَّرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْيَرْبُوعِيُّ رَوَى عَنْهُ مَعْنُ بْنُ عِيسَى، ذكره البخاري.

9- الْحَمَّالُ وَالْجَمَّالُ: لَا نعرف في رواة الحديث – أو فيمن ذكر منهم في كتب الحديث المتداولة – الْحَمَّالَ صِفَةً لَا اسْمًا، إِلَّا هَارُونَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَّالَ، وَالِدَ مُوسَى بْنِ هَارُونَ الْحَمَّالِ الْحَافِظِ، وَمَنْ عَدَاهُ فَالْجَمَّالُ، مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الْجَمَّالُ، حدث عنه البخاري ومسلم وغيرهما.

10- الْخَبَّاطُ وَالْخَيَّاطُ: إلا أنه اشتهر بِعِيسَى الْحَنَّاطِ[1] وكَذَلِكَ مُسْلِمٌ الْخَبَّاطُ، اجتمع فيه الأوصاف الثلاثة، حكى اجتماعها في هذين الشخصين الإمام الدَّارَقُطْنِيُّ.

11- بَشَّار، والد بُنْدَارٍ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ، وَسَائِرُ مَنْ فِي الْكِتَابَيْنِ يَسَارٌ. وفيهما جميعاً سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ وَسَيَّارُ بْنُ أَبِي سَيَّارٍ وَرْدَانُ، ولكن ليسا على هذه الصورة وإن قاربا.

12- بِشْرٍ، جميع ما في الصحيحين والموطأ مما هو على صورة بِشْرٍ: إِلَّا أَرْبَعَةً، وَهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرٍ الْمَازِنِيُّ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَبُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ، وَبُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، وَبُسْرُ بْنُ مِحْجَنٍ الدِّيلِيُّ، وقد قيل فِي ابْنِ مِحْجَنٍ: بِشْرٌ.

13- بشير، وجميع ما فيها على صورة بَشِيرٍ، إِلَّا أَرْبَعَةً: فَاثْنَانِ مِنْهُمْ بِضَمِّ الْبَاءِ وَفَتْحِ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ، وَهُمَا: بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ الْعَدَوِيُّ، وَبُشَيْرُ بن يسار.

1- "كَانَ خَيَّاطًا لِلثِّيَابِ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ وَصَارَ حَنَّاطًا يَبِيعُ الْحِنْطَةَ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ وَصَارَ خَبَّاطًا يَبِيعُ الْخَبَطَ الَّذِي تَأْكُلُهُ الْإِبِلُ". معرفة أنواع علوم الحديث(/ 349).

14- جَارِيَةُ ليس في الصحيحين وَالْمُوَطَّأ جَارِيَةُ إِلَّا جَارِيَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَيَزِيدُ بْنُ جَارِيَةَ، وَمَنْ عداهما فهو حَارِثَةُ.

15- حازم، كل ما فيها مِنْ حَازِمٍ وَأَبِي حَازِمٍ إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ خَازِمٍ أَبَا مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرَ.

16- حَبَّانَ ومنهم حَبَّانُ بْنُ مُنْقِذٍ: وَالِدُ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، وَجَدُّ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، وَجَدُّ حَبَّانَ بْنِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، وَحَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ منسوباً وغير منسوب.

17- حِبَّانَ والذى فيها مِنْ حِبَّانَ حِبَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ، وَحِبَّانُ بْنُ مُوسَى.

18- حُكَيْمٌ ليس فيها إِلَّا حُكَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَزُرَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ.

19- رَبَاحٍ، كُلُّ مَا فِيهَا مِنْ رَبَاحٍ إِلَّا زِيَادَ بْنَ رِيَاحٍ، وَهُوَ أَبُو قَيْسٍ الرَّاوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، وَمُفَارَقَةِ الْجَمَاعَةِ.

20- زُبَيْدٌ وَزُيَيْدٌ: ليس غي الصحيحين إِلَّا زُبَيْدٌ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَهُوَ زُبَيْدُ بْنُ الْحَارِثِ الْيَامِيُّ، وليس في الموطأ من ذلك إِلَّا زُيَيْدٌ.

21- سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، وَسُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ، وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ وَمَنْ عَدَاهُمْ فِيهَا فَهُوَ شريح.

22- سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ، وَسَلْمَانُ بْنُ عَامِرٍ، وَسَلْمَانُ الْأَغَرُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلْمَانَ، ومن عدا هؤلاء الأربعة سُلَيْمَانُ.

23- الْبَزَّارَ، لا نعلم في الصحيحين الْبَزَّار، إِلَّا خَلَفَ بْنَ هِشَامٍ الْبَزَّارَ، وَالْحَسَنَ بْنَ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارَ، وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ وَغَيْرُهُ فِيهِمَا فَهُوَ بِزَايَيْنِ.

24- النَّصْرِيُّ وليس في الصحيحين والموطأ النَّصْرِيُّ: إِلَّا ثَلَاثَةٌ: مَالِكُ بْنُ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ النَّصْرِيُّ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّصْرِيُّ، وَسَالِمٌ مَوْلَى النَّصْرِيِّينَ، وَسَائِرُ مَا فِيهَا عَلَى هَذِهِ الصورَة فهو بَصْرِيٌّ[1]

1- انظر بتوسع إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 344-357)، والتقريب والتيسير (/ 106-110)، وشرح التبصرة والتذكرة (2/ 216-257)، وفتح المغيث (4/ 226-265)، وتدريب الراوي (2/ 790-818)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ 604-625).

العلة وعلاقتها بمعرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها

إن العلاقة بين العلة ومعرفة المؤتلف والمختلف علاقة قوية؛ فإن هذا الفن يكشف العلل، سواء أكانت خفية أم جلية، وقادحة أم غير قادحة.

قلت: كما يعد هذا الفن من الفنون المهمة الجديرة بالاهتمام والعناية؛ لأن بمعرفته يعرف التفريق والتمييز بين الرواة، وبه يعرف الصحيح من الضعيف، والسقيم من السليم، وبه يكشف عن العلة الخفية منها والجلية، والقادحة وغير القادحة، سواء أفي السند أم في المتن، وهو من علوم الحديث التي شرعت الرحلة من أجل طلبها، ومن هنا رحل العلماء من البلاد وطافوا بين الأمصار والمدن، إلا أنه قد يقع فيه الخطأ، والوهم، والتصحيف، لذلك أفرده العلماء بالتصنيف، وأولوه الاهتمام، وأفردوه مستقلاً عن غيره.

إن هذه الجملة الكبيرة من الأسماء والأنساب كان يرحل فيما دونها إلى المدينة ومكة وإلى غيرهما من المدن والأمصار الإسلامية، فإن على الحديثي أن يضعها بالاعتناء والاهتمام، في سويداء قلبه، وعلى صفحات صدره، وبين عينيه؛ حتى يعصم نفسه ولسانه من الزلل والغلط في نطق الأسماء والأنساب مما يؤدى إلى الاختلاط فيدخلها العلل، فإنه يعاب على العالم و– لا سيما المحدث – أن يغلط في ذلك وأمثاله، وعليهم أن يتأملوا في هذا العلم وغيره من العلوم التي تنم عن علم عزيز دقيق في التفرقة بين أسماء الرواة وأنسابهم وما أكثرهم، فإن هذه الفروق الدقيقة العجيبة التي قد تخفي على كثيرين من الأذكياء والألباب؛ لأنها لا تدرك بالعقل، ولا بالسابق واللاحق، وإنما تدرك بالمداومة على لقاء الشيوخ، والحفظ، ومداومة البحث والدرس والسهر، ومجافاة المضاجع، ولزوم المحابر والدفاتر[(1)].

قلت: إن تشابه الرواة في الأسماء، والكنى، والألقاب يؤدى إلى وهم الراوي في الأسماء؛ فقد يقلب اسماً باسم، وهذه علة قادحة، أو يشتبه عليه ضعيف بثقة، وهذه علة قادحة أيضاً. فإن هذا الفن يدخل في عدم الضبط، سواء كان في ضبط الكتاب، أوفي ضبط الصدر، فيكون بضبط الكتاب، إما غير مضبوطاً بالشكل، أو بالنقط، أو بالحروف، أو...إلخ، ويكون في ضبط الصدر من تحديثه، ولم يتيقن من حفظه فيهم في بعض الأحرف، أو يغير في النقط.

1- انظر إلى: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/624- 625).



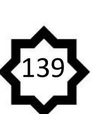
قال ابن الصلاح: "ثم إن على كتبة الحديث، وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه[أي ضبط الكتاب]، أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم [كالوجادة وغيرها] على الوجه الذي رووه شكلاً، ونقطاً يؤمن معهما الالتباس، وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه، وتيقظه، وذلك وخيم العاقبة[؛لأنها تؤدي إلى: الخطأ، والوهم، والالتباس، فيدخلها العلل القادحة منها وغير القادحة] فإن الإنسان معرض للنسيان، وأول ناس أول الناس، وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه، وشكله يمنع من إشكاله"(1). قلت: وعلى هذا فقد يدخل فيه الوهم، والخطأ، والتصحيف؛ لأن عدم الضبط في نوعيهما علة قادحة، تقدح في صحة الحديث، وهذا قد يؤدى إلى التوقف في الحكم على الأحاديث لتشابه الأسماء، أو تصحيفها، أو عدم التمييز بينهما، حتى يتضح الأمر فيه.

ونقل الخطيب البغدادي بإسناده عن أحمد بن حنبل قوله: " من تفلت من التصحيف؟ كان يحيى ابن سعيد يشكل الحرف إذا كان شديداً، وغير ذاك لا..."(2).

قلت: وقد تكون العلة في الحكم على الأحاديث عند تشابه الأسماء، في الشكل دون اللفظ؛ لأنهما قد يكونان راويين أحدهما ثقة، والآخر ضعيف، فيحصل اختلاط الثقة بالضعيف، فيحكم على الضعيف بالثقة، موهماً أنه ثقة، ويحكم على الثقة بالضعف موهماً أنه ضعيف، والاختلاط علة قادحة يرد بها الأحاديث، وقد يقع الوهم في اسم راوٍ ثقة؛ لإسقاطه حرفاً أو نقطة، فيغير في حكم الحديث بناءً على ذلك.

ونقل الخطيب البغدادي بإسناده عن أبي إسحاق النجيرمي إبراهيم بن عبد الله قوله : "أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه"(3)، فإن هذا الفن من أصعب الفنون وأدقها وأخفاها، ولا يقف على ذلك إلا من وهبه الله حفظاً واطلاعاً ودقة في النظر ومعرفة بالفن وتبحراً في علمه.

1- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 183).
2- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 270).
3- المصدر السابق (1/ 269).



قال السخاوى بإسناده نقلاً عن علي بن المديني:" أشد التصحيف التصحيف في الأسماء"[1]، فإن معرفة هذا العلم يفيد في السلامة من التصحيف[2].

قلت: فإن بهذا الفن يكشف التدليس، بكشف أسماء الرواة، فربما دلس أحد الرواة بتغيير في حرف، أو شكل، أو نقط، وقد يكون مشتركاً في راوٍ غيره ثقة، في شكل اسمه ليوهم غيره أنه ذاك الثقة؛ لكونه ضعيفاً، أو مدلساً، أو غير ذلك.

فقد كان بعض المحدثين يمتنع من تحديث من لا يحسن التفريق بين المشتبه في الأسماء أو الكنى سواء كانت متفقة شكلاً، ولفظاً مختلفاً، فقد كان سعيد ابن مريم يقول لأحد الرواة عندما سأله أن يحدثه: إن كنت تعرف الشيباني من السيباني، وأبا جمزة من أبي حمزة، كلاهما عن ابن عباس حدثناك[3].

وذكر الخطيب بإسناده من طريق:"... كاتب معاوية، قال: حدثني أبي، قال: " كتبت بين يدي معاوية كتابا فقال لي: " يا عُبَيْدُ ارْقُشْ كتابك، فإني كتبت بين يدي رسول الله ﷺكتاباً رقشته، قال: قلت وما رَقْشُهُ يا أمير المؤمنين؟ قال: أعط كل حرف ما ينوبه من النقط "[4].

ونقل العسكري من طريق عبد الله بن الزبير الحميدي قوله:" فإن قيل فما الغفلة التي ترد بها حديث الرجل الرضي الذي لا يعرف بكذب قلت[أي عبدالله بن الزبير الحميدي]: هو أن يكون في كتابه غلط [من إبدال أو تصحيف، أو قلب، أو خلط، أو تدليس، أو اضطراب...إلخ في الأسماء، أو الكنى...إلخ، في الشكل، أو الخط، أو اللفظ]، فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا ويغيره بقولهم في كتابه لا يعرف فرق ما بين ذلك، أو يصحف تصحيفاً فاحشاً يقلب المعنى لا يعقل ذلك فيكف عنه"[5]، قلت: وهذه علة قادحة يرد بها الحديث، ولا يعد من المقبول فيكون مردوداً.

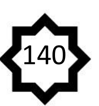
1-تصحيفات المحدثين (1/ 12)، وانظر إلى: فتح المغيث (4/ 229).

2- انظر إلى: رسوم التحديث في علوم الحديث (/ 175).

3- انظر إلى: تلخيص المتشابه في الرسم (1/ 2).

4- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 269).

5-تصحيفات المحدثين (1/ 11-12).



وإن هذا العلم قد يخفي على الأئمة النقاد، الأمر الذي يوقعهم في الخلط والوهم في الرواة؛ لشدة الاشتباه بينهم. فمثلاً: ثلاثة من أصحاب النبي يسمون بسر ومنهم الصحابي: بِسْرِ بْنِ مِحْجَنٍ، قال عبد الله بن الزبير الحميدي: أن سفيان بن عيينة كان يخلط فيه فيقول مرة: بِشْرِ، ومرة بسر، وحكي عن الْمَدَائِنِيَّ أنه قال: بِشر، قال وكان الدَّارَوَرْدِيّ، وغيره يقولون: بُسر[1]. فإن تقييد الأسماء بالشكل والإعجام إنما يكون حذراً من بوادر التصحيف والإيهام[2].

وقال الخطيب البغدادي: "رواة العلم جماعة تشتبه أسماؤهم وأنسابهم في الخط، وتختلف في اللفظ، مثل: بشر وبسر، وبريد ويزيد... وغير ذلك، فلا يؤمن على من لم يتمهر في صنعة الحديث تصحيف هذه الأسماء، وتحريفها، إلا أن تنقط وتشكل، فيؤمن دخول الوهم فيها، ويسلم من ذلك حاملها وراويها"[3] وعلى قدر الاهتمام بذلك أو عدمه تنقص العلل في أسانيد الأحاديث أو تزيد.

1- انظر إلى: تصحيفات المحدثين  (2/ 576-577).

2-انظر إلى: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 269).

3- المصدر السابق.



المبحث الثالث

مَعْرِفَةُ الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ وَنَحْوِهَا[1]

تعريفه :

فهي أسماء متفقة في اللفظ، والخط سواء في الاسم، أو الكنية، أو النسب ... إلخ، لأشخاص مختلفين"[2].

قال ابن الصلاح : "وهُوَ مُتَّفِقٌ خَطًّا وَلَفْظًا"[3]، "وَافْتَرَقَتْ مُسَمَّيَاتُهُ"[4].

وقال أيضاً : "وهذا من قبيل ما يسمى في أصول الفقه المشترك، ، وزلق بسببه غير واحد من الأكابر ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم"[5].وهو نوع جليل يعظم الانتفاع بمعرفته[6].

ومن الجدير ذكره أن معرفة المتفق والمفترق من الأسماء، والأنساب ونحوها من مباحث الإسناد.

فوائد ضبطه ومعرفته :

1- الأمن من اللبس، أو الخلط.
2- عدم الاشتباه بالرواة؛ فربما ظن الشخصان شخصاً واحداً.
3- تعيين الرواة والحكم عليهم.
4- الحكم على الحديث بالقبول أو الرد عند تمييزهم.

1- هذا هو النوع الرابع والخمسون، من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح، في كتابه:"معرفة أنواع علوم الحديث"(/ 358).
2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 358)، وفتح المغيث (4/ 267).
3- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 358)، تدريب الراوي (2/ 820).
4- تدريب الراوي (2/ 820).
5- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 358).
6- انظر إلى : فتح المغيث (4/ 266).



ينقسم المتفق والمفترق إلى ثمانية أقسام. وسنذكر لكل قسم منهما مثالاً واحداً:

- **القسم الأول ــ مَنِ اتفقتْ أسماؤهمْ، وأسماءُ آبائهم[1].**

مثاله: الخليل بن أحمد، وقد ذكر في ستة رجال [2].

- **القسم الثاني ــ وهوَ أنْ تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادِهمْ[3].**

مثاله: أحمدَ بنِ جعفرِ بنِ حَمْدانَ، أربعةٌ متعاصرونَ في طبقة واحدةٍ[4].

- **القسم الثالث ــ وهوَ أنْ تتفقَ الكنية والنسبة معاً[5].**

مثاله: أبو عِمْرانَ الجَوْنِيِّ، رجلانِ[6].

- **القسم الرابع ــ وهوَ أنْ يتفقَ الاسم، واسم الأب، والنسبةُ[7].**

مثاله: محمدِ بنِ عبدِ اللهِ الأنصاريِّ، رجلانِ متقاربانِ في الطبقةِ[8].

1- انظر إلى : معرفة أنواع علوم الحديث (/ 358)، وشرح التبصرة والتذكرة (2/ 258).

2- فالأول كما قال العراقي :هو"الخليلُ بنُ أحمدَ بنِ عمرِو بنِ تميمٍ، أبو عبد الرحمنِ الأزديُّ الفراهيديُّ البصريُّ النَّحويُّ – صاحبُ العروضِ...، وشيخُ سيبويهِ، روى عن عاصمٍ الأحولِ، وآخرينَ، ذكرَهُ ابنُ حِبَّانَ في " الثقاتِ ". والثاني: الخليلُ بنُ أحمدَ أبو بشرٍ المزنيُّ، ويقالُ: السلميُّ بصريٌّ أيضاً. والثالثُ: الخليلُ بنُ أحمدَ بصريٌّ أيضاً، يروي عن عكرمةَ. والرابعُ: الخليلُ بنُ أحمدَ بنِ الخليلِ، أبو سعيدٍ السِّجْزِيُّ الفقيهُ الحَنَفي. والخامسُ: الخليلُ بنُ أحمدَ، أبو سعيدٍ البُسْتِيُّ القاضي المهلَّبِيُّ. والسادسُ: الخليلُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ، أبو سعيدٍ البستيُّ الفقيهُ الشافعيُّ".

شرح التبصرة والتذكرة (2/ 259). وانظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 358-359)، وفتح المغيث (4/ 267-271) ، وتدريب الراوي (2/ 820-824).

3-انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 360)، وشرح التبصرة والتذكرة (2/ 262).

4- فالأولُ كما قال العراقي هو: "أحمدُ بنُ جعفرِ بنِ حَمْدانَ بنِ مالكٍ، أبو بكرٍ البغداديُّ القطيعيُّ، والثاني أحمدُ بنُ جعفرِ ابنِ حَمْدانَ بنِ عيسى السَّقَطيُّ البَصْريُّ، يُكَنَّى أبا بكرٍ أيضاً، والثالثُ أحمدُ بنُ جعفرِ بنِ حَمْدانَ الدِّيْنَوريُّ، والرابعُ أحمدُ بنُ جعفرِ بنُ حمدانَ أبو الحسنِ الطَّرَسُوْسيُّ". شرح التبصرة والتذكرة (2/ 263). وانظر إلى : معرفة أنواع علوم الحديث (/ 360)، وفتح المغيث (4/ 273)، وتدريب الراوي (2/ 825).

5- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 360)، شرح التبصرة والتذكرة (2/ 264).

6- "فالأولُ منهما : وهوَ أبو عِمْرانَ عبدُ الملكِ بنُ حبيبٍ الجَوْنِيُّ تابعيٌّ مشهورٌ، والثاني :أبو عمرانَ موسى بنُ سهلِ بنِ عبدِ الحميدِ الجَوْنيُّ وهوَ بصريٌّ". معرفة أنواع علوم الحديث (/ 361)، وانظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (2/ 264).

7- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 361)، وتدريب الراوي (2/ 829).

8- فالأولُ: "القاضي أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ المثنَّى بنِ عبدِ اللهِ بنِ أنسِ بنِ مالكٍ الأنصاريُّ البصريُّ، والثاني: أبو سَلَمَةَ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ زيادٍ الأنصاريُّ مولاهُمْ، بصريٌّ أيضاً". شرح التبصرة والتذكرة (2/ 265).

- **القسم الخامس ـ وهوَ أنْ تتفقَ كناهم، وأسماء آبائهمْ[1].**

مثاله: أبو بكرِ بنِ عيَّاشٍ، ثلاثة[2].

- **القسم السادس ـ وهذا عكسُ ما قبلَهُ، وهو أنْ تتفقَ: أسماؤُهمْ، وكنى آبائِهمْ[3].**

مثاله: صالحِ بنِ أبي صالحٍ، أربعة، كلهم منَ التابعين[4].

- **القسم السابع ـأنْ يتفقَ الاسمُ فقطْ، ويقعَ في السند ذكر الاسمِ فقطْ، مهملاً من غيرِ ذكرِ أبيهِ أو نسبةٍ تُمَيِّزُهُ، ونحو ذلكَ. وكذلكَ: أنْ تتفقَ الكنيةُ فقطْ، ويذكرَ بها في الإسنادِ منْ غيرِ تمييزٍ بغيرها[5].**

مثاله: في الاسمِ: وهو أن يطلق في الإسناد: حَمَّادٌ، من غير أن يُنْسَبَ، ولا يعرف هل هو ابنُ زيدٍ أو ابنُ سَلَمةَ، ويتميزُ ذلكَ عندَ أهلِ الحديثِ بحسبِ مَنْ أطلقَ مِنَ الرواةِ عَنْهُ[6].

مثاله في الكنية : أبو حمزةَ – بالحاءِ والزاي– عنْ ابن عباسٍ إذا أطلقَ، قالَ: وذَكَرَ بعضُ الحفاظِ أنَّ شعبةَ روى عن سبعةٍ كلُّهم أبو حمزةَ، عنْ ابنِ عباسٍ، وكلُّهمْ بالحاءِ والزاي إلاَّ واحداً، فإنَّهُ بالجيمِ – أيْ: والراء – وهوَ أبو جَمْرةَ نصرُ بنُ عِمرانَ الضُّبَعِيُّ. فإذا أُطلقَ، فهوَ نصرُ بنُ عمرانَ، وإذا رُويَ عنْ غيرِهِ، فهوَ يذكرُ اسمَهُ، أوْ نسبَهُ[7].

1- شرح التبصرة والتذكرة (2/ 266). وهذا لم يذكره ابن الصلاح مفرداً بل ذكره في القسم الذي سبقه انه مما يقاربه انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 361).

2-الأول منهم: "أبو بكرِ بنُ عياشِ بنِ سالمٍ الأسديُّ الكوفيُّ. والثاني: أبو بكرِ بنُ عَيَّاشٍ الحِمْصِيُّ. والثالث: أبو بكرِ بنُ عياشِ بنِ حازمٍ السلميُّ، مولاهمْ البَاجَدَّائيُّ، اسمُهُ حُسينٌ". شرح التبصرة والتذكرة (2/ 266).

3- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 361)، شرح التبصرة والتذكرة (2/ 267).

4- فالأولُ هو: صالحُ بنُ أبي صالحٍ، أبو محمدٍ المدنيُّ، واسمُ أبي صالحٍ نَبْهانُ وقالَ أبو زرعةَ هوَ صالحُ بنُ صالحِ بنِ نبهانَ، وكنيةُ نبهانَ أبو صالحٍ، وهوَ صالحٌ مولى التوأمةِ بنتِ أميةَ بنِ خلفٍ الجمحيِّ. والثاني هو: صالحُ بنُ أبي صالحٍ السَّمَّانُ، واسمُ أبي صالحٍ ذَكْوَانُ أبو عبدِ الرحمنِ المدنيُّ والثالثُ هو: صالحُ بنُ أبي صالحٍ السَّدُوسِيُّ، والرابعُ هو: صالحُ بنُ أبي صالحٍ المخزوميُّ الكوفيُّ، مولى عَمْرِو بنِ حُرَيْثٍ. انظر إلى : معرفة أنواع علوم الحديث (/ 361)، وشرح التبصرة والتذكرة (2/ 267)، وفتح المغيث (4/ 277)، وتدريب الراوي (2/ 828).

5- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 362)، وشرح التبصرة والتذكرة (2/ 268).

6- انظر إلى: المصدر السابق، وفتح المغيث (4/ 278)، وتدريب الراوي (2/ 830).

7- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 363)، وشرح التبصرة والتذكرة (2/ 271).

- **القسم الثامن ـأنْ يتفقا في النسبِ منْ حيثُ اللفظُ، ويفترقا من حيثُ إنَّ ما نُسبَ إليهِ أحدُهما، غيرُ ما نُسِبَ إليهِ الآخرُ[1] وسماه ابن الصلاح :"الْمُشْتَرَكُ الْمُتَّفِقُ فِي النِّسْبَةِ خَاصَّةً"[2]**

مثاله : الْحَنَفِيُّ وَالْحَنَفِيُّ فلفظُ النسبِ واحدٌ[3].

العلة وعلاقتها بمعرفة المتفق والمفترق

قال الخطيب في كتابه: " هذا نوع [أي معرفة المتفق والمفترق]، من علم الحديث قد يقع الإشكال في مثله،[ومن هنا يدخل الوهم]، على من لم ترتفع في العلم رتبته ولم تعل في تدبيره طبقته، [وهو علم غامض دقيق لا يتقنه ويعرفه إلا من وصل على درجة عالية من العلم والمعرفة والفهم والبصيرة] وهو بيان أسماء وأنساب وردت في الحديث، متفقة متماثلة، وإذا اعتبرت [من أوجه مختلفة] وجدت مفترقه متباينة، فلم يؤمن وقوع الإشكال فيها [أي الوهم]، ولو في بعضها؛ لاشتباهها وتضاهيها، وقد وهم غير واحد من حملة العلم المعروفين بحسن الحفظ والفهم، في شيء من هذا النوع."[4]، فإن اشترك الرواة ولم يميز أو يبين فمشكل جداً، يرجع فيه إلى غالب الظنون والقرائن، أو يتوقف[5].

قلت: وإذا اشترك الراويان، في أي قسم من الأقسام التي تم ذكرها سابقاً، ولم يتم التمييز بينهما أويبين أحدهما عن الآخر، فهذه علة قادحة؛ لعدم تمييزهما، وبالتالي عدم معرفة كل واحد منهما على حدة. والإشكال علة في الحديث، سواء كانت قادحة، أو غير قادحة. وبمعرفة المتفق والمفترق يحصل التمييز بين الرواة في كونهم من الثقات أو الضعفاء، أو من المعروفين أو المجهولين...إلخ.

1-شرح التبصرة والتذكرة (2/ 271).

2- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 364).

3- قال العراقي: أولهما يكون منسوباً إلى القبيلةِ، وهمْ بنو حَنِيْفَةَ، منهمْ أبو بكرٍ عبدُ الكبيرِ بنُ عبدِ المجيدِ الحنفيُّ، وأخوهُ أبو عليٍّ عُبيدُ اللهِ بنُ عبدِ المجيدِ الحنفيُّ. والثاني منسوبٌ إلى مذهبِ الإمام أبي حنيفةَ، وفيهمْ كثرةٌ . انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 364)، وشرح التبصرة والتذكرة (2/ 272)، وتدريب الراوي (2/ 835).

4- المتفق والمفترق الخطيب (1/ 1).

5- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 836).



فلو كان كلاهما ثقة أو كان أحدهما ثقة والآخر صدوقاً فهذه علة، ولكنها غير قادحة. أما لو كان أحدهما ثقةً والآخر ضعيفاً أو كلاهما ضعيفاً، فهذه علة قادحة.

قال ابن كثير: "وهذا باب واسع كبير [أي معرفة المتفق والمفترق]، كثير الشعب، يتحرر بالعمل والكشف عن الشيء في أوقاته"[1].

قال السخاوى: "وربما يكون أحد [الراويين] المشتركين [أيفي المتفق أو المفترق] ثقة والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح، أو يصحح ما هو ضعيف"[2].ومن هنا تأتى العلة التي تقدح في الحديث، والتضعيف علة قادحة، وتصحيح الضعيف علة قادحة؛ إذا كان بوهم وغلط لاشتباه المصحح بأنه راوٍ ثقة، ويحكم على الحديث بمعرفة هذا الفن بالقبول، أو الرد.

قلت: إن معرفة المتفق والمفترق، يكشف الخلط والاشتباه في الرواة، والذي يعد علة قادحة وكذلك يكشف من ظن بأن الرواة المتشابهين هم راو واحد؛ فعدم الوقوف والنظر في هذا الفن يوقع في الوهم والخطأ، التي يعد من العلل القادحة.

والمهم في معرفة المتفق والمفترق، يفيد فيمن يكون في مظنة الاشتباه لأجل التعاصر، والاشتراك في بعض الشيوخ، أو في الرواة[3].

1- اختصار علوم الحديث (/ 229).

2- فتح المغيث (4/ 267).

3- انظر إلى: المصدر السابق (4/ 267).



المبحث الرابع

نَوْعٌ يَتَرَكَّبُ مِنَ النَّوْعَيْنِ اللَّذَيْنِ قَبْلَهُ[1]

تعريفه:

قال ابن الصلاح: "وهو أن يوجد الاتفاق المذكور في النوع الذي فرغنا منه آنفا في اسمي شخصين أو كنيتهما التي عرفا بها، ويوجد في نسبهما أو نسبتهما الاختلاف والائتلاف المذكوران في النوع الذي قبله، أو على العكس من هذا بأن يختلف ويأتلف أسماؤهما، ويتفق نسبتهما أو نسبهما اسماً أو كنية، ويلتحق بالمؤتلف والمختلف فيه ما يتقارب ويشتبه، وإن كان مختلفا في بعض حروفه في صورة الخط"[2]. قال النووي: وهو ما يسمى بالمتشابه[3]، وتبعه السيوطي[4].ويستدل من التعريف على أن ذلك يدخل في قسمين، كما بينه النووي مع السيوطي في التدريب:

- **القسم الأول**ـ "وهو أن يتفق أسماؤهما أو نسبهما في اللفظ والخط، ويفترقا في الشخص، ويختلف ويأتلف ذلك في أسماء أبويهما بأن يأتلفا خطاً ويفترقا لفظاً"[5].
- **القسم الثاني** ـ "هو أن تأتلف أسماؤهما خطاً، ويختلفا لفظاً، وتتفق أسماء أَبَوَيْهِمَا لفظاً وخطاً، أو نحو ذلك، بأن يتفق الاسمان أو الكنيتان، وما أشبه ذلك"[6].

ومن الجدير ذكره أن معرفة المتشابه من مباحث الإسناد.

1- هذا هو النوع الخامس والخمسون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه:"معرفة أنواع علوم الحديث"(/ 365).
2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 365).
3- التقريب والتيسير (/ 112).
4- تدريب الراوي (2/ 836).
5- المصدر السابق (2/ 837).
6- المصدر السابق.



فوائده :

1- فلا يعلم حقيقة هذا الفن من مجرد التسمية، وفائدة ضبطه الأمن من التصحيف وظن الاثنين واحدًا[1].
2- إنه يسهم في التقليل من: علل بعض الأسانيد، وكذلك الوهم والخطأ.
3- إذا استطعنا تمييزه عن غيره، فذلك سيساعدنا في بيان درجة إسناد الحديث.
4- علاقته الإيجابية المباشرة ببعض أنواع علوم الحديث الأخرى.
5- إن كان ممن يحتاج إلى متابع فربما وجدنا له متابعاً من طريق الصحابي نفسه، وإلا بحثنا للمتن عن شاهد من طريق صحابي آخر؛ من أجل أن يرتقى الحديث بأحدهما، وإن لم نجد عرفنا أنه تفرد بروايته، وأن الحديث غريب أو فرد، وأنه لم يرتقِ.
6- إذا عرفنا ما يتعلق به، فيمكن تعرف: رحلاته، وشيوخه وشيخاته، وتلاميذه، وطبقته، ونحو ذلك.
7- سهولة جمع مروياته وتخريجها وما يتعلق بذلك من أمور مهمة.

وسأذكر بعض الأمثلة على القسمين: كما ذكرها ابن الصلاح في مقدمته[2]، وتبعه النووي في تقريبه[3]، واستدرك عليه السيوطي في تدريبه[4]، والسخاوي في فتحه[5]:

فمن القسم الأول:

المثال الأول ـوهو ما حصل الاتفاق فيه في الاسم والاختلاف في الأب:

الأول ـ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ. ومنه: من المتأخرين كثيرون: موسى بن علي أَبُو بَكْرٍ الْأَحْوَلُ الْبَزَّارُ ، وموسى بن على أبو عيسى الْخُتَّلِيُ ، وموسى بن على الْقُرَشِيُّ، وَمُوسَى بْنُ عَلِيِّ بْنِ

1- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 283).
2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 365-368).
3- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ 112).
4- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 836-843).
5- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 282-287).



عَامِرِ الْحَرِيرِيُّ الْإِشْبِيلِيُّ النَّحْوِيُّ، وغيرهم، وكلهم متأخرون ليسوا في الكتب الستة، ولا في تاريخ البخاري، ولا في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم منهم أحد[1].

الثاني ـ مُوسَى بْنُ عُلَيٍّ. ومنه: مُوسَى بْنُ عُلَيٍّ[2] بْنِ رَبَاحٍ اللَّخْمِيُّ الْمِصْرِيُّ - أمير مصر - ، اشتهر بضم العين، وقيل: بالفتح اسمه، وبالضم يكون لقبه.

المثال الثاني ـ ومن المتفق وهو ما حصل فيه الاتفاق في الاسم واسم الأب، والاختلاف نطقاً في النسبة، – يعنى من ذلك المختلف المؤتلف في النسبة:

الأول ـ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَرِّمِيُّ، مشهور، صاحب حديث، نسب إلى المخرم من بغداد، واسم جده المبارك، ويكنى أبا جعفر، قرشي بغدادي قاضي حلوان، وأحد شيوخ البخاري الحفاظ.

الثاني ـَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَخْرَمِيُّ، غير مشهور، روى عن الإمام الشافعي[3].

المثال الثالث: ومما يتقارب ويشتبه مع الاختلاف في الصورة:

الأول ـ ثَوْرِ ابْنِ يَزِيدَ الْكَلَاعِيِّ،الشامي، وحديثه عند مسلم خاصة، والله أعلم.

الثاني ـ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ الدَّيْلِيِّ المدني، وهذا الذي روى عنه مالك، وحديثه في الصحيحين معاً. [4].

1- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 365-368).

2- إن أهل الشام يجعلون كُلَّ عَلِيٍّ عِنْدَهُمْ عُلَيًّا؛ لِبُغْضِهِمْ عَلِيًّا ـ عليه السلام ـ ومن أجله ما قيل لعلي بن رباح عُلي بن رباح، ولابن مسلمة عُلي. انظر إلى: الثقات لابن حبان (7/ 454)، وتدريب الراوي(2/ 839). ونقل السخاوى عن أبي عبد الرحمن المقرئ قوله:" لأن بني أمية كانت إذا سمعت بمولود اسمه علي – يعني بالفتح – قتلوه، فقالوا: أبوه هو علي، يعني بالضم". فتح المغيث (4/ 283).

3- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 835).

4- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 282-287).



المثال الرابع: وهو ما حصل فيه الاتفاق في الكنية، والاختلاف نطقا في النسبة-يعني متفق في الكنية مختلف مؤتلف في النسبة- :

الأول ــ أبو عمرو الشيباني، التابعي وهم جماعة منهم سعد بن إياس الكوفي وهو أشهرهم، وحديثه في الكتب الستة.

الثاني ــ أبو عمرو الشيباني، اللغوي واسمه إسحاق بن مراد الكوفي نزيل بغداد.

الثالث ــ أبو عمرو الشيباني، هارون بن عنترة بن عبد الرحمن الكوفي، وهو من أتباع التابعين.

الرابع ــ أَبُو عَمْرٍو السَّيْبَانِيُّ، التابعي، من أهل الشام اسمه زرعة[1].

ومن أمثلة القسم الثاني:

أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه في الاسم واسم الأب مثلاً، إلا في حرف أو حرفين فأكثر من أحدهما أو منهما، وهو على قسمين: إما بأن يكون الاختلاف بالتغيير مع أن عدد الحروف سواء في الجهتين:

مثل ــ محمد بن سنان، وهم جماعة، منهم: العوقي، شيخ البخاري، ومحمد بن سيار، وهم أيضاً جماعة، منهم اليمامي و معرف بن واصل (كوفي مشهور)، ومطرف بن واصل.

أو يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض:

مثل ــ أبي بكر بن أبي خيثمة، وأبي بكر بن أبي حثمة. ومثل ــ أحمد بن سليمان بن سالم، وأحمد بن سلمان بن سالم. [2]

المثال الأول ــ ما حصل الاشتباه في الاسم:

الأول ــ عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ. ومنهم: أبو محمد النيسابورى شيخ مسلم، روى عنه الشيخان.

1- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 587).

2- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 838).

الثاني ـ عُمَرُ بْنُ زُرَارَةَ. وهو معروف بالحدثي[1]، روى عنه البغوي وغيره.

المثال الثاني ـ ما حصل الاشتباه في الاسم بزيادة حرف.

الأول ـ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّه، وهو ابن الأغر سلمان أبي عبد الله، صاحب أبي هريرة، روى عنه مالك.

الثاني ـ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ. وهم جماعة، ومنهم عبد الله بن أبي عبد الله المقرئ الأصبهاني، روى عنه أبو الشيخ الأصبهاني. [2].

المثال الثالث ـ ما حصل فيه الاتفاق في النسبة، والاختلاف في الاسم:

الأول ـ حَيَّانُ الْأَسَدِيُّ. وهو حيان بن حصين الكوفي التابعي أبو الهياج، وله في صحيح مسلم حديث.

الثاني ـ حَنَانُ الْأَسَدِيُّ. وهو حنان الأسدي من بني أسد بن شُرَيْكٍ، الْبَصْرِيِّ ، عَمُّ مُسَرْهَدٍ وَالِدِ مُسَدَّدٍ، ذكره الدارقطني، روى عن أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ حديثاً مرسلا. [3]

المثال الرابع: ما حصل فيه الاتفاق في النسبة، والاختلاف في الكنية:

الأول ـ أبو الرِجال الأنصاري. وهو محمد بن عبد الرحمن، مدني، وحديثه في الصحيحين وروى عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن.

الثاني ـ أبو الرَحال الأنصاري. وهو محمد بن خالد، بصري، وله عند الترمذي حديث واحد عن أنس، وهو ضعيف. [4].

1- قال السيوطي نقلاً عن الدراقطني: "سمى بالحدثي نسبة إلى مدينة بالثغر يقال لها: الحدث". تدريب الراوي (2/ 842).

2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 365-368).

3- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 839).

4- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 841).



العلة وعلاقتها بالمتشابه

قلت: إن العلاقة بين العلة ومعرفة المتشابه علاقة بينة قوية؛ حيث إنها توضح وتكشف الخطأ والوهم في الأسماء، سواء كان في الشكل، أو الحرف، أو الحركة، وهذا الفن يصعب تمييزه؛ لشدة اشتباهه، ومن هذا الباب تدخل العلل.

قلت: ويعد هذا العلم نوعاً من أنواع علوم الحديث المهمة، الجديرة بالاهتمام، وقليل من تحدث عنه ومن توسع فيه؛ لأن هذا الفن من أدق الفنون في علوم الحديث وأصعبها؛ لما له من أهمية وفوائد قيمة لعلوم الحديث؛ لأن من خلاله يوضح حقيقة اسم الراوي، والوقوف عليه، فإذا لم يعرف اسم الراوي، ولم يتبين فلا نستطيع أن نعطى حكماً على حديثه، وهذه علة قادحة؛ لأننا سنتوقف في بيان درجته قبولاً أورداً، وكذلك فإنه يكشف حقيقة معرفة الإسناد؛ لأنه قد يحكم على الحديث بالقبول أو الرد من صحة إسناده، كما أن هذا العلم يفيد ويدخل في معرفة ضبط الراوي؛ لأن ضبط الراوي شرط أساسي في قبول روايته، وعدم ضبط الراوي علة قادحة، يرد بها الحديث، ويفيد في تمييز الراوي من غيره، إما لاشتباههما في الاسم، أو النسب، أو غيره؛ فقد يحصل من عدم المعرفة بهذا العلم الاختلاط ــ أي يحصل الاختلاط بين الرواة ــ ؛ لاشتباههما في الاسم، سواء في اسم الأب، أو اسم الجد، أو كليهما، واشتراكهما في النسب، أو غيره. فإذا لم نميز الراوي عن غيره فيكون اختلاطاً بين اسميهما أو أسمائهم...إلخ، وهذا الاختلاط علة قادحة تقدح في صحة الحديث؛ لأنه قد يختلط الثقة بالضعيف.

وعدم معرفة هذا الفن، قد يدخل الراوي في الوهم والخطأ، وذلك بإدخال راوٍ في راوٍ آخر في الإسناد؛ لشدة اشتباههما مع عدم التمييز بينهما، وهذه علة قادحة.

وإن عدم الضبط في هذا الفن قد يكون علة ويدخل في الوهم والغلط، ومن ذلك: عدم النقط والعجم، أو عدم الكتابة بخط دقيق(واضح) مما يشتبه على الراوي، قال العراقي: "ينبغي لطالب العلم ضبط كتابه بالنقط والشكل؛ ليؤديه كما سمعه، فقد روينا عن الأوزاعي قال: العجم نور الكتاب، قال ابن خلاد هكذا الحديث، والصواب الإعجام، وهو النقط، أي يبين التاء من الياء، والحاء من الخاء، قال: والشكل تقييد الإعراب ثم اختلفوا هل يقتصر على ضبط المشكل، أو يضبطه هو وغيره؟ فقال علي بن إبراهيم البغدادي في كتاب سمات الخط ورقومه إن أهل

العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلا في الملتبس وقال القاضي عياض: النقط والشكل متعين فيما يشكل ويشتبه وقال ابن خلاد: قال أصحابنا أما النقط فلابد منه؛ لأنه لا تضبط الأشياء المشكلة إلا به، وقالوا: إنما يشكل ما يشكل ولا حاجة إلى الشكل مع عدم الإشكال، قال وقال آخرون الأولى أن يشكل الجميع قال القاضي عياض وهذا هو الصواب لا سيما للمبتدئ وغير المتبحر في العلم فإنه لا يميز ما يشكل مما لا يشكل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه"[1].

فقد تكون روايات الراوي رواياته صحيحة؛ بسبب سلامتها من التصحيف والخطأ فيوثق بسببها، مما يجعل حديثه مقبولاً، وقد يضعف الراوي؛ بسبب عدم عنايته بهذا الفن، وهذه علة قادحة، فإن هذا الفن يكاد لا يخلو من: التصحيف، والخطأ، والزلل، وهذه علل ترد بها الأحاديث ويحيلها إذا جاءت في السند أو المتن من القبول إلى الرد.

قال العراقي: "وأما السلامة من التصحيف فسبيلها الأخذ من أفواه أهل العلم، والضبط عنهم، لا من بطون الكتب، فقلما سلم من التصحيف من أخذ العلم من الصحف من غير تدريب المشايخ"[2].

قال السخاوى: "وممن كان كثير العجم والنقط لكتابه أبو عوانة الوضاح[3] أحد الحفاظ، فقدم كتابه على حفظ غيره؛ لشدة إتقانه وضبطه له"[4].

1- شرح التبصرة والتذكرة (1/ 465).

2-شرح التبصرة والتذكرة(1/ 512).

3- "وضاح بتشديد المعجمة ثم الركعة اليشكري بالمعجمة الواسطي البزاز أبو عوانة مشهور بكنيته ثقة ثبت من السابعة مات سنة خمس أو ست وسبعين". تقريب التهذيب (2/ 283)ة وجاء في موضع آخر:" أبو عوانة اليشكري هو الوضاح". تقريب التهذيب (2/ 444)

4- فتح المغيث (3/ 45).





المبحث الخامس

مَعْرِفَةُ الرُّوَاةِ الْمُتَشَابِهِينَ فِي الِاسْمِ وَالنَّسَبِ الْمُتَمَايِزِينَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي الِابْنِ وَالْأَبِ(1)

تعريفه:

هو اتفاق راويين في الاسم والنسب، لفظاً وخطاً فيشتبه – أي يختلف – عليهم بوهم في الذهن، بتقديم وتأخير أحد الاسمين في أحدهما للراوي، وفي الآخر لأبيه(2).

فيكون أحد الاسمين لراويين كاسم أبي الآخر خطاً ولفظاً، واسم الآخر كاسم أبي الأول، فينقلب على بعض أهل الحديث وهذا ما يسمى بالمشتبه المقلوب(3).

ومن الجدير ذكره أن معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب من مباحث الإسناد.

فوائده :

1- فائدة هذا العلم يحصل في الأمن من ضبط التوهم.

2- الوهم على قلب الأسماء من الرواة بتقديم وتأخير.

3- معرفة هذا الفن يفيد في إزالة الوهم في بعض أسانيد الأحاديث.

4- بمعرفته وتمييزه يمكن تحديد طبقته،- أي الراوي- وشيوخه، وتلاميذه وغيرها.

5- بتمييزه نستطيع الوقوف على بيان درجة الإسناد قبولاً أو رداً.

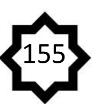
6- وبه أيضاً نقلل من علل السند.

7- وكذا نعرف من تابعه ونوع المتابعة.

1- هذا هو النوع السادس والخمسون، من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح، في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث"(/ 368).

2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 368)، وفتح المغيث (4/ 288).

3- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 843) .



الأمثلة على ذلك:

- **الأول** ـ هو الوليد بن مسلم[1]، ومسلم بن الوليد [2].
- **الثاني** ـ هو : يزيد بن الأسود[3]، والأسود بن يزيد[4].

العلة وعلاقتها بمعرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب

هناك علاقة قوية بين العلة، ومعرفة الرواة المتشابهين، في الاسم والنسب فبه يعرف تمييز الرواة للحكم على الأحاديث؛ فإن معرفة الرواة المتشابهين في أسمائهم، وأنسابهم يعين على اكتشاف كثير من الأوهام، التي تقع للرواة في أسانيد الأحاديث.

فيشتد الاشتباه ويقوى إذا كان المتشابهون في الاسم أو النسب أو الكنى وغيرها متفقين، أو متقاربين من طبقة واحدة، ويروون عن نفس الشيوخ أو أكثرهم، ويروى عنهم نفس التلاميذ أو أكثرهم [5].

وقال الرَّامَهُرْمُزي: "حُمَيْدُ بْنُ قَيْسٍ الْمَكِّيُّ، وَحُمَيْدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيُّ، ويجمعهما عصر واحد[أي متقاربان في الطبقة]، واشتركا فيما رويا عنه "[6]، أي يتفقان في الشيوخ والتلاميذ.

قلت: إن عدم التمييز بينهما –أي بين الراويين المتشابهين في الاسم أو النسب – يؤدى إلى الخلط في حديثهما؛ لأنه قد يكون احدهما ضعيفاً، أو مجهولاً، والآخر ثقة، فيدخل الوهم بإدخال راوٍ في راوٍ آخر في حديث واحد بإسناد واحد، ومما يجعل هذا الحديث معلولاً؛ إذ إن الاختلاط بين الراويين علة قادحة، تقدح في صحة الحديث.

---

1 – الوليد بن مسلم بن شهاب العنبري أبو بشر البصري ثقة. وكذلك الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية. انظر إلى ترجمتهما في : التاريخ الكبير (8/ 152 –153)، تقريب التهذيب (/ 584).

2 – مُسلم بْن الوليد بن رَباح، مَولًى لآل أَبي ذُباب. انظر إلى ترجمته في: التاريخ الكبير (8/ 153).

3 – اسمه: يزيد بن الأسود أو ابن أبي الأسود الخزاعي، ويقال العامري، صحابي نزل الطائف. انظر إلى ترجمته في: والاستيعاب في معرفة الأصحاب (4/ 1571)، وتهذيب الكمال (32/ 82)، وتقريب التهذيب (/599).

4 – اسمه : الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن، مخضرم ثقة مكثر فقيه. انظر إلى ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1/ 92)، وتهذيب الكمال (3/ 233)، وتقريب التهذيب (/111).

5– انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين (/147).

6– المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (/ 281).

قال الحاكم: "ومن تهاون بمعرفة الأسماء أورثه مثل هذا الوهم"[1]، قلت: أي أدخل عليه الوهم، والوهن من هذا الجانب.

ونقل الخطيب بإسناده عن أبى إِسْحَاقَ النَّجِيرَمِيِّ إبراهيم بن عبد الله قوله: "أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شَيءٌ لا يدخله القياس، ولا قبله شَيءٌ يدل عليه، ولا بعده شَيءٌ يدل عليه"[2]، فينبغي أَنْ يَكُونَ الاعتناء بهذا العلم، من بين ما يلتبس أو يتشابه عليه في الأسماء أو الأنساب، بضبط الملتبس من أسماء الناس أكثر، فإنها لا تستدرك بالمعنى، ولا يستدل عليها بما قبل، وما بعد[3].

قلت : كيف نستطيع أن نحكم على الحديث، إذا لم نعرف رجاله، ولم نضبط أسماءه؛ إذ إن الأصل في الحكم على الحديث هو معرفة رجاله، سواء كانوا متشابهين في –الاسم، أو النسب، أو الكنية – أو متقاربين، أو مقلوبين أو... إلخ. وعدم الحكم على الحديث يعد علة في حد ذاته؛ لأنه جزء من تخريج الحديث، وبدون معرفة درجة الحديث قبولاً أورداً، لا يمكن بناء أي حكم ونحوه عليه. وهناك أسباب كثيرة تحول بيننا وبين الحكم عليه، من أهمها: عدم معرفة أو تمييز الرواة المتشابهين، وان كانوا ثقات؛ لأننا نحكم على رجال الإسناد من شيوخه وتلاميذه، فكل راوٍ يشكل طبقة من طبقات الحديث، ومخرجاً من مخارجه.

إن معرفة المتشابه في أساميهم وكناهم، وصناعاتهم، وقوم يروي عنهم إمام واحد، فيشتبه كناهم وأساميهم بتقديم أو تأخير أو يشتبه اسم الأب بالابن أو العكس؛ لأنها واحدة، وقوم يتفق أساميهم وأسامي آبائهم، فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد المعرفة، والفحص والتتبع[4]. وقل ما يقف عليها إلا المتبحر في الصنعة، ومن لم يأخذ هذا العلم من أفواه الحفاظ المُبْرَزِيْنَ لم يؤمن عليه التصحيف فيها[5].

1- معرفة علوم الحديث (/ 178).

2 -الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 269).

3- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 184).

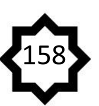
4- انظر إلى: معرفة علوم الحديث (/221).

5- انظر إلى: المصدر السابق.



وإن كانا ثقتين فإن لكل واحد من الرجلين إسناده، ولكل منهما رجاله، والخلط بينهما لا يقتصر عليهما، بل يتعداهما إلى بقية رجال الإسناد، مما يجعل معرفة هذا الجانب ضرورية لرجل العلل؛ حتى لا تشتبه عليه الأمور، وإلى جانب التشابه في الكنى نجد الكثير من الكنى التي لم تشتهر أصحابها بها فيستغلها المدلسون ستاراً لتدليسهم[1]، والتدليس علة بلا شك.

1-انظر إلى : شرح علل الترمذي (/ 38).



المبحث السادس

مَعْرِفَةُ الْمَنْسُوبِينَ إِلَى غَيْرِ آبَائِهِمْ[1]

تعريفه :

هو أن ينسب الراوي، إلى غير أبيه كأمه، أوجده، أوجدته، أو رجل آخر كسيده، أو من تبناه لسبب من الأسباب .

ومن الجدير ذكره أن معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم من مباحث الإسناد.

فوائده:

1- يفيد في دفع التوهم عند نسبتهم إلى آبائهم.

2- يفيد في عدم الخلط بين الرواة عند نسبتهم.

3- له دور في سهولة معرفة الرواة من حيث : أسماؤهم، أو أنسابهم...إلخ.

4- له صلة وثيقة وأهمية قيمة لعلم الحديث دراية.

5- يفيد في بيان درجة الحديث من خلال الوقوف على اسمه.

6- معرفة هؤلاء تساهم في تقليل علل الأسانيد.

1- هذا هو النوع السابع والخمسون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث"(/ 370).

فنسبوا أهل الحديث بعض الرواة والعلماء إلى سوى آبائهم، فقد ذكرت بعض الأمثلة من ابن الصلاح من كتابه معرفة أنواع علوم الحديث[1]، وتبعه النووي في تقريبه[2]، والسيوطي في تدريبه[3]، وابن كثير في اختصاره[4]، والعراقي في ألفيته[5]، والسخاوى في فتحه[6]، وغيرهم فجعلوه على أقسام:

القسم الأول ـ فمنهم من ينسب إلى أمه:

1- كَمُعَاذٍ، وَمُعَوِّذٍ، وَعَوْذٍ، وقيل عَوْفٌ بَنِي عَفْرَاءَ[7] بِنْتِ عُبَيْدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ، واسم أبيهم: الحارث بن رفاعة بن الحارث من بني النجار أيضاً.

2- بلال بن حمامة الحبشي، المؤذن. فحمامة هي أمه، واسم أبيه رباح.

3- سُهَيْلٌ، وَسَهْلٌ، وَصَفْوَانُ، بَنُو بَيْضَاءَ: ، فبَيْضَاءَ أمهم واسمها: دَعْدُ، واسم أبيهم وهب بن ربيعة ابن عمرو بن عامر بن ربيعة بن هلال بن مالك بن الحارث بن فِهر القرشي.

4- ابن أم مكتوم، فأم مكتوم هي أمه، واسمها عاتكة ابنة عبد الله، واسم أبيه إما زائدة أو قيس بن زائدة، وأما اسمه هو فقيل: عبد الله، أو عمرو.

ومن التابعين:

5- شُرَحْبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ، وهي أمه، كما جزم به غير واحد خلافاً لابن عبد البر ؛ فإنه قال: إنها تبنته.

6- عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بُحَيْنَةَ، وهي أمه، واسم أبيه مالك بن القشب الأزدي الأسدي.

7- مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ، فهي أمه، واسمها خوله، وأبوه علي بن أبي طالب.

8- منصور ابن صفية فهي أمه، وهي ابنة شيبة واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة.

1-معرفة أنواع علوم الحديث(/ 370 -373).

2- التقريب والتيسير (/ 113-114).

3- تدريب الراوي (2/ 845-850).

4- اختصار علوم الحديث (/ 231-234).

5- شرح التبصرة والتذكرة (2/ 281-284).

6- فتح المغيث (4/ 289-294).

7- قال السيوطي: " وشهد بنو عفراء بدراً، فقتل بها معوذ، وعوف، وبقي معاذ إلى زمن عثمان. وقيل: إلى زمن علي فتوفي بصفين. وقيل: جرح ببدر أيضاً، فرجع إلى المدينة فمات بها". تدريب الراوي (2/ 845).

القسم الثاني ـ من نسب إلى جدته سواء كانت دنيا أو عليا:

1- يَعْلَى بْنِ مُنْيَةَ: وهو يعلى الصحابي الشهير، فمنية هي، أم أبيه، وأبوه أمية قاله الزبير ابن بكار، ثم ابْنِ مَاكُولَا.

2- بَشِيرُ بْنُ الْخَصَاصِيَةَ السدوسي، الصحابي الشهير، فالخصاصية، إما أمه فيما حكاه ابن الجوزي في التلقيح، ومن قبله ابن عبد البر، أو أم الثالث من أجداده فيما قاله ابن الصلاح، أو أم جد أعلى له فيما قاله غيره، واسمها كَبْشَةُ. أو مَارِيَةُ بِنْتُ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بن الْغِطْرِيفِ، واسم أبي بشير -أي أبوه- معبد وقيل نذير أو يزيد...إلخ.

3- عبد الوهاب بن علي بن علي، المعروف ابن سكينة، المسند الشهير في المتأخرين، فسكينة أم أبيه، وأبوه علي بن علي.

4- ابن تيمية مجد الدين صاحب المنتقى فهي جدته، ويقال: إنها من وادي التيم في آخرين.

القسم الثالث ـ من نسب إلى جده:

1- أبو عبيدة بن الجراح، فهو عامر بن عبد الله بن الجراح.

2- حمل بْنُ النَّابِغَةِ، فهو حمل بن مالك بن النابغة.

3- مجمع بْنِ جَارِيَةَ، فهو مجمع بن يزيد بن جارية.

4- أَحْمَرُ بْنُ جَزْءٍ، فهو أحمر بن سواء بن جزء.

5- ابْنُ جُرَيْجٍ، فهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.

6- بَنُو الْمَاجِشُونِ [1]، منهم: يوسف بن يعقوب بن أبي سلمه الماجشون، هو لقب يعقوب جرى على بنيه، وبني أخيه عبد الله بن أبي سلمه.

7- ابْنُ أَبِي لَيْلَى، هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

8- ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، هو عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة.

9- أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، هو الإمام أبو عبدالله، أحمد بن محمد بن حنبل.

القسم الرابع – من نسب إلى أجنبي أو رجل آخر لسبب:

1- "ومعناه بالفارسية الأبيض والأحمر". معرفة أنواع علوم الحديث (/ 372)، والتقريب والتيسير (/114).

1- المقداد بن الأسود الصحابي إنما كان في حجر الأسود بن عبد يغوث الزهري فتبناه ونسب إليه، واسم أبيه عمرو بن ثعلبة الكندي، واسمه هو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الْكِنْدِيُّ، وقيل الْبَهْرَانِيّ، فليس للأسود بن عبد يغوث ابن أصلاً.

2- شرحبيل ابن حسنة على القول المرجوح، كما ذكر سابقاً في أن حسنة ليست أمه، وإنما تبنته.

3- الحسن بن دينار أحد الضعفاء، فدينار إنما هو زوج أمه، واسم أبيه واصل، قاله السيوطي كما نقل عن ابن معين والْفَلَّاسُ والجُوزَجَانِيُّ وابن حبان وغيرهم.

4- وفي المتأخرين ابن الملقن لم يكن أبوه ملقناً، وإنما نسب لزوج أمه الذي كان يلقن القرآن بجامع عمرو بمصر؛ لكونه رباه وهو صغير.

العلة وعلاقتها بمعرفة المنسوبين إلى غير آبائهم

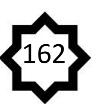
قلت: هذا من الأنواع المهمة من علوم الحديث، في معرفة الانتساب إلى غير آبائهم، فالعلاقة بين العلة ومعرفة المنسوبين إلى غير آبائهم، علاقة قوية، متداخلة؛ لأن هذا الفن يكشف العلل فهو يفيد في دفع توهم التعدد، عند نسبته لأبيه؛ لأن عدم دفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم علة قادحة، تقدح في صحة الحديث، فلا يقبل، وتنقله من المقبول إلى المردود؛ لدخول الوهم والخطأ والتصحيف عليه.

قال السخاوى: "وهو نوع مهم، [أي معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم] وفائدة ضبطه دفع توهم التعدد عند نسبته لأبيه، أو دفع ظن الاثنين واحداً عن موافقة اسميهما واسم أبي أحدهما اسم الجد الذي نسب إليه الآخر "(1).

ومثل السخاوى بقوله: مثل عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، شيخ للزهري، نسبه ابن وهب عبد الرحمن بن كعب، وهو كذلك اسم راو آخر هو عم للأول، لكن لم يرو عنه الزهري شيئاً(2). قلت: وهذه علة قادحة تقدح في الحديث؛ لكونه اسقط أباه ونسبه إلى جده فأصبح راو أخر مختلف عن الأول، فقد يكون أحدهما ثقة، والآخر ضعيف، أو حدث أو سمع

1- فتح المغيث (4/ 289).

2- انظر إلى: المصدر السابق(289/4).



منه والآخر لم يسمع منه فهذا يدخل في العلل القادحة التي يرد بها الحديث؛ لعدم الضبط وعدم نسبة الراوي إلى أبيه بإسقاطه سواء أكان بعمد أم بغير عمد لسبب ما أو لمكانه أو...إلخ ونسبته إلى جده أو غيره فقد يصبح راويين مختلفين، فيتغير الإسناد بتغير أسماء الرواة ونسبتهم.

قلت: فقد تقدح في صحة الحديث، إذا نسب الراوي إلى غير أبيه، كأمه وهى لم تكن أمه حقيقة، ولكن تبنته، فدخل الوهم والخطأ على غيره بأنها أمه بمجرد انتسابه إليها، وهذه علة قادحة أيضاً تقدح في صحة الحديث.

قلت: فقد تكون العلة خفية قادحة في نسبة الراوي، وخصوصاً إذا اشترك الاسم في النوعين كما سبق فلا يكون التمييز بينهما لعدم التمييز بينهما. ومن هذا الباب يدخل الوهم والتصحيف من وصلٍ أو قلبٍ للأسماء.

كما قال ابن الصلاح: "وكأن هذا خفي على ابن أبي حاتم حيث قال فيه: الحسن بن دينار بن واصل، فجعل واصلاً جده"[1]، فواصل أباه، ولم يكن جده.

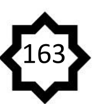
قلت: إن كان معرفة آباء الرواة غير المنسوبين إليهم مجهولون، فهذه علة قادحة، ويدخل أيضاً في العلة القادحة لو كانوا ضعفاء، وهذا يدخل أيضاً في عدم ضبط الراوي من جهة نسبته إلى أبيه، فلو عرف آباء الرواة غير المنسوبين إليهم وتميزوا عن غيرهم، وتبينوا أنهم من الثقات فتزول الجهالة وتقبل روايته عن أبيه وتنتفي العلة.

قلت: فيدخل في هذا الفن التوهم والخطأ، في الاعتقاد بأنهما راوٍ واحدٍ وهما في حقيقة الأمر راويان؛ لأن الراوي لم ينسب إلى أبيه فاشترك فيه راوٍ آخر عند نسبته إلى جده، بالاسم أو غيره فقد يكونان مختلفين، أحدهما ضعيف والآخر ثقة، أو أحدهما صحابي، والآخر تابعي، أو أحدهما سمع وحدث عن شيخه، والآخر لم يسمع ولم يحدث.

وذلك مثل: خالد بن إسماعيل بن الوليد المخزومي، راوٍ ضعيف جداً، والضعف علة قادحة فلا يقبل حديثه، يروي عن هشام بن عروة ؛ فإنه قد ينسب إلى جده فيظن أنه الصحابي الشهير المعروف[2]. قلت: وهذه علة قادحة يتوقف الحكم في الحديث، وتحيله من المقبول إلى المردود؛

1- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 373).

2- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 289).



لاختلاط الرواة، ودخول التوهم مع بعضهم في عدم معرفتهم في نسبتهم إلى آبائهم. فعدم تمييز الاسم المنسوب إلى الراوي هي علة قادحة؛ لأن بعض الأسماء قد يشترك فيها

النوعان سواء كان ذكراً أو أنثى فيدخل التصحيف من هذا الباب، فيتوهم الواقف عليه بأن أباه أو جده، وفي الحقيقة يكون منسوباً إلى أمه، أو غيرها، مثل: اسم حمامة، أو إسلام، أو نور، أو غيرها.

المبحث السابع

مَعْرِفَةُ النِّسَبِ الَّتِي بَاطِنُهَا عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا الَّذِي هُوَ السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهَا[1]

تعريفه:

هو أنْ ينسب المحدثون بعض الرواة إلى نسبةٍ من مكانٍ، أوْ وقعةٍ به، أوْ قبيلةٍ، أو صنعةٍ، أو صفةٍ، أو ولاءٍ، أو إلي بلدٍ، فيكون الراوي منسوباً بنسبة يتبادر إلى الذهن ظاهرها، والصواب في النسبة إليه خلافه، وهو المعنى في النّظم بالباطن وليسَ هو الظاهرُ الذي يسبقُ إلى الفهمِ من تلكَ النسبةِ مراداً، بلْ لعارضٍ عرضَ من نزولِهِ ذلكَ المكانِ، أوْ تلكَ القبيلةِ، أوْ نحو ذلكَ[2].

ومن الجدير ذكره أن معرفة النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها الذي هو السابق إلى الفهم منها من مباحث الإسناد.

فوائده:

1- حقيقة معرفة نسب الرواة.

2- عدم الخلط بين أسمائهم وما يلتحق بها من نسبة إلى مكان أو وقعة به...إلخ.

3- الوقوف على الرواة التي يتبين منها ظاهرها على خلاف باطنها.

4- إنه يسهم في التقليل من علل بعض الأسانيد، وكذلك الوهم والخطأ.

5- إن له علاقة أخرى مهمة ببعض الأنواع الأخرى التي سطرها ابن الصلاح و غيره.

6- له صلة وثيقة وقيمة لعلم الحديث دراية.

1- هذا هو النوع الثامن والخمسون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث"(/ 373).

2- انظر إلى تعريفه في: شرح التبصرة والتذكرة (2/ 285)، وفتح المغيث (4/ 294)، والغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/ 256)، وتدريب الراوي (2/ 850).

الأمثلة على ذلك :

المثال الأول ــ عقبة بن عمرو أبو مسعود البدري: لم يشهد بدراً ولكن سكنها

قال السخاوى: "فَإِنَّهُ لم ينْسب لذَلِك لشهوده بَدْرًا في قَول الْجُمْهُور "[1].

وهناك أقوال أخرى ذكرها السخاوي في تلك النسبة [2].

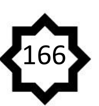
وتبعهم ابن الصلاح، فصار على ذلك، بقوله :" لم يشهد بدراً في قول الأكثر، ولكن نزل بدرا فنسب إليها" [3].

وقال السيوطي بما معناه: ومنهم من قال بهذا كالزهري، وابن إسحاق، والواقدي، وابن سعد، وابن معين، والحربي، وغيرهم، وابن عبد البر قال: بل نزل بدراً[4].

ولكن قال بعضهم: إنه ممن شهد بدراً، وعده في البدريين كما في صحيحه، واستدل بأحاديث في بعضها التصريح بأنه شهدها – أي بدراً–، واختاره أبو عبيد القاسم بن سلام، وجزم به الكلبي ومسلم في الكنى وآخرون [5].

المثال الثاني ــ سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري. قال ابن الصلاح : " نزل في تيم وليس منهم، وهو مولى بني مرة"[6].

1- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/ 256).
2-انظر إلى: فتح المغيث (4/ 294، 295).
3- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 373).
4- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 851).
5- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 294)، وتدريب الراوي (2/ 851).
6- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 373).



ونقل السخاوى عن ابن السمعاني عن ولده المعتمر أنه قال لأبيه: إنك تكتب التيمي ولست تَيْمِيًّا؟ فقال: أنا تيمي الدار. لكن قد روى الأصمعي عن المعتمر أيضاً أنه قال: قال لي أبي: إذا كتبت فلا تكتب التَّيْمِيَّ، ولا تكتب الْمُرِّيَّ، بل اكتب القيسي[1]...إلخ [2].

المثال الثالث ـ يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدَّالَانِيِّ: هو أسدي مولى لبني أسد، نزل في بني دالان بطن من همدان فنسب إليهم، ولم يكن منهم[3].

المثال **الرابع** ـ يزيد الفقير: أحد التابعين، وصف بذلك؛ لأنه أصيب في فقار ظهره، فكان يألم منه حتى ينحني له[4].

المثال **الخامس** ـ إبراهيم بن يزيد الخُوزِيِّ: ليس من الخوز، إنما نزل شعب الخوز بمكة[5].

وممن يلحق بهذا الباب من ينْسب حُسَيْناً بالحسينية؛ لسكناه بهَا، فيظن أَنه من ذرية الْحُسَيْن ﷺ سبط رَسُول الله ﷺ، وزبيرياً لمحل يُقَال: لَهَا الزبيرية فيظن أَنه من ذرية الزبير بن الْعَوام ﷺ، حواري رَسُول الله ﷺ، أَو جعفرية بالمحلة أَيْضاً، فيظن أَنه من ذُرِّيَّة جَعْفَر بن أَبى طَالب ﷺ. في أشباه لذَلِك عَم الضَّرَر بهَا[6].

العلة وعلاقتها بمعرفة النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها

إن العلاقة بين العلة ومعرفة النسب التي باطنها علي خلاف ظاهرها هي علاقة قوية موضحة للعلة مبينه لها. وهذا الفن من فنون علوم الحديث الذي يعد من الفنون المهمة والعلوم الجليلة والفوائد العظيمة؛ لأنه يكشف عن أوهام أسماء الرواة في نسبهم، والوقوف على حقيقة

1 – قال سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْخَانَ أَبُو الْمُعْتَمِرِ: "فَإِنَّ أَبِي كَانَ مُكَاتِبًا لِبُجَيْرِ بْنِ حِمْرَانَ وَإِنَّ أُمِّي كَانَتْ مَوْلَاةً لِبَنِي سُلَيْمٍ، فَإِنْ كَانَ أَبِي أَدَّى الْكِتَابَةَ، فَالْوَلَاءُ لِبَنِي مُرَّةَ، وَهُوَ مُرَّةُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ ضُبَيْعَةَ بْنِ قَيْسٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدَّاهَا فَالْوَلَاءُ لِبَنِي سُلَيْمٍ، وَهُوَ مِنْ قَيْسِ عَيْلَانَ، فَعَلَى كِلَا الْأَمْرَيْنِ أَنَا قَيْسِيٌّ". فتح المغيث (4/ 296).

2 – انظر إلى: فتح المغيث (4/ 296).

3– انظر إلى: المصدر السابق (4/ 295)، وتدريب الراوي (2/ 851).

4– فتح المغيث (4/ 297).

5– انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 373–374)، وتدريب الراوي (2/ 850).

6– انظر إلى : الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/ 257).

أنسابهم دون اختلاط، ونكشف عن أسباب العلة والوهم بمعرفة هذا الفن، -أي بمعرفة ظاهر نسب الرواة من باطنها-.

ومعرفة هذا الفن مما يحتاج إليه - أي العلماء ومنهم أهل الحديث- فقد وَقع لكبار أهل الحَدِيث من ذلك أوهام[1].

قلت: فإن هذا النوع يكشف التدليس سواء كان قصداً أو بغير قصد؛ لأنه قد ينسب اسم أصل راوٍ من الرواة إلى بلدة، أو مكان ليس منها بخلاف باطنها، وهذه علة؛ لأنه أخطأ في نسبه، ويدخل في هذا التصحيف الذي يعد علة قادحة إن لم يتبين.

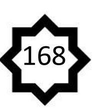
فهذا العلم يدعونا إلى البحث والتنقيب عن أحوال الرواة؛ للحكم على صحتها أو ضعفها؛ لأن عدم معرفة النسب -التي باطنها علي خلاف ظاهرها- يؤدى إلى عدم ضبط الراوي في الإسناد، فهوفن يدخل في الضبط الذي هو أصل في الصحة والضعف، وهو من شروط صحة الإسناد؛ فإن عدم ضبط الراوي سواء في النسب أو غيره إذا كان باطنه مخالفاً لظاهره، فهذه هي علة قادحة تقدح في الحديث وتنقله من المقبول إلى المردود ويتوقف الحكم عليه، إلا إذا تبين معرفة النسب الظاهر من الباطن.

وهذا يدخل في جهالة الراوي إذا لم يعرف نسبه الظاهر من الباطن؛ لأنه قد يبنى عليه أحكام، وقد يصنف في غير مكان وهو ليس منه.

ومن المهم معرفة أسباب النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها[2]؛لأنها تكشف الرواة في أنسابهم.

1- انظر إلى: المصدر السابق.

2- انظر إلى: اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (2/ 417) .





الفصل الرابع

العلة وعلاقتها بالأنواع من النوع التاسع والخمسين إلى النوع الخامس والستين

وفيه سبعة مباحث:-

- المبحث الأول- معرفة المبهمات.
- المبحث الثاني- معرفة تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها.
- المبحث الثالث- معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث.
- المبحث الرابع- معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات.
- المبحث الخامس- معرفة طبقات الرواة والعلماء.
- المبحث السادس- معرفة الموالي من الرواة والعلماء.
- المبحث السابع - معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.

المبحث الأول

معرفة المبهمات[1]

تعريفه: هو معرفة أسماء من أبهم* ذكره في الحديث من الرجال والنساء[2]، سواء كان في المتن، أو في الإسناد[3].

كيفية معرفته:

1- تعين وتسمية المبهم عند وروده، وروايته مصرحاً، في بعض الروايات سواء كان رجلاً أو امرأه، وهذا أوضح الطرق وأيسرها؛ لمعرفته.
2- التنصيص من أهل السير، على كثير منهم إن اتفقت الطرق على الإبهام.
3- الاستدلال بحديث أخر أسند فيه إلى الراوي المبهم[4].

ومن الجدير ذكره أن معرفة المبهمات من مباحث: الإسناد والمتن، كليهما.

فوائده:

1- زوال العلة ـ أي الجهالة ـ التي يرد الخبر بها.
2- معرفة الحديث المقبول من المردود الذي رواته مبهمين؛ للحكم على الأحاديث.
3- معرفته تساهم في التقليل من علل الاسانيد والمتون.
4- وبها ايضاً نتعرف من ورد الحديث بسببه، أو مناسبة ورود الحديث.
5- كما نستطيع أن نفقه الحديث أكثر إذا عرف المبهم في المتن.
6- المساهمة في تقليل الانقطاع في بعض الاسانيد.

1- هذا هو النوع التاسع والخمسون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث"(/375).

*فائدة: الْفرق بَين الْمُبْهم والمهمل: أَن الْمُبْهم لم يذكر لَهُ اسْم، والمهمل ذكر اسْمه مَعَ الِاشْتِبَاه، أو من سمي ولم يتميز. انظر إلى: اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (2/ 267).

2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 479).

3- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 853).

4- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 479)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(/ 125)، وفتح المغيث (4/ 299)، وتدريب الراوي (2/ 854).

أمثلة على المبهمات:

ذكر الإبهام إمَّا للاختصار، أَوْ للشك، أو نحو ذلك[1]، مثل: حدثني، أو أخبرني، رجل أو شيخ، أو فلان، أو عم، أو خال، أو أخ، أو ابن...إلخ[2].

1- حَدِيثُ ابنُ عَبَّاسٍﷺأَنَّ رجُلاً قَالَ: "يا رَسُوْلَ اللهِ! الحَجُّ كُلَّ عامٍ... الحديث "[3] وهذا الرجل هُوَ الأقرعُ ابنُ حابِسٍ فقد جاءت كلمة الرجل مبهم، لا يعرف اسمه، ولكن بعد التتبع والبحث والتنقيب بالتخريج فقد جاء في رواية أخرى من حديث ابن عباس التصريح باسمه.

2- حَدِيثُ أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ:" فِي ناسٍ مِنْ أصْحاب رسول اللهِ ﷺ مَرُّوا بِحيٍّ فَلَمْ يُضَيِّفُوهُمْ فلُدِغَ سيِّدُهُمْ فَرَقَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ بفاتِحةِ الكتابِ عَلَى ثلاثينَ شاةً...الحديث" [4]، والراقي هو الراوِي أبو سعيد الخدري[5].

3- حَدِيثُ أنسٍ: أَنَّ رَسوْلَ اللهِ ﷺرأى حَبْلاً مَمْدُوداً بَيْنَ سَارِيَتَيْنِ فِي المَسْجِدِ، فسألَ عَنْهُ فقالوا: فلانةُ تُصَلِّي فإذا غُلِبَتْ تَعَلَّقَتْ بِهِ[6]. قِيلَ: إنّها زَيْنَبُ بنتُ جَحْشٍ[7]زوجُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، وَقِيلَ: أختها حَمْنةُ بنتُ جَحْشٍ[8].

4- حَدِيثُ أمِّ عَطِيَّةَ: ماتَتْ إحدَى بناتِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: "اغْسِلْنَها بماءٍ وسِدْرٍ... الحَدِيْثَ"[9] فهِي زينب زوجة أبي العاصِ بنِ الربيع أكبر بناتهﷺ ، وإن كان قد قيل أكبرهن رقية[10].

1- فتح المغيث (4/ 298)

2- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 855)، ونزهة النظر في توضيح نخبة (/ 125) قفو الأثر في صفوة علوم الأثر (/ 83)، ولا تقتصر ذكر الألفاظ على الرجال بل على النساء أيضاً.

3- أخرجه أحمد في مسنده،(370/1)، حديث رقم3510، عن ابن عباس، بلفظه، واسناده صحيح؛ لأن رواته ثقات.

4- أخرجه الترمذي في سننه، (399/4)، حديث رقم (2064) عن أبي سعيد الخدري، بلفظه وأعقبه الترمذي بقوله: "حسن صحيح".

5- انظر على فتح المغيث (301/4).

6 - أخرجه أحمد في مسنده، (204/3)، حديث رقم 13121، عن أنس، بلفظه، واسناده صحيح؛ لأن رواته ثقات.

7- أخرجه النسائي في سننه، (218/3)، حديث رقم 1643، عن أنس، صرح فيه أنه لزينب، واسناده صحيح؛ لأن رواته ثقات.

8- أخرجه أحمد في مسنده، (184/3)، حديث رقم 12915، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، صرح فيه أنه لحمنة، واسناده صحيح؛ لأن رواته ثقات.

9 - أخرجه النسائي في سننه، (30/4)، حديث رقم 1885، عن أم عطية، بلفظه. واسناده صحيح؛ لأن رواته ثقات.

10- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 481).

5- حَدِيثُ سُبَيْعَةَ الأسلميِّةَ أنها ولدت بعد وفاة زوجها بليالٍ[1]، وزوجها هو: سَعْدُ بنُ خَوْلَةَ[2].

6- ابنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الأَعْمَى لا المُؤَذِّنُ: فقد جاء في الأحاديث اسمُهُ عَبْدُ اللهِ بنُ زائدةَ، وقال السيوطي: ابن زائد[3]، وَقِيلَ: عَمْرو بنُ قَيْسٍ، وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ. وأُمُّ مَكْتُومٍ اسمُها: عاتِكَةُ بنتُ عَبْدِ اللهِ[4].

العلة وعلاقتها بمعرفة المبهمات

لا تقبل رواية المبهم الذى لم يسم؛ لعدم معرفة عينه، وذلك يعد علة قادحة[5].

إن عدم معرفة عدالة الراوي في الحديث الصحيح يعد علة قادحة؛ لأنه من شروط الصحيح، ما لم يعرف عدالته فيكون إبهام المبهم علة؛ لأنه فقد شرطاً – اتصال السند – من شروط القبول الخمسة[6].

قلت: وقد يكون إبهام في المتن والسند وإبهام المتن علة غير قادحة، وإبهام السند علة قد تكون قادحة إذا خرجنا الحديث وجمعنا طرقه ولم يسم اسمه وبقى على إبهامه؛ لأن جهالته حينئذٍ تعد علة قادحة خفية تعمل على رد الحديث، وقد لا تكون قادحة إذا خرجناه وجمعنا طرقه وبان اسمه، أو وجدنا له متابعاً مثله في القوة أو أزيد منه.

1 – أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب: الطلاق، باب (38) ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾ سورة الطلاق: 4،(57/7)، حديث رقم 5320، عن المسورو بن مخرمة، بلفظه، وكذلك أخرجه مسلم في صحيحه (1122/2)، حديث رقم (1485)، عن ابن عباس، بلفظه.

2- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 483).

3- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 859).

4- معرفة أنواع علوم الحديث(/ 482).

5 انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/ 97).

6-التي هي: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، وعدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة، والعاضد عند الاحتجاج إليه. انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 12)، وفتح المغيث (1/ 28-30)، وتدريب الراوي (1/ 62)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (1/95-96)، والقول الحثيث في المقبول من الحديث، للدكتور محمد نجم (/18).

قال ابن حجر: "لا يُقْبَلُ حديثُ المُبْهَم [من الرواة] ما لم يُسَمَّ، لأن شرط قبول الخبر[أو الحديث الصحيح] عدالة رواته، [وبإبهامه يَنْتَفِي تحقق الْعَدَالَة وظنها][1]. ومَنْ أبهم اسمه لا يعرف عينه؛ فكيف عدالته"[2]قلت: وفائدة البحث عن المبهم هو زوال الجهالة التي يرد الخبر معها، والجهالة علة[3]، كما انها تعد من الانقطاع في السند على رأى بعض المحدثين.

ولو جمعنا طرق الحديث، ولم نجد متابعاً للمبهم، أو وجدناه مسمى في بعض الطرق، إلا أنه لم يكن ثقة أو صدوقاً أو نحوهما، فإن المبهم ولو سمى اسمه وكان كذلك، فإن هذا يعد علة قادحة يرد بها الحديث. أما إذا سمى اسمه ووجدناه ثقة أو صدوقاً أو نحوهما، فإن الإبهام يعد علة، إلا أنها غير قادحة حينئذٍ؛ لأنها قد زالت بتسميته وبيان أنه ثقة أو صدوق.

وكذلك عدم قبول خبره ولو أبهم بلفظ التعديل، كأَنْ يقول الراوي عنه: أَخْبَرَني الثِّقُة؛ لأنَّهُ قد يكون ثقةً عندَه مجروحاً عندَ غيرِه[4].

قال الصنعاني:"...ولا يقبل توثيقه مبهماً..."[5].

وقيل بقبوله[6]، ولكن قلت بعدم قبوله إلا بعد البحث والتتبع والتثبت بجمع الطرق عنه فيتبن بذلك الحكم على الحديث. ومعرفة المبهمات يفيد في معرفة الحكم من الحديث الصحيح أو الضعيف[7]. وقال السيوطي :"وإن كان المبهم في الإسناد فمعرفته تفيد ثقته، أو ضعفه، ليحكم للحديث بالصحة أو غيرها"[8]، أي بالضعف.

قلت: وقد توجد علتان قادحتان في حديث ما، إذا سأل الراوي المبهم عن حكم في حديث عارضه حديث آخر، ولم يسم اسم المبهم، وتبين أن حديث المبهم منسوخ. وقد يكون المبهم ـ

1- اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (2/ 138).

2- انظر إلى :نزهة النظر في توضيح نخبة (/ 125)، وقال السخاوى: " المبهم ومجهول العين حكمهما واحد بالنظر إلى عدم معرفة عين الشخص". فتح المغيث (4/ 298).

3- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 298).

4- انظر إلى: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر(4/ 723)، ونزهة النظر في توضيح نخبة (/ 125).

5- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (2/ 112).

6- انظر إلى: قفو الأثر في صفوة علوم الأثر(/ 84)، واليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (2/ 140).

7- انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/ 236).

8- تدريب الراوي (2/ 854).

الراوي ـ سَائلًا عن حكم عارضه حَدِيث آخر، بمعرفته فيستفيد بمعرفة الناسخ والمنسوخ من الأحاديث إذا تعين وعرف زمن إسلام ذلك الصحابي، لأن عدم معرفته – أي الناسخ من المنسوخ – علة قادحة؛ لأنه قد تبنى عليه أحكام شرعية[1].

قلت: وقد تكون هناك علة قادحة واحدة، إذا عنعن المبهم، وبعد معرفة اسمه تبين أنه ثقة أو صدوق مدلس، ممن لا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالسماع.

فإذا قال رجل: حَدثني فلان، فإن عنعنَ الرجلُ المبهمُ لَم يُحكَمْ عليه بالاتصالِ؛ لاحتمال أن يكونَ ذلِك المبهَم مدلِساً، والتدليس علة[2].

1- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 298)، وتدريب الراوي (2/ 854).

2- انظر إلى: النكت الوفية بما في شرح الألفية (1/ 386).



المبحث الثاني

معرفة تواريخ الرواة[1]

تعريفه:

هي معرفة وفيات الصحابة، والتابعين ومن بعدهم من المحدثين والعلماء ومواليدهم، ومقادِير أعمارهم، ونحوِ ذلك[2].

قال النووي: "هو فن مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه، وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر في التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين"[3]، وكذا نقله السيوطي[4].

قال السخاوى:" وحقيقة التاريخ: التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معانٍ حسنة مع تعديل وتجريح، ونحو ذلك"[5].

وقال أيضاً:" وهو فن عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يستغنى عنه ولا يعتنى بأعم منه، خصوصاً ما هو القصد الأعظم منه، وهو البحث عن الرواة والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم؛ لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام الهادي من الضلالة والمبصر من العمى والجهالة، والنقلة"[6].

ومن الجدير ذكره أن تواريخ الرواة من مباحث الإسناد.

1- هذا هو النوع الستون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث" (/380).

2 - معرفة أنواع علوم الحديث (/ 484).

3- التقريب والتيسير (/ 117).

4 - انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 866).

5- فتح المغيث(4/ 305).

6- المصدر السابق (4/ 307).

فوائده:

1- به نعرف رواية السابق واللاحق من الرواة .

2- يسهل التاريخ معرفة تلاميذ كل راوٍ وشيوخه.

3- نتعرف أعمارهم وميلادهم ووفياتهم، والمعمرين منهم .

4- بالتاريخ نفقه من سمع من المختلط قبل اختلاطه أو بعده.

5- وبه أيضاً نعرف متى وقع الاختلاط، ومتى قبل الراوي المختلط،أو غيره التلقين من غيره،

6- وأيضاً به نتعرف رحلات الراوي، ومتى بدأ التحمل، ومتي بدأ بالأداء، ومتي توقف عن التحديث.

7- إن معرفة تواريخ الرواة "يفيد فِي علم النّسخ وكشف التَّدْلِيس] وخاصة تدليس الشيوخ[، ويبطل الدعوى الكاذبة"[1].

8- وكذلك تعرف مراحل حياته، ومصنفات كل مرحلة ونشاطه فيها.

9- وكذا سيرته، ومعاصروه وما يتعلق به.

وإن تمييز تاريخ وَفَاة الْعلمَاء ومعرفتهم فَمن بعدهم، بل وَسَائِر الروَاة، أمر مهم، فهُوَ فن جليل يتَعَيَّن مَعْرفَته على الْمُحدثين خُصُوصاً، وسائر العلماء عموماً[2].

إن معرفة تواريخُ الرُّواة من حيث الولادةً والوفاةً وسن الراوي حين روايته أمر مهم مفيد؛ لأنه يدخل في الضبط فبينهُما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ والتاريخُ هو التعريفُ بوقتٍ، يُضبَطُ به ما يراد ضبطه من نحوِ ولادةٍ ووفاةٍ[3].

1- رسوم التحديث في علوم الحديث (/ 202).

2- انظر إلى: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/ 314).

3- انظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (2/ 302).

أهمية معرفة تواريخ الرواة واهتمام العلماء في معرفتها:

"إن علم التاريخ هو مرآة الزمان لمن تدبر ومشكاة أنوار يطلع بها على تجارب الأمم من أمعن النظر وتفكر"[1]، أي في هذا الفن.

ومن أهم العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبوية – أي معرفة متونها، وصحيحها، وحسنها، وضعيفها، ومتصلها، ومرسلها – ومعرفة علم الأسانيد – أي معرفة حال رواتها، وصفاتهم المعتبرة، وضبط أنسابهم، ومواليدهم، ووفياتهم، وجرحهم، وتعديلهم –[2].

وإن من الأهمية بمكان معرفَة تواريخ مواليدهم ووفياتهم وَيتَعَيَّن الاعتناء بِهِ؛ ليعرف اتِّصَال الحَدِيث وانقطاعه، وبمعرفتها يحصل الْأَمْن من دَعْوَى الْمُدَّعِي للقاء بَعضهم وهو فِي نفس الْأَمر لَيْسَ كَذَلِك، ومعرفة التاريخ له مَنَافع عَظِيمَة، وفوائده جليلة[3].

فقد يكون الحكم على الحديث بالانقطاع من إحدى أربع جهات منها :أن يعلم من تاريخ الراوي والمروي عنه أنه لم يسمع منه[4].

ونقل ابن الصلاح عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الحُمَيْدِيِّ قوله:" ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديمُ التَّهَمُّمِ بها: العلل، وأحسن كتاب وضع فِيهِ كتابُ الدَّارَقُطْنِيِّ ؛ والمؤتَلِفُ والمُخْتلِفُ، وأحسَنُ كتاب وضع فِيهِ كتاب ابنِ مَاكُولَاءَ ؛ ووفيات الشيوخ، وليس فيه كتاب"[5].

إن الرواة هم الحلقة والوساطة بيننا وبين النبيﷺ، والروابط في تَحْقِيق ما أَوجبه وَسنه، فكان التعريف بهم ــأي معرفة تواريخ الرواة ــ مِنَ الْوَاجِبَاتِ التي يجب الاعتناء بها، والتشريف بتراجمهم من المهمات؛ وَلِذَا قَامَ بِهِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيث العلماء وأخص منهم أهل الحديث، بل نجوم الهدى، ورجوم العدى[6].

1- فوات الوفيات (1/ 57).
2- انظر إلى: المقترب في بيان المضطرب (/ 11-12).
3 – انظر إلى: اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (2/ 346).
4- انظر إلى: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (2/26- 27).
5- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 485).
6 – انظر إلى: فتح المغيث (4/ 307).

وقال الخطيب البغدادي نقلاً وعبد الرحمن بن مهدي: "ما كتاب بعد كتاب الله أنفع من موطأ مالك، ثم الكتب المتعلقة بعلل الحديث[1]... ثم تواريخ المحدثين وكلامهم في أحوال الرواة"[2].

قلت: إن الأهمية الأولى لضبط تواريخ الرواة هي في معرفة ما في سند الحديث من انقطاع أو عضل أو تدليس أو إرسال ظاهر أو خفي، إلا أن هناك فوائد عظيمة وأهمية أخرى من معرفة تواريخ الوفيات؛ إذ تفيد في تمييز المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق من الأسماء والأنساب.

ومما كان الحفاظ عليه من أهل الحديث كثيراً وجعل العناية إليه هو التثبت من تاريخ وفيات الصحابة والمحدثين؛ خوفاً من المدلسين، ولذلك قال بعضهم: إذا اتهمتم أحداً في أخذ أو في رواية فاحسبوا سنه وسنة وفاة من ذكر؛ فبذلك يتبين هل أدركه أم لا.

قال السخاوى: "وفي المتون أيضاً من ذلك الكثير ــ كأول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة، وأول ما نزل من القرآن كذا؛ وكقوله عن يوم الاثنين: ذاك يوم ولدت فيه. وكان آخر الأمرين من النبي ﷺترك الوضوء مما مست النار، وقول عائشة: إنه ﷺقبل فتح مكة إذا لم ينزل لم يغتسل ثم اغتسل بعد وأمر به ورأيته قبل أن يموت بعام أو قبل أن يقبض بشهر وكنا نفعل كذا حتى قدمنا الحبشة، ونهى يوم خيبر عن كذا"[3].

1- "فمنها كتاب أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وأبي علي الحافظ النيسابوري وأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، وكتاب التمييز لمسلم بن الحجاج القشيري". الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 186).

2- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 186).

3- فتح المغيث (4/ 309).



لذلك كان من الأهمية التثبت والتحري، مما أدى إلى استفادة المحدثين من معرفة وفيات الرواة في نقد الأسانيد، ومما يدل على ذلك ما يلي[1]:

1- نقل الخطيب البغدادي من طريق الأوزاعى قوله: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"[2].

2- ونقل الخطيب عن أحمد بن أبى الحواري عن حفص بن غياث قوله: " إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين ، يَعْنِي: احْسِبُوا سِنَّهُ وَسَنَّ من كتب عنه ، وإذا أخبر الراوي عن نفسه بأمر مستحيل سقطت روايته" [3].

3- ونقل السخاوى عن إسماعيل بن عياش: " أنه سأل رجلاً اختباراً، أي سنة كتبت عن خالد ابن معدان؟ فقال: سنة ثلاث عشرة، يعني: ومائة، فقال له: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بعد موته بسبع سنين!"[4].

4- روى الخطيب البغدادي بإسناده فقال:"...قدم أبو حذيفة البخاري مكة وجعل يروى عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَابْنِ طَاوُسٍ فَقِيلَ لِسُفْيَانَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ قَدِمَ يَرْوِي عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ فَقَالَ: سَلُوهُ فِي أَيِّ سَنَةٍ سَمِعَ؟ قَالَ: فَسَأَلُوهُ فَأَخْبَرَ أَنَّهُ سَمِعَ فِيَ سَنَةِ كَذَا. فَقَالَ سُفْيَانُ: سُبْحَانَ اللَّهِ مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ قَبْلَ مَوْلِدِهِ بِسَنَتَيْنِ "[5].

5- إن الإمام أحمد بن حنبل سأل الحسن بن ربيع عن وفاة عبد الله بن المبارك في أي سنة مات؟ فأجاب، ثم قيل له ما تريد بهذا؟ فقال أريد الكذابين[6].

1- علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع (/215 -216).

2- الكفاية في علم الرواية (/ 119)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (2/ 713)، والمقنع في علوم الحديث (2/ 644)، وفتح المغيث (4/ 308)، وشرح التبصرة والتذكرة (2/ 294)، وتاريخ دمشق (1/ 54)، والكامل لابن عدي (1/ 84).رسوم التحديث في علوم الحديث (/ 202).

3- الكفاية في علم الرواية (/119)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (2/ 713)، وفتح المغيث (4/ 308)، والمقنع في علوم الحديث (2/ 644).

4- فتح المغيث (4/ 307)، والمقنع في علوم الحديث (2/ 644).

5- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 199).

6- انظر إلى: المصدر السابق، وتاريخ دمشق (1/ 55).

6- روى الخطيب البغدادي عن أبي علي الحافظ قوله: " لما حدث عبد الله بن إسحاق الكرماني عن محمد بن أبي يعقوب، أتيته فسألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة إحدى وخمسين ومائتين، فقلت له: مات محمد بن أبي يعقوب قبل أن تولد بتسع سنين، فأعلمه، ونقل أيضاً عن الحاكم قوله: ولما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكسي، وحدث عن عبد بن حميد، سألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين، فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة "[1].

العلة وعلاقتها بمعرفة تواريخ الرواة

إن العلاقة بين علم العلل ومعرفة تواريخ الرواة علاقة قوية موضحة عن العلل؛ فمعرفة التواريخ جزء من أسباب العلة.

قلت: إن معرفة الإسناد بالصحة والضعف من معرفة تواريخ الرواة، فإذا كانت تواريخ الرواة غير صحيحة، فإن ذلك يؤدى إلى الضعف في الحديث، وقد يكون ذلك علة قادحة أو غير قادحة.

وإن السقط من الْإِسْنَاد قد يكون وَاضحاً يشترك فِي معرفته الْكثير وَلا يخفى عليهم؛ لكَون الرَّاوِي روى عَمَّن لم يعاصره أَو عاصره وَلم يلقه وَهَذَا يدْرك بِعَدَمِ التلاقي، وَمن ثمَّ احْتَاجَ المحدثون إِلَى معرفَة تَارِيخ مواليد الروَاة ووفياتهم وسماعهم وارتحالهم وَغير ذَلِك من أَحْوَالهم.

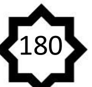
وَقد يكون خفِياً يخْتَص بمعرفته الْأَئِمَّة الحذاق المطلعون على طرق الحَدِيث وعللها وَقَلِيل مَا هم[2].

قلت: معرفة تواريخ الرواة يكشف أنواع العلل من الانقطاع، والإعضال، والتدليس والإرسال...إلخ.

وإن تبيين تواريخ الرواة من الوفيات والولادات يساعد في الكشف على معرفة ما في السند من انقطاع، أو عضل، أو تدليس، أو إرسال ظاهر، أو خفى الذي يعد من العلل القادحة؛

1 الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 132).

2- انظر إلى: قفو الأثر في صفوة علوم الأثر (/ 70-71).



للوقوف بـه علـى أن الراوي مثلاً لم يعاصـر من روى عنـه أو عاصـره، ولكن لـم يلقه؛ لكونـه في غير بلده وهو لم يرحل إليها[1].

قال العراقي: "الحكمة في وضع أهل الحديث التاريخ لوفاة الرواة، ومواليدهم، وتواريخ السماع، وتاريخ قدوم فلان مثلاً البلد الفلاني؛ ليختبروا بذلك من لم يعلموا صحة دعواه "[2].

وقال السخاوى "...وكون الراوي [حدث أو روى]عن بعض المختلطين، سمع منه قبل اختلاطه، ونحو ذلك، وربما يتبين به التصحيف في الأنساب [من خلال معرفة تواريخ الرواة]"[3].

قلت: فبمعرفة تواريخ الرواة نكشف عن العلل منها: الاختلاط من الراوي سواء أكانت الرواية قبل الاختلاط أم بعد الاختلاط، ومعرفة تواريخ الرواة تدل على صحة الرواية وصدقها من كذبها أي تكشف العلة.

فإن وجد اختلاف في الروايات فيكون الترجيحِ وَجه من وجوهه الْمتعَلقة بِالْمتنِ أَو بِالْإِسنادِ إِن أمكن ثم التوَقف عَن الْعَمَل بِكُل وَاحِد مِنْهُمَا إِن لم يُمكن هَذَا وَأَن يطْلب التَّارِيخ أَولاً في مختلف الحديث، فَإِن لم يُوجد طلب الْجمع أو الترجيح فَإِن لم يُمكن ترك الْعَمَل بهما[4].

قلت: إن معرفة تواريخ الرواة ـ أي المواليد والوفيات ــ يؤدى إلى التمييز بين الرواة في طبقاتهم ومعرفة أسمائهم من شيوخهم وتلاميذهم، فالعلة تكون في عدم التمييز بين الرواة، وعدم معرفتهم، فتكون قادحة أو غير قادحة ظاهرة أو خفية.

قال ابن جماعة (ت: 733هـ):"فإن معرفة طبقات الرواة أمر مهم في الحكم على الحديث؛ لأن الناظر فِيهِ يحْتَاج إِلَى معرفَة المواليد والوفيات ليتأكد من الاتصال وَمن رووا عَنهُ وروى عنهم"[5].

1- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 309).
2- شرح التبصرة والتذكرة (2/ 294).
3- فتح المغيث(4/ 309).
4- انظر إلى: ققو الأثر في صفوة علوم الأثر (/ 66).
5- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ 115).

إن تمييز طبقات النَّاس من الروَاة والعلماء، أَمر مهم قد افتضح بسبب الْجهل به جمَاعَة من المؤلفين. وينشأ عن النّظر فِيهِ معرفَة المواليد والوفيات غَالِباً ومن رووا عَنهُ وروى عنهم، ويزول بِهِ الإشكال عَن المشتركين في التسمِية، إِذا كان بين طبقتين، حيث يحصل التَّمْيِيز بينهما، وكذا إن كانا من طبقة واحدة فإنه تارة يزول بتغاير من روى عنهما وتارة بشيوخهما، نعم إن اشتركا فيهما معاً فهو المشكل ، فلا يميز ذلك إلا أهل النقد والمعرفة[1].

قلت: أصل علم تواريخ الرواة يتبين باتصال الحديث من انقطاعه فإذا كان متصلاً يكون الحديث في حكم الصحة –مقبولاً –، أما اذا كان منقطعاً فيكون الحديث في حكم الضعف –مردوداً– ؛ لأن الانقطاع علة قادحة وهو عدم الملاقاة بين الراوي والمروى.

وقد يقع الانقطاع وسقوط الراوي بكون عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه إما بعدم المعاصرة، أَو عدم الاجتماع والإجازة عَنهُ بِحكم علم التَّارِيخ الْمُبين لمواليد الروَاة ووفياتهم وتعيين أوقات طلبهم وارتحالهم، وَبِهَذَا صَار علم التَّارِيخ أصلاً وعمدة عِنْد الْمُحدثين[2]، ولا بد من وجوب تقدِيم الاهتمام مَعَ غيره من علوم الحَدِيث. وبمعرفته يظهر الْخلَل في مدعى اللِّقَاء، ويتبين بِهِ الانقطاع ونحوه غالباً، وفيه كتب كَثِيرَة[3].

قلت: وبمعرفة تواريخ الرواة يكشف التدليس والمدلسون التي تعد علة في الأحاديث الصحيحة في السند والمتن ويبطل الكذب الذى يعد علة قادحة، وكذلك يبين العلم بالناسخ والمنسوخ الذى يعد من العلل القادحة إذا لم تتم معرفته.

يقول ابن حجر: "إن الْمُعَلل [أي الحديث الذي يحتوى على علة] أَن يروي عَمَّن لم يجْتَمع بِهِ، إِمَّا بطرِيق التارِيخ كمن تتقدم وَفَاته عَن مِيلَاد من يروي عَنهُ[4]، وهذه تعد من العلل القادحة.

---

1 – انظر إلى: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/ 313).

2 – انظر إلى: مقدمة في أصول الحديث (/ 45).

3 – انظر إلى: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/ 314).

4–انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 746)، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (2/ 208).

"وَقد اسْتشْكل بعض الْعلمَاء ذَلِك فَقَالَ إِن التقارن بَين المتنافيين لا يتصور فِي كَلَام الشَّارِع لأنه تناقض لَا يَلِيق بمنصبه بل لَا بُد أَن يكون أَحدهمَا متأخراً، إِلَّا أَنه رُبمَا جهل التَّارِيخ"[1].

قلت: بمعرفة التاريخ يتم درء التعارض في الحديثين الذي قد يعد علة قادحة، أو غير قادحة عند تعذر الجمع؛ وذلك لأنه:

1- "أحد الطّرق الَّتِي يعلم بهَا النّسخ فِي أحد الْخَبَرَيْنِ المتعارضين اللَّذين تعذر الْجمع بَينهمَا.

2- طَرِيق لمعْرِفَة مَا يُؤْخَذ بِهِ من أَحَادِيث الثِّقَات الَّذين لحقهم الِاخْتِلَاط مِمَّا لَا يُؤْخَذ بِهِ.

3- به تتم معرفَة من حدث عَمَّن لم يلقه إِمَّا لكَونه كذب، أَو دلّس، أَو أرسل، وَفِي ذَلِك معرفَة مَا فِي السَّنَد من انْقِطَاع، أَو إعضال، أَو تَدْلِيس، ولَا يخفي أن من المهم عِنْد الْمُحدث معرفَة كَون الرَّاوِي لم يعاصر من روى عَنهُ، أَو عاصره، وَلكنه لم يلقه؛ لِكَوْنِهِمَا من بلدين مُخْتَلفين، وَلم يدْخل أَحدهمَا بلد الآخر وَلَا التقيا فِي حج وَغَيره، مَعَ أنه لَيست مِنْهُ إجَازَة أَو نَحْوهَا"[2].

ومعرفة تواريخ الرواة يكشف كذب الرواة والناقلين؛ لأن الكذب يعد علة من العلل القادحة في الأحاديث التي تحيله من المقبول إلى المردود.

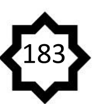
قال السَنَّيْكِيُّ (ت 926 هـ) "وفائدته[أي من فائدة العلم بمعرفة تواريخ الرواة] معرفةُ كذبِ الكذابين"[3].

معرفة تواريخ الرواة تكشف العلل الخفية في أحاديث الثقات الصحيحة، وغيرها من ناحية أحد شروطه وهما الضبط والعدالة.

1-توجيه النظر إلى أصول الأثر (1/ 543).

2- انظر إلى: توجيه النظر إلى أصول الأثر (1/ 286-287).

3- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (2/ 302).



وقال أيضاً: "ووضعوا التاريخ؛ ليختبروا به من جهلوا حاله صدقا وعدالة، لما كذبا ذووه أي: أصحاب الكذب حتى بان ـ أي ظهر به كذبهم ــ، لما حسبنا سنهم وسن من زعموا لقيهم له"[1].

ويكون السقط من الإسناد واضحاً، فقد يحصل الاشتراك في معرفته ككون الراوي مثلاً لم يعاصر من روى عنه أو يكون خفياً، فلا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد، فالأول وهو الواضح يدرك بعدم التلاقي بين الراوي وشيخه بكونه لم يدرك عصره أو أدركه لكنهما لم يجتمعا، وليست له منه إجازة ولا وجادة، ومن ثم احتيج إلى التاريخ؛ لتضمنه تحرير مواليد الرواة، ووفياتهم، وأوقات طلبهم، وارتحالهم. وقد افتضح أقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم[2].

"وما قالَهُ أهلُ الحديثِ أوضحَ وأشهرَ، والنسخُ [معرفة الناسخ من المنسوخ]لا يُصارُ إليهِ بالاجتهادِ والرأيِ، وإنَّمَا يُصارُ إليهِ عندَ معرفةِ التأريخِ"[3]. كما قال ذلك أهل الحديث

معرفة الوفيات والولادات:

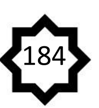
وعن طريق هذه المعرفة – مضافاً إليها غيرها من الطرق – يتأكد الناقد من السماع والمعاصرة أو ينفيهما. وتجد هذه المعرفة مبثوثة في كتب العلل. قال ابن رجب نقلاً عن ابن المديني قوله: "مات أيوب سنة إحدى وثلاثين في الطاعون، ومات يونس سنة تسع وثلاثين، ومات إبراهيم النخعي سنة خمس وتسعين، وقتل ابن جبير سنة خمس وتسعين، وفيها مات الحجاج، وهكذا، ومعرفة الولادات جانب آخر يحدد اللقاء وفترته بين الراوين، فعندما يأتي حديث يرويه عبد الجبار بن وائل عن أبيه، نجد النقاد يقولون: عبد الجبار لم يدرك أباه، ولد بعد وفاة أبيه"[4].

1- المصدر السابق (2/202- 303).

2- انظر إلى: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ 84).

3 - شرح التبصرة والتذكرة (2/ 99).

4- شرح علل الترمذي (1/ 135-136).



وقال الخليلي الحافظ: "ثم يعرف التواريخ وعمر العلماء؛ حتى يعرف من أدرك ممن لم يدرك ويعرف التدليس للشيوخ"[1].والوهم قد يدخل في تواريخ الرواة فيحصل الاختلاف[2]

1- الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1/ 408).

2- انظر إلى: تاريخ بغداد (1/ 474).

المبحث الثالث

معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث[1]

تعريفه:

قال ابن الصلاح: "هذا من أجل نوع وأفخمه، فإنه المرقاة[2] إلى معرفة صحة الحديث وسقمه، [أي معرفة المقبول من المردود]، ولأهل المعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة، منها ما أفرد في الضعفاء[3]، ومنها في الثقات فحسب[4]، ومنها ما جمع فيه بين الثقات، والضعفاء[5]"[6].

قال ابن كثير:" وهذا الفن من أهم العلوم، وأعلامها، وأنفعها؛ إذ إنه تعرف صحة سند الحديث من ضعفه [وبذلك نحكم على الحديث]، وقد صنف الناس في ذلك قديماً وحديثاً كتباً كثيرة[7].

وقال النووي:" فبه يعرف الصحيح والضعيف، وفيه تصانيف كثيرة لأئمة الحديث"[8].

قال ابن دقيق العيد: "وهو من الأسباب والعلوم الضرورية فِي هذا الفن؛ إذ به يزول مَا لَا يحتج من الأحاديث"[9].

1- هذا هو النوع الحادي والستون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث" (/ 387).

2 – يعني السلم الذي يتوصل به إلى فصل الصحيح من الضعيف، ومعرفة المقبول من المردود.

شرح ألفية العراقي – عبد الكريم الخضير (56/ 11).

3- مثل: كتاب الضعفاء للبخاري، والضعفاء للنسائي، والضعفاء للعقيلي، وغيرها.

4- مثل: كتاب الثقات لأبي حاتم بن حبان.

5- كتاريخ البخاري، وتاريخ ابن أبي خيثمة وما أغزر فوائده، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي.

6- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 387 -388).

7- اختصار علوم الحديث (/ 242-243). وقال أيضاً: "ومن أنفعها كتاب ابن أبي حاتم. ولابن حِبَّان كتابان نافعان: أحدهما في الثقات، والآخر في الضعفاء. وكتاب الكامل لابن عدي. والتواريخ المشهورة، ومن أجلها: تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر الخطيب، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وتهذيب الكمال للمزي، وميزان الاعتدال للذهبي. يقول ابن كثير :وقد جمعت بينهما. وزدت في تحرير الجرح والتعديل عليهما، في كتاب، وسميته " التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل ". وهو من أنفع شيء للفقيه البارع، وكذلك للمحدث".

8- التقريب والتيسير (120/1).

9- الاقتراح في بيان الاصطلاح (/ 57) ذكره في معرفة الضعفاء.

قال العراقي:" فهوَ من أجلِّ أنواعِ الحديثِ، فإنَّهُ المِرْقَاةُ إلى التفرقةِ بينَ صحيحِ الحديثِ وسقيمهِ"(1).

وقال السخاوى: " وكان الأنسب أن يضم- أي معرفة الثقات والضعفاء - لمراتب الجرح والتعديل مع القول في اشتراط بيان سببهما أو أحدهما، وكون المعتمد عدمه من العالم بأسبابهما، وفي التعديل على الإبهام والبدعة التي يجرح بها"(2).

ومن الجدير ذكره أن معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث من مباحث الإسناد.

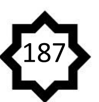
فوائده:

1- من خلال معرفته نستطيع الحكم على سند الحديث قبولاً أو رداً.
2- نفهم رتبة كل منهم، من خلال المصنفات الخاصة بهم.
3- متابعة أدوار التأليف في الثقات والضعفاء وطبقاتهم .
4- نتعرف من يحتاج منهم إلى متابع، ومن يقبل تفرده، ونحو ذلك.
5- معرفة أول المتحدثين في الجرح والتعديل، وكذا المتشدد والمتساهل والمعتدل، والدليل على جواز الجرح.

أقوال الأئمة في معرفة الثقات والضعفاء:

قال السخاوى: "تكلم في الرجال - كما قاله الذهبي - جماعة من الصحابة، ثم من التابعين كالشعبي وابن سيرين، ولكنه في التابعين، أي: بالنسبة لمن بعدهم بقلة؛ لقلة الضعف في متبوعيهم؛ إذ أكثرهم صحابة عدول، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في زمن الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد، بعد الواحد؛ كالحارث الأعور والمختار الكذاب، فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء، الذين ضعفوا غالباً من قبل تحملهم وضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيراً، ولهم غلط ؛ كأبي هارون العبدي، [ومن هنا جاء العلم بمعرفة الثقات من الضعفاء والتمييز بينهم في الضبط والعدالة؛ للحكم على الحديث] فلما كان

1- شرح التبصرة والتذكرة (2/ 324).
2- فتح المغيث (4/ 347-348).



عند آخر عصر التابعين – وهو حدود الخمسين ومائة – تكلم في التوثيق والتضعيف طائفة من الأئمة"[1].

قلت: وبناءً على ذلك فإن معرفة الثقات والضعفاء يدخل في الجرح والتعديل؛ لأن ذلك يحتاج إلى تتبع الرواة ومعرفة أقوال العلماء والنقاد للحكم على الرجال بالتوثيق أو الحكم عليهم بالتضعيف.

ولأهمية هذا العلم وخطره قال ابن دقيق العيد: "أَعْرَاض الْمُسلمين حُفْرَة من حفر النَّار، وقف على شفيرها طَائِفَتَانِ من النَّاس المحدثون والحكام"[2].

لذلك روى الخطيب البغدادي عن سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قولهَ: "لا يحدث عن النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا الثقات"[3].

وجوز الجرح والتعديل صيانة للشريعة وَذَبَّاً عنها[4]، فجاء الدليل من عند الله ﷻ، لذلك أوجب الله الكشف والتبين عند خبر الفاسق بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[5]. وقال النبي ﷺ في الجرح: "بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ ...الحديث"[6]. وفي التعديل: " إِنَّ عَبْدَ اللهِ رَجُلٌ صَالِحٌ...الحديث"[7]، إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة.

ولذا استثنوا هذا من الغيبة المحرمة، وأجمع المسلمون على جواز الجرح والتعديل، بل عد من الواجبات للحاجة إليه، ومن صرح بذلك النووي، والعز بن عبد السلام، فإن القدح في الرواة واجب؛ لما فيه من إثبات الشرع، ولما على الناس في ترك ذلك من الضرر في التحريم والتحليل وغيرهما من الأحكام، وكذلك كل خبر يجوز الشرع الاعتماد عليه والرجوع إليه، وجرح

1- فتح المغيث (4/ 352).
2- الاقتراح في بيان الاصطلاح (/ 61).
3- الكفاية في علم الرواية (/ 32).
4- تدريب الراوي(2/ 891).
5- سورة الحجرات: 6.
6- أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب: الآداب، باب(82) المداراة مع الناس،(31/8)، حديث رقم 6131. وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب: البر والصلة والآداب، باب(22) مدارة من يتقى فحشه،(2003/4)، حديث رقم 2591.
7- أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب: أصحاب النبيﷺ، باب (20) مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ،(25/5) حديث رقم3740.

الشهود واجب عند الحكام عند المصلحة؛ لحفظ الحقوق من الدماء، والأموال، والأعراض، والأنساب، وسائر الحقوق[1].

قال ابن أبى حاتم: "[علم معرفة الثقات والضعفاء] -الذي يدخل في - علم الجرح والتعديل هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة، وتعديلهم بألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ، وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث، ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات، مع أنه فرع عظيم، والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وجوز ذلك تورعاً وصوناً للشريعة لا طعناً في الناس، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة، والتثبيت في أمر الدين أولى من التثبيت في الحقوق والأموال، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك"[2].

ولا يكون الكلام في جرح الرجال أو نقدهم إذا كانت على وجه النصيحة "سواء كانت النصيحة خاصة أو عامة "[3]، لله ولرسوله ولكتابه والمؤمنين: بغيبة، "وهو حق واجب"[4]، بل يُثاب بتعاطي ذلك إذا قصد به ذلك التحري، والتثبت، والتأكد، للتمييز بين الصحيح والسقيم وهذا يدخل ضمن الحفاظ على شريعته.

ومثال ذلك:

1- قال ابن كثير: "سمع أبو تراب النَّخْشَبِيُّ أحمد بن حنبل وهو يتكلم في بعض الرواة فقال له: أتغتاب العلماء! فقال له: ويحك! هذا نصيحة، ليس هذا غيبة"[5]، وقد قال الله تعالى: "﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ[6]﴾"[7].

1- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 352).

2- الجرح والتعديل (1/ 2).

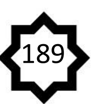
3- فتح المغيث (4/ 351).

4- انظر المصدر السابق.

5- اختصار علوم الحديث (/ 243)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ 440).

6- سورة الكهف: 29.

7- فتح المغيث (4/ 351).



فالإمام يحيى بن سعيد القطان قد وفق للسداد وهو الصواب في جوابه لأبي بكر بن خلاد حين قال له: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ حيث قال: لأن يكونوا ــ المتروكون ــ خصماء لي أحب إلي من يكون خصمي المصطفيﷺإذ لم أذب الكذب ــ أي أمنع الكذب عن حديثه وشريعته ــ[1].

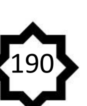
2- وقال بعض الصوفية: "تغتاب يا ابن المبارك، قال له: اسكت إذا لم نبين، كيف نعرف الحق من الباطل"[2].

3- وقال بعض العلماء: كنت عند ابن عُلَّية، فقال رجل: فلان ليس ممن يؤخذ عنه ، قال : فقال له الآخر: قد اغتبت الرجل ، فقال رجل : ليست هذه بغيبة ، إنما هذا حكم ، قال ابن علية: صدقك الرجل ـ يعني الذي قال: هذا حكم[3].

4- "وقد سئل علي بن المديني عن أبيه: فقال لهم: سلوا غيري، فأعادوا له السؤال فأطرق، ثم رفع رأسه فقال لهم: هو الدين، أبي ضعيف"[4].

5- قال ابن شاهين: "وبمعرفة قواعد هذا الفن، تمكن سلفنا الصالح من الحفاظ على سنة المصطفيﷺ وبقائها صافية من تحريف المبطلين وكيد المنافقين، ولم يكن الدافع لدراسة أحوال الرواة هوى في النفس؛ للطعن في الناس أو محاباة لأحد، وإن كان ذلك الواحد قريباً عزيزاً بل للإنصاف وإحقاق الحق"[5].

1- انظر إلى: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ 440)، وفتح المغيث (4/ 357، 358)، وتدريب الراوي (2/ 891).
2- شرح علل الترمذي(351/1).
3- انظر إلى: الضعفاء الكبير(1/ 28).
4- فتح المغيث (322/3).
5- المصدر السابق.



علاقة معرفة الثقات والضعفاء بالجرح والتعديل

قال السخاوى: "واجعل من عنايتك الاهتمام بعلم الجرح -أي التجريح والتعديل- في الرواة، فهو من أهم أنواع الحديث وأعلاها وأنفعها ؛ فإنه المرقاة تشبيهاً له بالآلة التي يعمل بها وبفتحها، الدرجة، للتفصيل بين الصحيح من الحديث والسقيم وفي كل منهما تصانيف كثيرة"[1].

قال عبد العزيز بن اللحيدان: "العناية بعلم الجرح والتعديل الذي يُعتبر ركناً في توثيق السنة المشرفة؛ إذ به يُتَوصَّل إلى معرفة أحوال الرواة والحكم عليهم، ومن ثمّ الحكم على الأحاديث تمهيداً، ولذا اهتم النقاد ببيان أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً ـ أي معرفة الثقات والضعفاء ـ، والتحقق من اتصال مروياتهم، وخلوها من العلل القادحة"[2].

كيفية معرفة الثقات من الضعفاء:

قال السيوطي: "تعرف ثقة الراوي بالتنصيص عليه من رواته، أو ذكره في تاريخ الثقات، أو تخريج أحد الشيخين له في الصحيح، وإن تكلم في بعض من خرجا له، فلا يلتفت إليه، أو تخريج من اشترط الصحة له أو من خرج على كتب الشيخين"[3].

كيفية معرفة الضعفاء من الثقات:

وقال الحاكم في المدخل: في ذكر أنواع الجرح والمجروحون على عشر طبقات:

الأولى ـ قوم وضعوا الحديث .

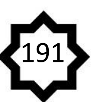
الثانية ـ قوم قلبوه فوضعوا لأحاديث أسانيد غير أسانيدها.

الثالثة ـ قوم حملهم الشره على الرواية عن قوم لم يدركوهم.

1- فتح المغيث (4/ 348). فقد ألفت في هذا النوع كتب مستقلة مفردة فمن كتب الثقات: الثقات لابن حبان وهو أحفلها، والثقات للعجلى، وغيرهما، ومنهم من أفرد كتب الضعفاء: ككتاب الضعفاء للبخاري، والنسائي، والضعفاء للعقيلي، ومنهم من اشترك في الجمع بين الثقات والضعفاء ككتاب التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل لابن كثير، وغيره. انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 890).

2- تدليس الشيوخ الضعفاء (/ 2).

3- تدريب الراوي (2/ 895).



الرابعة ـ قوم عمدوا إلى الموقوفات فرفعوها.

الخامسة ـ قوم عمدوا إلى المراسيل فوصلوها.

السادسة ـ قوم غلب عليهم الصلاح فلم يتفرغوا لضبط الحديث، فدخل عليهم الوهم.

السابعة ـ قوم سمعوا من شيوخ ثم حدثوا عنهم بما لم يسمعوا.

الثامنة ـ قوم سمعوا كتبا ثم حدثوا من غير أصول سماعهم.

التاسعة ـ قوم جيء إليهم ليحدثوا بها فأجابوا من غير أن يدروا أنها سماعهم.

العاشرة ـ قوم تلفت كتبهم فحدثوا من حفظهم على التخمين كابن لهيعة [1].

1- انظر إلى: المدخل إلى كتاب الإكليل (/51)، وتدريب بالراوي (2/ 894).

العلة وعلاقتها بمعرفة الثقات والضعفاء

إن العلاقة بين العلة، وبين معرفة الثقات والضعفاء علاقة مترابطة، قوية؛ إذ إن العلة تكثر في أحاديث الثقات كما قال ابن الصلاح :"ويتطرق ذلك ـ العلة أو الحديث المعلل ـ إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر "[1].

وكذلك قد تطلق العلة على أنواع من الجرح، وذلك بعدما ذكروا أن غالب أو أكثر العلل في أحاديث الثقات كما بينا، ولذلك نجد بأنهم قد يعلون بأنواع الجرح من الكذب والغفلة وسوء الحفظ وفسق الراوي، وهذا موجود في كتب علل الحديث[2].

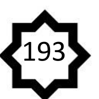
قلت: إن الكشف عن العلل بمعرفة الضعفاء والثقات يحفظ السنة النبوية من التحريف والتغيير والتبديل.

قال ابن حبان: "ولا حيلة لأحد في السبيل إلى حفظها[أي السنة النبوية ومنها علم الحديث] إلا بمعرفة تاريخ المحدثين، ومعرفة الضعفاء منهم من الثقات[أي بمعرفة العلل الظاهرة والخفية القادحة وغير القادحة بالتخريج أو بتتبع طرق الحديث من الرواة، وبعلم الجرح والتعديل يتبين الضعيف من الثقة]؛ لأنه متى لم يعرف ذاك لم يحسن تمييز الصحيح و السقيم ولا عرف المسند من المرسل ولا الموقوف من المنقطع، فإذا وقف على أسمائهم وأنسابهم وعرف –أعنى بعضهم بعضاً– ومَيَّز العدول من الضعفاء"[3].

قلت: إن بمعرفة العلل تتميز أحاديث الثقات والضعفاء.

وإن الإمام السخاوي فقد تنبه لهذا فقال: إن من أصحاب كتب العلل الذي يعلون بالجرح بالنسبة للذي قبله قليل، على أنه يحتمل أيضاً أن التعليل بذلك من الخفي لخفاء وجود طريق آخر ليخبر بها ما في هذا من ضعف، فكأن المعلل أشار إلى تفرده[4].

1- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 90).
2- انظر إلى: المصدر السابق (/ 93).
3- الثقات لابن حبان (1/ 8).
4- انظر إلى: فتح المغيث (1/ 287).



ونقل ذلك ابن رجب عنه أن معرفة العلل وكشفها هي التي تميز بين أحاديث الثقات والضعفاء؛ للوصول إلى الحكم على الأحاديث[1].

وقال ابن الصلاح: عنه ــ أي معرفة الثقات والضعفاء ــ "المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه"[2].

قلت: إن معرفة الثقات والضعفاء سبب رئيسٍ في الوصول في الحكم على صحة الحديث أو سقمه أي ـ ضعفه ــ، وإن المعرفة لا تكون إلا بالتتبع، والبحث، والتفتيش في أحوال الرواة الذي يدخل ضمناً في علم التخريج ودراسة الأسانيد؛ للكشف عن العلل ــ الخفية والجلية القادحة وغير القادحة ــ التي تكون في أحاديث الثقات وكذلك تتبع الضعفاء؛ لكى يتم المعرفة بالحديث المقبول من المردود، والحكم عليه بالصحة أو الضعف.

ومن المعلوم أن علم العلل هو رأس علوم الحديث وأوسعها، وأخفاها، وأدقها، وأهمها، ولولاه لاختلط الصحيح بالسقيم؛ لأن الأصل في أحاديث الثقات الاحتجاج بها والالتزام بقبولها، فالعلة تكشف أحاديث الثقات من الضعفاء[3].

وإن الدين هو الذي جاءنا عن الله ﷻ، و معرفة سنن رسول الله ﷺ ما وصلنا إلا من جهة النقل والرواية حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الرواة، والبحث عن أحوالهم، وصفاتهم، وهذا ما يسمى بعلم الجرح والتعديل، وكذلك وجب أن نميز بين عدول الرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم ــ أي الثقات ــ، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب ــ أي الضعفاء ــ، وهذا ما يسمى بمعرفة الثقات من الضعفاء في علوم الحديث[4].

وقال ابن أبي حاتم: "ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته"[5].

1 - انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 29).
2- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 387).
3- انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 28).
4-انظر إلى: الجرح والتعديل (1/ 5).
5- المصدر السابق(1/ 351).



وقال ابن حبان: "في قوله ﷺ "لِيُبَلِّغ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ...الحديث"[1]، كالدليل على استحباب حفظ تاريخ المحدثين والوقوف على معرفة الثقات منهم من الضعفاء؛ إذ لا يتهيأ للمرء أن يبلغ الغائب ما شهد إلا بعد المعرفة بصحة ما يؤدي إلى من بعده، وإنه إذا أدى إلى من بعده ما لم يصح عن رسول الله ﷺفكأنه لم يؤد عنه ﷺ شيئاً ولا سبب له إلى معرفة صحة الأخبار وسقيمها [معرفة العلل] إلا بمعرفة تاريخ من ذكر اسمه من المحدثين"[2].

وقال الأصبهاني: "فلزم كل عاقل، ومخاطب[من أهل العلم المتخصصين] الاجتهاد في التمييز بين صحيح أخباره، وسقيم آثاره وأن يبذل مجهوده في معرفة ذلك واقتباس سنته، وشريعته من الطرق المرضية والأئمة المهدية وكان الوصول إلى ذلك متعذر إلا بمعرفة الرواة والفحص عن أحوالهم وأديانهم، والكشف [عن عللهم]، والبحث عن صدقهم وكذبهم وإتقانهم وضبطهم وضعفهم وخطئهم"[3].

إن معرفة الثقات والضعفاء هو فن من الفنون المهمة، التي اختصت بها الأمة الإسلامية دون غيرها من الأمم، وهو الكلام على أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط وعدمه؛ لنتمكن من معرفة مدى صحة رواياتهم التي وصلت إلينا أو ضعفها ـ وذلك بتبيين الثقات والضعفاء ـ للحكم على الحديث، وهذا يتم بمعرفة علم علل الحديث[4].

ولذا اهتم النقاد ببيان أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً ـ أي معرفة الثقات والضعفاء ـ، والتحقق من اتصال مروياتهم، وخلوها من العلل القادحة[5].

قال ابن رجب: "إن معظم علوم الحديث [ومنها معرفة الثقات والضعفاء] يدخل في العلل، فقد يعلل الحديث [يقصد العلل في الثقات] بالانقطاع، أو الإرسال، **أو** الإعضال... ولكن الذي يميز علم العلل عن هذه الفروع هو ما تتضمنه العلة من الخفاء [أو القدح] إذ يقع

1- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب: العلم، باب(37) ليبلغ العلم الشاهد الغائب،(33/1)، حديث رقم 105

2- الثقات (1/ 10).

3- الضعفاء (/ 45).

4- انظر إلى: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (/ 7).

5- انظر إلى: تدليس الشيوخ الضعفاء (/ 2).

الإرسال، أو الانقطاع، أو الإدراج في حديث الثقات ويصعب تمييزه والحكم عليه، وينطلي على أكثر المحدثين، حتى يتنبه جهابذتهم ونقادهم إلى هذا القادح الذي يتصف بالخفاء"[1].

قلت: ومن هنا يتبين إن العلة قد تكون في معرفة الثقات والضعفاء على إطلاقها أو على اصطلاحها، وقد تكون قادحة أو غير قادحة، وقد تكون خفية أو جلية –أي ظاهرة – فالعلاقة بين العلة ومعرفة الثقات والضعفاء علاقة متداخلة فبمعرفة العلل يعرف الثقات من الضعفاء.

كما قال ابن رجب :" إن القادح منه الخفي ومنه الجلي، ومنه ما كان في حديث الثقات، ومنه ما كان في حديث المجروحين والضعفاء، فما كان خفياً وفي حديث الثقات فهو داخل في علم العلل"[2].

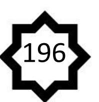
وقال أيضاً في العلاقة بين العلة والحكم على الحديث بالتصحيح والتضعيف الذي يعد معرفة الثقات والضعفاء جزءٌ منه حيث قال: "أعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما – معرفة رجالهم، وثقتهم، وضعفهم. – معرفة الثقات والضعفاء –.

الوجه الثاني – معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، وهذا هو الذي يحصل من معرفته، وإتقانه، وكثرة ممارسته الوقوف على علل الحديث"[3]، أي معرفة علل الحديث.

وقال أيضاً فيما معناه في أقسام العلل: القسم الثاني: في معرفة قوم من الثقات، أنه لا يوجد ذكر كثير منهم، أو أكثرهم في كتب الجرح، قد ضعف حديثهم، إما في بعض الأماكن أو في بعض الأزمان، أو بعض الشيوخ وهذا يدل أن العلة قد تخفي على كثير من النقاد في أحاديث الثقات[4]، وهذا يدل على أن لعلم العلل علاقة خفية بأحاديث الثقات.

1- شرح علل الترمذي (1/ 28).
2- المصدر السابق.
3- المصدر السابق (1/ 53).
4- انظر إلى: المصدر السابق (1/ 54).



المبحث الرابع

معرفة من خلط[1] في آخر عمره[2] من الثقات[3]

تعريفه :

قال ابن الصلاح:" هذا فن عزيز مهم [أي معرفة المختلطين من الثقات]، لم أعلم أحدا أفرده بالتصنيف[4] [أي هذا العلم مستقلاً منفرداً] واعتنى به، مع كونه حقيقاً [جديراً] بِذَلِكَ جِدًّا"[5]

قال ابن حجر : "إن الاختلاط هو الذي يطرأ على الراوي من سوء الحفظ"[6].

وقال السخاوي: "وكان الأنسب ذكره[أي معرفة من اختلط من الثقات في أخر عمره]فيمن تقبل روايته ومن ترد وهو فن عزيز مهم"[7].

فإن من اختلط آخر عمره، أي: فسد عقله بأن لم تنتظم أقواله وأفعاله، فما رواه المختلط في حال اختلاطه، ضابطه أنه لم يدر أحدث به قبل الاختلاط أو بعده[8].

أسباب الاختلاط عند الثقات:

يكون الاختلاط لعدة أسباب: إما لكبر سنه، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبة، أو ضياعها أو نحو ذلك.

1- خلط:" خَلَطَ الشيء بالشيء يَخْلِطُه خَلْطاً وخَلَّطَه فاخْتَلَطَ مَزَجَه واخْتَلَطا وخالطَ الشيءَ مُخالَطة وخِلاطاً مازَجَه" لسان العرب (7/ 291)

2- أي: من اختلط آخر عمره، يعني غالباً، وإلا فليس قيداً فيه. انظر إلى: فتح المغيث (4/ 366).

3- هذا هو النوع الثاني والستون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث" (/ 391).

4 - قال العراقي: "وبسببِ كلامِ ابنِ الصلاحِ، أفردهُ شيخُنَا الحافظُ صلاحِ الدينِ العلائيُّ بالتصنيفِ في جزءٍ، حدثنا بهِ، ولكنَّهُ اختصرهُ ولَمْ يبسطِ الكلامَ فيهِ، ورتَّبَهُمْ على حروفِ المعجمِ". شرح التبصرة والتذكرة (2/ 329)، وقال السخاوى: "وأفرد للمختلطين كتاباً الحافظ أبو بكر الحازمي حسبما ذكره في تصنيفه تحفة المستفيد، ولم يقف عليه ابن الصلاح ؛ فإنه قال: ولم أعلم أحداً أفرده بالتصنيف، واعتنى به مع كونه حقيقاً بذلك جداً، والعلائي مرتباً لهم على حروف المعجم باختصار، وذيل عليه شيخنا، وللبرهان الحلبي الاغتباط بمن رمي بالاختلاط". فتح المغيث (4/ 367).

5- معرفة أنواع علوم الحديث (/391).

6- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/129)، ونخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (4/ 724).

7- فتح المغيث (4/ 366).

8- انظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (2/ 323).

قال ابن الصلاح: "فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره، أو لغير ذلك"[1].

وقال ابن حجر: "إن سوء الحفظ الذي يطرأ على الراوي سببه إما لكبره أو لذهاب بصره أو احتراق كتبه أو عدمها فإن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء"[2].

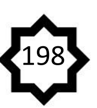
وفسر الإمام السيوطي (ت911هـ) قول النووي بقوله: "أو لغيره كتلف كتبه [أو إضاعتها آو حرقها أو تلفها]، وكذلك الاعتماد على حفظه"[3].

ومن الجدير ذكره أن معرفة من خلط آخر عمره من الثقات من مباحث الإسناد.

فوائده:

1- إن له دوراً مهماً في قبول الأحاديث أو ردها.
2- له علاقة مباشرة بضبط الراوي، الذي بعد أحد شروط القبول الخمسة.
3- إننا من خلالها نفهم مراحل الضبط للثقة أو الصدوق الذي اختلط، ومتى اختل ضبطه، ومكان ذلك.
4- ندرك أن هناك أسباباً للاختلاط، تطرأ على الثقة أو الصدوق ونحوهما، وبها يختل ضبطه، مع اختلاف نسبه.
5- إن حدَّث بعده من ضبط كتابه كبد الرزاق – صاحب المصنف – قبل حديثه.
6- تصنيف المختلطين في مؤلفات تبين كل ما يتعلق بهم وبمروياتهم، من حيث قبولها أو ردها.
7- إن من سمع من المختلط قبل الاختلاط قبل حديث فحسب.

1- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 391).
2- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ 129).
3- تدريب الراوي (/628).



بعض الأمثلة على معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات؛ لأن هناك أسباباً لاختلاط الثقات كما استخلصتها فمنها:

أ -الخرف وكبر السن[1]:

وإنما كره التحديث لأصحاب أعمار الثمانين؛ لكون الغالب على من يبلغ هذا السن اختلال الجسم والذكر، وضعف الحال وتغير الفهم وحلول الخرف، فخيف أن يبدأ به التغير والاختلال فلا يفطن له إلا بعد أن جازت عليه أشياء[2].

وقال بذلك ابن الصلاح: "من بلغ الثمانين ضعف حاله في الغالب، وخيف عليه الاختلال والإخلال، وألا يفطن له إلا بعد أن يخلط"[3].

وأما السن الذي إذا بلغه المحدث ينبغي له أن يمسك عن التحديث فهو السن الذي يخشى عليه فيه من الهرم والخرف، ويخاف عليه فيه أن يخلط، ويروي ما ليس من حديثه، وبذلك تكون علة قادحة تقدح في حديثه، وكذلك إذا عمي، وخاف أن يدخل عليه ما ليس من حديثه، فليمسك عن الرواية[4].

قال السخاوى :"فينبغي الاحتراز من اختلاطه إذا طعن في السن، أو لا، بل الاعتماد على كتابه أو الضابط المفيد عنه"[5] ومنهم:

1- اختلاط عطاء بن السائب الثقفي الكوفي؛ فقد صرح جماعة من الأئمة كابن معين، ووصفه بعضهم بالاختلاط الشديد. قال ابن الصلاح والسخاوى نقلاً عن ابن حبان قوله: "إنه اختلط بآخرة، ولم يفحش حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول"[6].

1- انظر إلى: فتح المغيث (3/ 235).
2- انظر إلى: فتح المغيث (3/ 235).
3- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 346).
4- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 346)، وفتح المغيث (3/ 233).
5- فتح المغيث (3/ 235).
6- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 392)، وفتح المغيث (4/ 368-369).

وقال ابن عدي : "عطاء اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديماً مثل الثوري، وشعبة، فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط، فأحاديثه فيها بعض النكرة وقال أبو حاتم: كان محله الصدق قديماً قبل أن يختلط، ثم تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة"[(1)].

وقال العجلي: "كان شيخاً، قديماً ثقة، ومن سمع منه قديما فهو صحيح، منهم الثوري، فأما من سمع منه بأخرة فهو مضطرب الحديث، منهم هشيم، وخالد بن عبد الله، وكان عطاء بأخرة يتلقن إذا لقن؛ لأنه كان غير صالح الكتاب[أي ضبط كتابه غير صالح]، وأبوه: تابعي ثقة"[(2)].

2- سعيد بن إياس الجريري قال ابن الصلاح: "اختلط وتغير حفظه قبل موته"[(3)].
3- قال ابن أبى حاتم بإسناده نقلاً عن سفيان بن عيينة: "كان هشام أعلم بحديث الحسن من عمرو بن دينار؛ لأن عمراً بن دينار لم يسمع من الحسن إلا بعد ما كبر"[(4)].

وسمع ابن أبي حاتم من ابيه أنه قال: "هشام بن عمار لما كبر تغير وكلما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن وكان قديماً أصح؛ لأنه كان يقرأ من كتابه"[(5)]، أي من ضبط كتابه، وليس من ضبط صدره.

4- وقال ابن أبى حاتم : "سمعت أبي يقول حصين بن عبد الرحمن ثقة في الحديث، وفي آخر عمره ساء حفظه"[(6)].
5- وقال أيضاً : وسئل أبي عن أبي الوليد وحجاج بن المنهال فقال "أبو الوليد: "عند الناس أكثر، كان يقال: سماعه من حماد بن سلمة فيه كشيء؛ كأنه سمع منه بآخرة، وكان حماد ساء حفظه في آخر عمره"[(7)].

1- الكامل لابن عدي (5/ 365) ، انظر إلى: سير أعلام النبلاء (6/ 112 -113).
2- الثقات(2/ 135).
3- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 393).
4- الجرح والتعديل (9/ 55).
5- المصدر السابق (9/ 66).
6- المصدر السابق (3/ 193).
7-المصدر السابق (9/ 65)، وانظر إلى: تهذيب التهذيب (11/ 43).

وقال ابن حبان : "يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ كان يُذْكَرُ بالحفظ، فلما كبر ساء حفظه، قال ابن حبان: فكان يتلقن مالقن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه"[1].فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما لم يلقن سماع ليس بشى[2]

7- ونقل ابن رجب عن القاضي إسماعيل المالكي قوله: "بلغني عن علي بن المديني أن يحيى القطان كان يضعف أشياء حدث بها هشام بن عروة في آخر عمره؛ لاضطراب حفظه، بعدما أسن"[3]، والله أعلم.

8- قال ابن حبان: " إن قريش بن أنس الأنصاري من أهل البصرة، يروى عن ابن عون والبصريين، روى عنه العراقيون، وكان شيخاً صدوقاً، إلا أنه اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدرى ما يحدث به، وبقى ست سنين في اختلاطه فظهر في روايته أشياء مناكير لا تشبه حديثه القديم، فلما ظهر ذلك من غير أن يتميز مستقيم حديثه من غيره لم يجز الاحتجاج به فيما انفرد"[4].

ب- أمثلة على الاختلاط، كذهاب البصر:

1- نقل ابن حجر عن النسائي قوله: "لا بأس بأبي حمزة[5]، إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد"[6].

2- ونقل أيضاً عن زهير بن حرب قوله: "كان يعاب على يزيد حين ذهب بصره ربما إذا سئل عن حديث لا يعرفه فيأمر جاريته فتحفظه من كتابه، قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: يزيد يدلس من أصحاب الحديث؛ لأنه لا يميز ولا يبالي عمن روى"[7].

1- المجروحون (3/ 100).
2- انظر إلى المصدر السابق.
3- شرح علل الترمذي (2/ 682).
4- المجروحون (2/ 220).
5- سبق ترجمته انظر إلى: (52/)
6- تهذيب التهذيب (9/ 430).
7- المصدر السابق (11/ 322).

ج – ضياع كتب بعض الثقات أو حرقها:

1- قال ابن حجر بإسناده فيما روى عن البخاري قوله: "عبد العزيز بن عمران بن الأعرج – المعروف بابن أبي ثابت – منكر الحديث لا يكتب حديثه، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: لا يكتب حديثه، وقال ابن أبي حاتم: امتنع أبو زرعة من قراءة حديثه وترك الرواية عنه، وقال الترمذي والدارقطني: ضعيف وقال عمر بن شبة في أخبار المدينة كان كثير الغلط في حديثه؛ لأنه احترقت كتبه، فكان يحدث من حفظه"[1]، أي من ضبط صدره.

وعبد الله بن لَهيعة كان قد احترقت كتبه، ومن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك والمقبري أصح ممن كتب بعد الاحتراق وهو ضعيف الحديث وكان ابن حماد يقول: قال السعدي: ابن لهيعة لا يوقف على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج بروايته، أو يعتد بروايته[2].

د- اختلاط رواية الثقة من زمن إلى زمن أو من مكان إلى مكان:

1- قال ابن الصلاح: "عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الْهُذَلِيِّ المسعودي أحد الثقات المشهورين والكبار من المحدثين، فقد صرح باختلاطه غير واحد؛ كمحمد بن عبد الله بن نمير، وأبي بكر بن أبي شيبة، والعجلي، وابن سعد، وأنه في آخر عمره، وأبي حاتم، وقال: قبل موته بسنة أو سنتين. وأحمد وقال: إنما اختلط ببغداد فمن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد. وكذا قال ابن معين: كان نزل بغداد وتغير، فمن سمع منه زمان أبي جعفر، يعني المنصور، فهو صحيح السماع، أو زمن المهدي فلا"[3]. فاختلط حديثه فلم يتميز فاستحق الترك، وكذا قال بعض العلماء: إنه لا يتميز في الأغلب ما رواه قبل اختلاطه مما رواه بعده[4].

2- قال ابن حبان: "العباس بن الفضل الأنصاري أبو الفضل إذا حدث يعني عن أهل البصرة أتى عنهم بأشياء تشبه أحاديثهم المستقيمة، وإذا روى عن عيينة بن عبدالرحمن

1 –تهذيب التهذيب (6/ 313).

2- انظر إلى: الكامل في الضعفاء (5/ 238).

3- معرفة أنواع علوم الحديث (/394).

4- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 383)، تهذيب الكمال (17/ 223).

والقاسم وأهل الكوفة أتى بأشياء لا تشبه حديث الثقات؛ كأنه كان يحدث عن البصريين من كتابه[أي من ضبط كتابه]، وعن الكوفيين من حفظه[أي من ضبط صدره]، فوقعت المناكير فيها من سوء حفظه، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بخبره"[1].

حكم رواية المختلط من المقبول والمردود[2]:

1- إذا كان الراوي ثقة وحدث قبل اختلاطه وتميز حديثه، فهذا يقبل حديثه ويدخل ضمن المقبول.

2- لا يقبل حديث من أخذ عن الثقة إذا حدث بعد اختلاطه، ويدخل ضمن المردود .

3- لا يقبل حديث الثقة إذا أشكل عليه الأمر، وكان من أخذ عنه لا يعلم أكان قبل الاختلاط أم بعده، فيتوقف فيه ولا يقبل حتى يتميز.

1- المجروحون(2/ 189)، وتهذيب التهذيب (5/ 111).

2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 392)، والتقريب والتيسير(/120)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(/ 129).



العلة وعلاقتها بمعرفة من خلط في آخر عمره من الثقات

إن العلاقة بين العلة ومعرفة من خلط في آخر عمره من الثقات علاقة قوية؛ إذ أن الاختلاط يفيد في معرفة الحديث المقبول من المردود، فإن هذا الفن يدخل في ضبط الراوي، الذي يعد شرطاً في قبول روايته، أو ردها، ولذلك قال الإمام السخاوى: "كان الأنسب ذكره[أي معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات] في من تقبل[فيكون من المقبول] روايته ومن ترد، وفائدة ضبطهم تمييز المقبول من غيره [المردود]"[1].

قلت: وبناءً على ذلك فإن الاختلاط علة قادحة ولا تقبل رواية من اختلط في ضبطه؛ لأنه قد يخلط، أو يغير، أو يحرف...إلخ، وإذا اختلط في حديثه ولم يستطع تمييزه فيتوقف فيه، وهذه علة أيضاً؛ لأنه قد يروى المختلط أكثر من رواية، وقد تكون كل رواية مختلفة عن الأخرى، وهذا داخل في ضبط الراوي؛ لأن الضبط من شروط قبول رواية الراوي، وكذلك فإن الاختلاط ضعف في الحديث، وأي ضعف في الحديث يعد علة، فإما أن تكون علة قادحة، أو علة غير قادحة.

و من خلال الأمثلة التي سبق ذكرها[2]، فإن الأحاديث التي كانت بعد الاختلاط من الرواة الثقات قد دخلها الوهم والاضطراب؛ لاختلال الضبط، وهناك قاسم مشترك بين الاضطراب والاختلاط هو الخلل في الضبط في كليهما.

ولهذا فإن العلماء احتجوا و قبلوا أحاديث الثقات التي كانت قبل الاختلاط، وتركوا الأحاديث التي كانت بعد الاختلاط، أو تلك التي لم نعرف سماعه منه قبل الاختلاط أو بعده؛ لما يدخلها من هذه العلل التي ترد بها الأحاديث. لذلك قال ابن الصلاح: "واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في الصحيحين، أو أحدهما، فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز، وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط"[3].

1- فتح المغيث (4/ 366).

2-أي في الاختلاط. انظر إلى: (/194-198)

3- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 397-398): قلت: وقول ابن الصلاح وغيره فيه نظر؛ لأنه ثبت بالبحث والتنقيب والتخريج، أن صاحبي الصحيحين قد أخرجا أحياناً عمن سمع من المختلط بعد اختلاطه؛ لأنهما وأمثالهما كانوا ينتقون من أحاديث هؤلاء ما صح منها، وذلك بالتخريج والموازنة ونحو ذلك.



وقول الحاكم يدل على أن بين العلة والمختلط من الثقات تلازم؛ لأن علة الحديث تعرف من اختلاط الثقة حيث قال: "وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات [إذ إن المختلط ثقة وبعد التفتيش والتنقيب والبحث والتتبع تبين أن هذا الحديث حدثه بعد اختلاط والاختلاط علة، فهذا يحتاج إلى معرفة وعلم وبصيرة]أن يحدثوا بحديث له علة فيخفي عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير"[1].

قال السخاوى:" وما يقع في الصحيحين أو أحدهما من التخريج لمن وصف بالاختلاط من طريق من لم يسمع منه إلا بعده؛ فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما ثبت عند المخرج أنه من قديم حديثه، ولو لم يكن من سمعه منه قبل الاختلاط على شرطه ولو ضعيفاً، يعتبر بحديثه فضلاً عن غيره؛ لحصول الأمن به من التغيير"[2].

1- معرفة علوم الحديث (/ 112).
2- فتح المغيث (4/ 367).



المبحث الخامس

معرفة طبقات الرواة والعلماء[1]

تعريفه:

هو معرفة اتفاق واختلاف رواة تقاربوا أو اشتركوا في السن والإسناد، أو في الإسناد فقط[2]، وهو فن مهم من المهمات التي افتضح بسبب الجهل بها غير واحدٍ من المصنفين وغيرِهم[3].

ومن الجدير ذكره أن معرفة طبقات الرواة والعلماء يعد من مباحث الإسناد.

فوائده:

1- ييسر تراجمهم، ومعرفة ما يتعلق بكل راوٍ من خلال تصنيف طبقته.
2- معرفة مناهج العلماء في تصنيف تلك الطبقات.
3- إننا نتعرف أقرانهم وتلاميذهم وشيوخهم، ومن تحمل عنهم أو تحملوا عنه، ونحو ذلك.
4- نستطيع جمع الآراء في كل واحد بسهولة ويسر.
5- نعرف مناقب كل واحد وسيرته ومؤلفاته وعصره ...إلخ.
6- من خلاله نتمكن من معرفة رواية الأصاغر عن الأكابر، وعكسها، ورواية الأقران، ونحو ذلك.

1- هذا هو النوع الثالث والستون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: " معرفة أنواع علوم الحديث" (/398).
2- مثلاً أن يكون شيوخ راوٍ هم شيوخ راوٍ آخر أو يكونوا متقاربين مع شيوخه. انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 909).
3 - انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث(/ 500)، وتدريب الراوي (2/ 909) .

معرفة الطبقات:

ويُعرفُ كونُ الرواة أو الراويينِ إذا كانا منْ طبقةٍ واحدةٍ، بتقاربِهِمْ وتشابههم أو اشتراكهم في السِّنِّ، وفي الشيوخِ الآخذينَ عنهمْ، إمَّا بكونِ شيوخِ هذا همْ شيوخُ هذا، أو تقارب شيوخُ هذا منْ شيوخِ هذا في الأخذ عنه[1].

اعتبار الطبقات:

إن تقسيم الطبقات كان باعتبارات مختلفة من جهات متعددة من العلماء:

- فقد يكون شخصان من طبقة واحدة؛ لتشابههما بالنسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها.
- فمنهم من جعل الطبقات طبقة واحدة، فجعل الصحابة باعتبار اشتراكهم في الصحبة طبقة واحدة، ويليها التابعون طبقة واحدة، ثم تابعو التابعين، والدليل على ذلك قول النبيﷺ" خَيْر الْقُرُون قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...الحديث "[2].
- ومنهم من نظر إلى ذلك باعتبار وجه آخر، كتفاوت الصحابة في مراتبهم وسوابقهم كالسبق إلى الإسلام أو غير ذلك... فجعلهم على طبقات متعددة وكذلك التابعون ومن بعدهم.
- ومنهم من جعل الطبقة بتحديد الزمن كأربعين سنة.

المثال على ذلك :

أنس بن مالكرضي الله عنه – وهو من أصاغر الصحابة – فانه من حيث ثبوت صحبته للنبي ﷺ مع العشرة رضي الله عنهموغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة، أما من حيث صغر سنه فيعد في طبقة من بعدهم[3].

1- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (2/ 342).

2- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب: فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب(52) فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم،(1962/4)، حديث رقم 2533.

3-انظر إلى: فتح المغيث (4/ 389)، واليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (2/ 345)، واختصار علوم الحديث (/ 245)، وتدريب الراوي (2/ 910).

العلة وعلاقتها بمعرفة طبقات الرواة والعلماء

إن الاشتباه في الأسماء والكنى علة قادحة، حيث لا يعرف الراوي من غيره فربما يشتبه راوٍ ثقة براوٍ ضعيف بنفس الاسم، أو اللقب، أو الكنية، بوروده ذلك في الحديث وهما من طبقة واحدة.

فبمعرفة هذا العلم يكون التفريق بين المشتبهين في الاسم والكنية بمعرفة من فوقه أو دونه من الرواة فيزول هذا الإشكال إن كانا من طبقة واحدة، وإن كانا من طبقتين فيكون تمييز أحدهما عن الآخر، بمعرفة كل طبقة بتمييز شيوخه وتلاميذه[1]. ولما كان التدليس يعد علة قادحة فمعرفة طبقات الرواة يفيد في الكشف والاطلاع على معرفة التدليس والمدلسين من الرواة وتبيينهم[2]. وبمعرفة الطبقات يعرف شيوخ الرواة من تلاميذهم.

"فلابد من الوقوف على حقيقة المراد من العنعنة، وهل هى محمولة على السماع، أَو مُرْسلَة؟ أَو مُنْقَطِعَة؟"[3]؛ لكشف العلة التي لا تتبين إلا بمعرفة طبقات الرواة.

وبمعرفة الطبقات من الرواة يحصل التمييز في الرواة إذا أدخل راوٍ في غير طبقته أو ظن راوٍ براوٍ آخر غيره[4]. قلت: لذلك كان تقسيم الرواة إلى طبقات يساعد ويساهم في كشف العلل كتقسيم طبقة الثقات وطبقة الضعفاء والمدلسين، وغير ذلك .

1-انظر إلى: فتح المغيث (4/ 389)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (2/ 283).

2- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 389).

3- اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (2/ 344).

4-انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (2/ 343)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (2/ 782).

المبحث السادس

مَعْرِفَةُ الْمَوَالِي مِنَ الرُّوَاةِ وَالْعُلَمَاءِ[1]

تعريفه:

هو أن ينسب أحدهم إلى القبيلة، أو غيرها، فيعتقد السامع أنه منهم، وهو في الحقيقة من مواليهم، وهذا من المهمات.

والموالي: جمع مولى: وهو العصبة والحليف، وهو من انضم إليك فعز بعزك وامتنع بمنعتك، والمولى: المعتق انتسب بنسبك، ولهذا قيل للمعتقين الموالي، وقيل: ابن العم والعم والأخ والابن والعصبات كلهم، وقيل: الناصر، و قيل: الولي الذي يلي عليك أمرك، والمولى: مولى النعمة، وهو المعتق أنعم على عبده بعتقه، و قيل: إن ابن العم مولى، وابن الأخت مولى، والجار والشريك والحليف كذلك، وقد تكرر ذكر المولى في الحديث، قال ابن منظور: وهو اسم يقع على جماعة كثيرة فهو: الرب والمالك والسيد والمنعم والمعتق والناصر والمحب والتابع والجار وابن العم والحليف والصهر والعبد والمعتق والمنعم عليه [2].

إن معرفة الموالي المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق أمر مهم دقيق؛ فقد يعتقد من وقف على راوٍ في نسبته إلى قبيلة أنهم منهم: كفلان القرشي، وغير ذلك، وهذا قد يكون ظاهراً، وفي الحقيقة هو مولى لهذه القبيلة[3].

ومن الجدير ذكره أن معرفة الموالي من الرواة والعلماء من مباحث الإسناد.

فوائده:

1- نتعرف رواية الأكابر عن الأصاغر، وعكسها، ورواية الأقران، ونحوها.
2- نتمكن من خلاله إلى معرفة أنسابهم، وقبائلهم، وأماكنهم، وكيف أكرمهم الإسلام، ومن ذلك أنه اعتد بمروياتهم، وأصبح بعضهم من أكابر الرواة.

1- هذا هو النوع الرابع والستون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث" (/ 400).
2- انظر إلى: لسان العرب (15/ 409)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ 688).
3- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 400).



3- إن له علاقة بلطائف الإسناد.

4- نتعرف إلى دور الموالي وإسهامهم في علمي الحديث دراية ورواية.

أنواعه:

أولاً_ **ولاء العتاقة:** ومنهم من يقال مولى فلان ويراد مولى عتاقة "وهو ما يكون بين المعتِق والمُعْتَق، وقد كان معروفاً في الجاهلية، فجاء الإسلام فأقره"، وشرط له شروط وهو الأكثر[1]، والغالب كما قاله ابن الصلاح[2]، وتبعه النووي[3]، والسيوطي[4].

ثانياً- ومنهم من يطلق لفظ المولى والمراد من إطلاقه هو الولاء للإسلام:

مثل: الْجُعْفِيِّ إمام الصنعة في الحديث، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، فإنه انتسب كذلك؛ لأن جد أبيه المغيرة كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان بن أَخْنَسَ الجعفي والد جد عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان المسندي الجعفي - أحد شيوخ البخاري-[5].

ومثل: أبي علي الحسن بن عيسى بْنُ مَاسَرْجَسَ الْمَاسَرْجَسِيُّ؛ فإنه كان نصرانياً وأسلم على يد عبدالله ابن المبارك، فقيل له: مولى ابن المبارك[6].

1- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ 688).

2- معرفة أنواع علوم الحديث (/400).

3- انظر إلى: التقريب والتيسير (/122).

4- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 911).

5- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 400)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (2/ 783)، واختصار علوم الحديث (/ 246)، وشرح التبصرة والتذكرة (2/ 345)، وفتح المغيث (4/ 395).

6- انظر إلى: المصادر السابقة.



ثالثاً – ومنهم من هم مولي الحلف والموالاة:

مثل: مالك بن أنس إمام دار الهجرة[1]، فهو حميري أصبحي، وَيُقَالُ لَهُ التَّيْمِيُّ؛ لكون نَفَرَهُ أصبح موالى عثمان بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعيد بن تيم بن مرة القرشي التيمي، فهم موالي لتيم قريش بالحلف[2].

رابعاً – ومنهم من ينتسب إلى القبائل من الموالي أو قد يكون مولى المولى:

مثل: سعيد بن يسار[3]، أبى الحباب الهاشمي؛ فإنه لكونه مولى شقران مولى رسول الله ﷺنسب أصلاً أي: للأصل بني هاشم، وهذا قاله ابن الصلاح[4]، وقيل: إنه مولى الحسن بن علي رضي الله عنه[5].

ومثل: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ الْمِصْرِيُّ الْفَهْمِيُّ مَوْلَاهُمْ ، وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ القرشي مولاهم، وعبد الله بن صالح الْجُهَنِيُّ مولاهم كاتب الليث، ومكحول الشامي كان -كما قال الزهري- عبداً نوبياً أعتقته امرأة من هذيل، وعبد الله بن المبارك الْحَنْظَلِيُّ مولى بني حنظلة، وغيرهم، مع إطلاق النسبة في كل منهم بحيث يظن أن ممن نسب كذلك صلبية أي من ولد الصلب[6].

ومثل: "عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ الْقُرَشِيِّ الْفِهْرِيِّ الْمِصْرِيِّ ؛ فإنه مَوْلَى يَزِيدَ بْنَ رُمَّانَةَ، وَيَزِيدُ مَوْلَى يَزِيدَ بْنِ أُنَيْسٍ الْفِهْرِيِّ"[7].

وكذلك: "أبو البَختري سعيد بن فيروز الطائي التابعي مولى طيئ، وأبو العالية رفيع بن مهران الرياحي التميمي التابعي كان مولى امرأة من بني رياح"[1].

1- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث وهو ذو أصبح الأصبحي الحميري أبو عبد الله المدني إمام دار الهجرة وعدادهم في بني تيم بن مرة من قريش حلفاء عثمان بن عبيد الله التيمي. تهذيب الكمال (27/ 91-93).

2- انظر إلي : معرفة أنواع علوم الحديث (/ 400)، وشرح التبصرة والتذكرة (2/ 345)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (2/ 783)، واختصار علوم الحديث (/ 246).

3- هو سعيد بن يسار المدنى مولى أم المؤمنين ميمونة وقيل مولى الحسن بن على حدث عن أبى هريرة وعبد الله ابن عمر .سير أعلام النبلاء (315/5).

4- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 402).

5- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (2/ 345).

6- انظر إلى: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/690).

7- فتح المغيث (4/ 396).



مكانة الموالي في الإسلام ومنزلتهم:

قال محمد أبو شهبة: "وقد بلغ الموالي بعد تشرفهم بالإسلام منزلة عالية في الإسلام بسبب إيمانهم وتدينهم، وعلمهم، حتى الإمارة حصل عليها بعضهم، وهذا يدل دلالة واضحة على أن الإسلام جعل التفاضل بين الناس بالتقوى، وهي جماع الدين والعلم لا بالأنساب... ومهما يكن من شيء فهذا يدل دلالة واضحة على أن الذين دخلوا في الإسلام من غير العرب دخلوا وهم مخلصون لهذا الدين غاية الإخلاص، وأنهم عوضوا عدم توليهم الولايات لعدم عربيتهم بما هو أهم من الولاية وهو العلم، ولم يزل العلم إلى وقتنا هذا فوق الإمارة والوزارة، وأنهم إن لم يكونوا عرباً بالأصل فقد صاروا عربا بالمربى يحفظون القرآن والحديث كما يحفظ العرب، ويتكلمون العربية الفصحى كما يتكلم العرب الأصلاء، وهو من أقوى الأدلة على أن هذا الدين دين إلهي حقاً"[2].

روى الحاكم بإسناده من طريق: ... محمد بن مسلم بن شهاب الزهري قوله:" قدمت على عبد الملك بن مروان، فقال لي: من أين قدمت يا زهري؟ قلت: من مكة، قال: فمن خلفت يسود أهلها؟ قال: قلت: عطاء بن أبي رباح، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، قال: وبم سادهم، قال: قلت: بالديانة، والرواية، قال: إن أهل الديانة، والرواية لينبغي أن يسودوا...قال: يا زهري، والله لتسودن الموالي على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها، فقلت: يا أمير المؤمنين، إنما هو أمر الله ودينه، فمن حفظه ساد، ومن ضيَّعه سقط"[3].

قلت: وهذا دليل على أن هذا الدين لا يفرق بين الناس، ولا يكون التمييز بينهم إلا بالتقوى والعمل والإخلاص لهذا الدين.

قال ابن الصلاح: "وفيما نرويه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: لما مات العبادلة صار الفقه في جميع البلدان إلى الموالي إلا المدينة؛ فإن الله خصها بقرشي، فكان فقيهاً بغير مدافع سعيد بن المسيب"[4].

1- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ 689).
2- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ 691-693).
3- معرفة علوم الحديث (/ 198).
4- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 404).



ثم قال أيضاً : "وفي هذا بعض الميل، فقد كان حينئذ من العرب غير ابن المسيب فقهاء أئمة مشاهير، منهم الشعبي والنخعي، بل جميع فقهاء المدينة السبعة الذين منهم ابن المسيب عرب سوى سليمان بن يسار "[1].

وقال السخاوي بإسناده نقلاً عن البُلْقِيني: "ويمكن أن يقال: إن الشعبي والنخعي لم يكونا حين موت العبادلة في طبقة سعيد، وما عداهما فهم بالمدينة"[2].

وسأل بعض الأعراب رجلاً من أهل البصرة: من سيد هذه البلدة؟ قال: الحسن بن أبي الحسن البصري. قال: أمولى هو؟ قال: نعم. قال: فبم سادهم؟ فقال: بحاجتهم إلى علمه وعدم احتياجه إلى دنياهم. فقال الأعرابي: هذا لعمر أبيك هو السؤدد. ونحوه قول عبد الملك للزهري في القصة الماضية: وبم سادهم عطاء؟ قلت: بالديانة والرواية. قال: إن أهل الديانة والرواية لينبغي أن يسودوا[3].

وما رواه الإمام مسلم في صحيحه دليل على أنه لا فرق بين المسلمين إلا بالتقوى، وهو أن عمر بن الخطاب لما تلقاه نائب مكة نافع بن الحارث الخزاعي في أثناء الطريق في حج أو عمرة قال له: "من استخلفت على أهل الوادي؟ قال: ابْنَ أَبْزَى.، قال: ومن ابْنَ أَبْزَى.؟ قال: رجل من الموالي، قال وكيف استخلفت مولى؟ قال: إنه حافظ لكتاب الله عالم بالفرائض، فقال سيدنا عمر: أما إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: " إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا وَيَضَعُ بِهِ آخَرِينَ "[4][5].

1- معرفة أنواع علوم الحديث(/404).

2- فتح المغيث (4/ 398).

3 - انظر إلى: فتح المغيث (4/ 398).

4- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب (47) فضل من يقوم بالقران ويعلمه وفضل من يعلم حكمه من فقه أو غيره فعمل بها وعلمها، (559/1)، حديث رقم 817.

5- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/691)، واختصار علوم الحديث (/ 247).

العلة وعلاقتها بمعرفة الموالي[1] من الرواة والعلماء

بين العلة ومعرفة الموالي من الرواة والعلماء علاقة بينة واضحة؛ لأن المعرفة بذلك تعد من العلوم الجليلة المهمة؛ إذ أن عدم معرفة الموالي من غيرهم علة قادحة، تقدح في الرواية إذا كان أحدهم من الموالي وظنه غيره أنه منهم صلبية.

ومنَ المهمات معرفة الموالي منَ العلماء، والرواة، وأهمُّ ذلكَ أن ينسب إلى القبيلة مولى لهم، معَ إطلاق النسبِ، فربَّمَا ظن أنهم منهم بحكم ظاهر الإطلاق[2].

قلت: وهذه علة قادحة؛ لأن هناك تضاداً بين حقيقة الأمر وظاهره، وإن عدم التمييز بين من ينسب إلى قبيلة من الموالي، وبين أصلها فهذه تدخل في العلة القادحة، وهذا يؤدى إلى الاختلاط بينهم، وعدم تمييز أمرهم، وذلك الاختلاط علة قادحة تقدح في صحة الحديث.

قال ابن العيني: "معرفتهم[أي الموالي من الرواة والعلماء] من المهمات؛ لأنه ربما يُنْسَب مولى القبيلة مع إطلاق النسبة فيظن أنه مِنْهُم"[3]. وهذه علة قادحة خفية.

قلت: إن الحكم بظاهر الأمور من الإطلاق العام، في النسب سواء إلى قبيلة أو غيره، يعد علة قد تكون قادحة أو غير قادحة، وحينئذٍ يكون إطلاق النسب علة غير قادحة إذاعرف وتميز.

وربَّما وقعَ مِنْ ذلكَ – أي بسبب عدم معرفة الموالي من الرواة أو العلماء – خلل في الأحكام الشرعية في الأمور المشترطِ فيها النسب، كالإمامة العظمى، والكفاءة في النكاحِ، ونحو ذلكَ[4].

قال السخاوى: "ومن اللازم معرفَة الْمولى الذي هو أَعم من كونه، ولاء عتاقة، أَو إِسلاماً، أَو حلفاً، لنَفسه، أَو لأحد من آبَائِهِ من الصَّرِيح أي الْخَالِص، نسبه من ذَلِك، السالم منه

1- المولى:" الرب والمالك وكل من ولي أمرا أو قام به والولي المحب والصاحب والحليف والنزيل والجار والشريك والصهر والقريب من العصبة كالعم وابن العم ونحو ذلك والمنعم والمنعم عليه والمعتق والمعتق والعبد والتابع". المعجم الوسيط (2/ 1058)

2- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (2/ 344).

3- شرح ألفية العراقي لابن العيني (/ 380).

4- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (2/ 344).



بحيث تميز أَحدهمَا من الآخر، ولا يخفى عليه من انتسب قريشياً مثلاً، فيظنه من خالصهم تمسكاً بِظَاهِر الْإِطْلَاق، فهذه علة خفية قادحة، فقد يكون من موالى قريش، وليس منهم، فيظن غيره أنه منهم وهذا وهم وخطأ يتوجب التوقف على معرفة الراوي ونسبه، وَكَذَا معرفَة الدعيين، وَهُوَ من انتسب إِلَى غير عشيرته وقبيلته، مِمَّن انتسابه صَحِيح. وفائدة الادعاء في ذلك كله التمييز"[1]؛ لأن عدم التمييز علة قادحة.

قلت: والاشتراك ـ أي في كلمة المولى ـ يكون علة قادحة إذا لم يتعين سبب ذلك، فإذا ذكر بلفظ المولي فهذه لفظه مشتركة أيضاً من ناحية أخرى؛ لأنه قد يجمع ويشترك فيها مولى الإسلام، أو العتاقة، أو القبيلة، أو غيرها.

المبحث السابع

مَعْرِفَةُ أَوْطَانِ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانِهِمْ [2]

تعريفه:

هي معرفة أماكن الرواة وأوطانهم، أي محل الإنسان ومكانه، من: بلدة، أو ضيعة، أو سكة– وهي الزقاق– أو نحوها[3].

قال السمعاني(ت562هـ): "وهو علم عظيم النفع جليل القدر؛ أشار الله ﷻإليه في قوله تعالى:﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾[4][5].

قال الحاكم: "هو علم قد زلق فيه جماعة من كبار العلماء؛[لدقته وعظمته]، بما يشتبه عليهم فيه"[6].

1- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/ 256).

2- هذا هو النوع الخامس والستون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه: "معرفة أنواع علوم الحديث" (/404).
3- انظر إلي: فتح المغيث (4/ 400).
4- سورة الحجرات: 13.
5- الأنساب(1/ 5).
6- معرفة علوم الحديث (/ 190).

قال ابن الصلاح : "وذلك مما يفتقر حفاظ الحديث إلى معرفته في كثير من تصرفاتهم"[1].

ومعرفة أوطان الرواة وبلدانهم يعد من العلوم المهمة الجليلة، الذي يعتني به كثير من علماء الحديث[2].

فوائده:

1- قال ابن كثير: ومن فوائده "معرفة شيخ الراوي، فربما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلده تعين بلديه غالباً، وهذا مهم جليل"[3].

2- الأمن من تداخل الاسمين لا سيما إذا اتفقا[4].

3- إن بمعرفة هذا العلم، يحصل التمييز بين الاسمين المتفقين في اللفظ[5].

4- العلم به يؤدي إلى معرفة الرواة المدلسين وتبيينهم[6].

5- معرفة الإرسال الخفي في الإسناد[7].

6- يزيل الوهم والتوهم[8].

7- معرفته تكشف العلل في الحديث.

1- معرفة أنواع علوم الحديث (/ 404).

2- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 399).

3- اختصار علوم الحديث (/ 248).

4- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 400)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(/ 170).

5- انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 912)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (2/ 283).

6- انظر إلى: فتح المغيث (4/ 399).

7- انظر إلى: المصدر السابق.

8- انظر إلى: المصدر السابق.

8- يفيد في الترجيح عند التعارض، فَإِن رِوَايَة أهل البلد بَعضهم عَن بعض أولى من روايَة أهل البلد عَن غَيرهم، ومن ثم كان إِسماعِيل بن عياش حجة فِي الشاميين؛ لأَنهم أهل بلده دون الحجازيين[1].

بعض الفوائد المتعلقة بهذا الفن –أي معرفة أوطان الرواة وبلدانهم:

أولاً ـ إذا انتقل الراوي من بلد إلى بلد فإنه يبدأ بالأول ثم الثاني:

مثلاً: انتقل من مصر إلى دمشق فيقال: المصري ثم الدمشقي. أو من الشام إلى العراق فيقال: الشامي ثم العراقي، أو...إلخ.

ثانياً ـ إن الانتساب إلى قرية، أو مدينة، أو بلدة، أو ناحية من البلدة فهذا جائز.

مثلاً: فلو كان راوٍ من قرية داريا وهي من بلدة دمشق وتنسب إلى الشام، فجواز أن ينتسب إلى كل قرية أو بلدة منفردة. فيقول: الداري، أو الدمشقي، أو الشامي.

ثالثاً ـ إذا أراد الجمع، فيجمع بينهم على الترتيب، فيبدأ بالعام، ثم الخاص، وقيل: بالخاص، ثم العام؛ لأن المقصود من ذلك التعريف والتمييز، فإن كان أحدهما أوضح في ذلك، فهو أولى في الاستعمال.

فمثلاً: الشامي الدمشقي الداري، أو بالقرية التي هو منها فيقول: الداري الدمشقي الشامي، وعلى ذلك يستعمل الأوضح والأظهر والأقرب لمعرفته[2].

وقد كان الحاكم يسوق الحديث بإسناده، ثم يبين أوطان رجاله، وهذا مفيد حسنٌ في الإسناد بمعرفة الرواة.

مثال على ذلك: قال الحاكم:" أخبرنا إبراهيم بن عصمة العدل، قال: حدثنا أبي، قال: ثنا عبدان بن عثمان، قال: ثنا أبو حمزة، عن إبراهيم الصائغ، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال

1- انظر إلى: النكت على مقدمة ابن الصلاح – للزركشي- (1/ 69).

2- انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ 405)، وفتح المغيث (4/ 401)، وتدريب الراوي (2/ 913).

رسول الله ﷺ: " مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ "[1]، فقال الحاكم: "جابر بن عبد الله من أهل قبا مدني، وأبو الزبير مكي، وإبراهيم الصائغ، وأبو حمزة، وعبدان مروزيون، وشيخنا وأبوه نيسابوريان"[2].

بعض الأمثلة على علاقة العلة بمعرفة أوطان الرواة وبلدانهم:

المثال الأول ــ قال ابن رجب بإسناده نقلاً عن أحمد، قوله: " لم يسمع زرارة بن أوفي من تميم الداري، تميم بالشام، وزرارة بصري"[3]؛ لاختلاف البلدان، ومعرفتهم بأوطان الرواة وبلدانهم ميز سماع الرواة من عدم سماعهم.

المثال الثاني ــ قال ابن رجب نقلاً عن أبي حاتم في رواية ابن سيرين عن أبي الدرداء قوله: "لقد أدركه ولا أظنه سمع منه؛ ذاك بالشام، وهذا بالبصرة"[4].

المثال الثالث ــ فهذا يستدل به على عدم السماع، ومثاله: قال أحمد: البهي ما أراه سمع من عائشة إنما يروى عن عروة عن عائشة. وقال في حديث زائدة عن عَنِ السُّدِّيِّ، عَنِ الْبَهِيِّ، قال حدثتني عائشة. قال: وكان ابن مهدي سمعه من زائدة، وكان يدعي منه: حدثتني عائشة[5].

وهذا فيمن يروي عمن عاصره أحياناً، ولكن لم يثبت عدم لقيه له، ثم يدخل أحيانا بينه وبينه واسطة.

العلة وعلاقتها بمعرفة أوطان الرواة وبلدانهم

إن العلاقة بين العلة ومعرفة أوطان الرواة، وبلدانهم علاقة قوية، متينة. وبمعرفة أوطان الرواة يتبين الراوي المدلس من غيره.

1- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب (40)، من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركاً دخل النار، 94/1، حديث رقم 92.

2- معرفة علوم الحديث (/ 195).

3- شرح علل الترمذي (1/ 200).

4- شرح علل الترمذي (2/ 593).

5- انظر إلي : المصدر السابق (1/ 201).

قال السخاوى:" وربما يتبين منه [أي بمعرفة أوطان الرواة وبلدانهم] الراوي المدلس"[1]. والتدليس قد يكون علة قادحة في الحديث، ومعرفة أوطان الرواة يكشف عن علل السند من إرسال خفي أو غيره[2].

قال العراقي: "ربَّما استدل بذكر وطنِ الشيخ، أو ذكرِ مكانِ السماع على الإرسالِ بينَ الراوِيين، إذا لَم يعرف لهما اجتماع عند من لا يكتفي بالمعاصرة[3]"[4].

قلت: فعند الإمام البخاري ومن نحا نحوه إذا عاصر الراوي شيخه فحسب، ولم يثبت أنه لقيه وسمع منه، فهذا يعد علة قادحة؛ لأنه قد يكون هناك انقطاعٌ بين الراويين. وكما أن معرفة هذا الفن يؤدي إلى زوال العلل من: الوهم، والإشكال، في الحديث.

قال السخاوى: "وقد استشكل بعض الحفاظ رواية يونس بن محمد المؤدب عن الليث؛ لاختلاف بلديهما، وسأل المزي: أين سمع منه؟ فقال: لعله في الحج، ثم قال: بل في بغداد"[5].

قلت: ففي هذا الحديث علة قادحة؛ لكون اختلاف موطن أو بلد الراوي في روايته؛ فربما يحكم على الحديث باختلاف بلده.

قال مصطفي باحو: " إن النظر في سن الراوي وإمكان المعاصرة واللقاء بينه وبين شيخه ومواطن سماعه لمروياته، ووقت دخوله للبلدان للسماع، فيتبين به الاتصال، والانقطاع، والإرسال الخفي، والتدليس فقد يكون الراوي عاصر المروى عنه، لكن لم يثبت لقاؤهما"[6].

وكذلك بمعرفته –أي معرفة مواطن الرواة وبلدانهم- يتميز أحد المتفقين من الآخر، فيكون زوال العلة بتميز أحدهم عن الآخر ومعرفته، فمعرفه هذا الفن أمر مهم؛ لأنه ربَّما ميزَ بينَ الاسمينِ المتفقينِ في اللفظِ، فيُنظرُ في شيخِهِ وتلميذِهِ الذي روى عنهُ، فربَّما كانا – أو أحدهما – من بلدِ أحدِ المتفقَيْنِ في الاسمِ، فيغلبُ على الظنِّ أنَّ بلديهما هوَ المذكورُ في السندِ،

1- فتح المغيث (4/ 399).
2- انظر إلى: المصدر السابق.
3- يعني الإمام البخاري ومن نحا نحوه، ممن لا يكتفون بأن يعاصر الراوي شيخه، كما صنع الإمام مسلم ومن نحا نحوه.
4- شرح التبصرة والتذكرة (2/ 347).
5- فتح المغيث (4/ 399).
6- العلة وأجناسها عند المحدثين (/122).

لا سيما إذا لم يعرف له سماع بغيرِ بلده. أحدهما ـ من بلد أحد المتفقين في الاسمِ، فيغلب على الظن أن بلديهما هوَ المذكورُ في السندِ، لا سيما إذا لم يعرف له سماع بغير بلده، وتقع العلة والوهم في أسانيده[1].

فمثلاً: تتبين العلة عن الراوي بمعرفة شيخ الراوي، وهذا يعد من فوائده؛ فربما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلده تعين بلديه غالباً ـ أي شيخ الراوي ـ، وهذا فن مهم جليل؛ لأن عدم معرفة شيخ الراوي علة قادحة، وربما يقع في الوهم؛ لأنه قد يروى عن ضعيف وتقع الجهالة؛ لأن ذلك يعد من العلل القادحة، وذلك في عدم معرفته[2].

قلت: إن عدم معرفة الرواة، أو الاشتباه، أو الالتباس في الرواة، علة قادحة، يرد بها الأحاديث، لذلك فإن هذا الفن يكشف العلة بمعرفة الرواة وتمييز الاشتباه وإزالة الالتباس.

فقال السخاوى: "فإن الانتساب إنما وضع للتعارف وإزالة الإلباس"[3]، أي من العلل الظاهرة أو الخفية، القادحة، أو غير القادحة.

وهذا مفيد ـ أي بمعرفتهم ـ، فلم يبق للرواة غير الانتساب إلى أوطانهم[4].

وهذا يساعدهم على الكشف عن أحوالهم، وأقوال النقاد في أحكامهم، فأصبح معرفة الأوطان، من الأمور التي تكشف العلل، سواء كانت ظاهرة، أو خفية، قادحة أو غير قادحة. ويدخل في هذا الباب: الخطأ، والوهم، الذي يكون في نسب شخص واحد، وهذا- أيضاً- يعد علة قادحة.

قال السمعاني: "والغرض منه هو الاحتراز في عدم وقوع الخطأ في نسب شخص"[5].

قلت: وعدم قبول اتصال الحديث إلا إذا صرح بالسماع فهذه علة قادحة.

1- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (2/ 346، 347).

2- انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/ 248)

3- فتح المغيث (4/ 401).

4- انظر إل : معرفة أنواع علوم الحديث (/ 404).

5- الأنساب (1/ 5).



قال ابن رجب أيضاً: "اعتبار السماع أيضاً لاتصال الحديث هو الذي ذكره ابن عبد البر، ... وهو قول الشافعي أيضاً"[1]. فلابد من السماع؛ للتأكد من عدم دخول الوهم والخطأ على الراوي[2]. وكذلك قد تدخل العلة، والوهم، على الراوي، الذي يروي عن شيخ من غير أهل بلده، ولم يعلم أنه دخل إلى بلده، ولا أن الشيخ قدم إلى بلد كان الراوي عنه فيه، فهو أحد الأدلة الذي يكشف عدم السماع والاتصال في الرواية [3].

قلت: وهذه علة قادحة خفية، تقدح في قبول روايتهما؛ إذ إن من شروط قبول الرواية المعاصرة، والسماع، وإن دخول الوهم أو العلة على الصيغ الصريحة- الصحيحة – يجعل التنقيب، والتفتيش، والبحث عن السماع في غير الصريحة – المعلولة- أولى.

فإن كلام الأئمة[4]، يدل على أن الاتصال، لا يثبت إلا بثبوت التصريح بالسماع. قلت: للتثبت والتأكد، وخشية من الوقوع في العلة والوهم والغلط.

قال ابن رجب: "إن الاتصال لا يثبت عند ابن المديني والبخاري، إلا بأحد أمرين: إما السماع، وإما اللقاء، وعند أحمد ومن تبعه من الأئمة لا بد عندهم من ثبوت السماع" [5].

فالعلة قد تكون في الراوي، إذا لم يعاصر من روى عنه في موطنه- أي في بلده- فكيف يسمع منه ؟ ومن هنا تتبين العلة الخفية سواء كانت قادحة أو غير قادحة، أو قد تكون العلة في أن يروي الراوي عمن عاصره مباشرة عن شيخه، ولكن لم يثبت اللقيّ، ثم يدخل بينه وبينه واسطة[6]. وسبق ذلك بالأمثلة.

1- شرح علل الترمذي (1/ 200).

2- انظر إلى: المصدر السابق (1/ 205).

3- انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 200).

4- ومنهم كلام أحمد وأبي زرعة، وأبي حاتم. انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 200)

5- المصدر السابق.

6- انظر إلى: المصدر السابق(1/ 205).

والأدق في هذا الفن هو: أن يكون الراوي جالس المروي عنه، لكنه لم يأخذ عنه شيئاً، ولهذا تكلموا فيه، وفي كثير من الرواة الذين ثبت لقاؤهم لشيوخهم، ولكنهم عللوها وعدوها من قبيل المعلول؛ لعدم السماع[1].

قلت: والعلة قد تدخل على الراوي، بروايته من بلد إلى آخر فيكون ثقة في موطن، وغير ثقة في موطن آخر، سواء في بلده، أو غيره، وبناءً عليه قد تقبل أحاديثه في موطن، ولا تقبل في موطن آخر لعدة أسباب: منها عدم سماعه من شيخه، أو عدم اتصاله، أو عدم معاصرته...إلخ.

وأخرج الخطيب البغدادي بإسناده عن حماد بن زيد قوله: "كان الرجل يقدم علينا من البلاد، ويذكر الرجل ونحدث عنه ونحسن عليه الثناء، فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه على غير ما نقول، قال: وكان يقول: أهل بلد الرجل أعرف بالرجل فقال الخطيب: لما كان عندهم زيادة علم بخبره ، على ما علمه الغريب من ظاهر عدالته ، جعل حماد الحكم لما علموه من جرحه ، دون ما أخبر به الغريب من عدالته "[2].

وان كلام الأئمة[3]، يدل على اشتراط ثبوت السماع في الرواية، فإنهم قالوا في جماعة من الأعيان: ثبتت لهم الرواية عن بعض الصحابة، وقالوا مع ذلك: لم يثبت لهم السماع منهم فرواياتهم عنهم مرسلة وهذه علة، منهم الأعمش، ويحيى بن أبي كثير رأوا أنساً بن مالك، ولم يسمعوا منه، فرواياتهم عنه مرسلة، كذا قاله أبو حاتم، وأبو زرعة في يحيى بن أبي كثير. وقال أحمد في يحيى بن أبي كثير: رأى أنساً، فلا أدري أسمع منه أم لا؟ ولم يجعلوا روايته عنه متصلة لمجرد الرواية. والرواية أبلغ من إمكان اللقى، وكذلك كثير من صبيان الصحابة رأوا النبي ﷺ ولم يصح لهم سماع، فرواياتهم عنه مرسلة، ولكنهم عدول كطارق بن شهاب وغيره، وكذلك من علم منه أنه مع اللقاء لم يسمع ممن لقيه إلا شيئاً يسيراً، فرواياته عنه زيادة على ذلك مرسلة، كرواية ابن المسيب عن عمر ﷺ؛ فإن الأكثرين نفوا سماعه منه. وقال أبو حاتم: الزهري

1- انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين (/ 123).

2- الكفاية في علم الرواية (/106).

3- قال ابن رجب: "وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وغيرهم من أعيان الحفاظ". شرح علل الترمذي (1/ 199)



لا يصح سماعه من ابن عمر، رآه ولم يسمع منه، ورأى عبد الله بن جعفر، ولم يسمع منه[1].قلت: وهذا العلم فنٌ خفيٌ غامضٌ دقيق، لا يخوض غماره ولا يطلبه إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً واطلاعاً واسعاً، وعلماً جماً، وتبحراً بصيراً في جميع علوم الأصول والحديث، وهم الجهابذة المتخصصون، الواقفون على علل الأحاديث العالمون بالأسانيد والرجال.

1- انظر إلى: المصدر السابق.



الخاتمة

الحمد لله في الختام كما في البدء، والصلاة والسلام على من تواتر سنده بربه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد فقد توصلت من خلال هذه الرسالة إلى: نتائج علمية، وتوصيات للباحثين.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها فهي:

1- إن العلة لها علاقة بجميع أنواع علوم الحديث وخاصة من النوع الخامس والأربعين إلى النوع الخامس والستين.

2- إن العلة لا تقتصر على المعنى الاصطلاحي كما يظن بعض العلماء والدارسين، بل تكون على المعنى الإطلاقى، إذا اختل أحد ركنيها أو كلاهما.

3- بمعرفة علل الحديث يحكم على الحديث بالقبول، أو الرد، أو التوقف في الحكم عليه.

4- إن علم العلل علم دقيق يحتاج إلى اطلاع واسع، وفهم ثاقب، وقلب خاشع، وحفظ راسخ وبصيرة ناقدة بأدلة وبراهين واثقة.

5- قد تكون الأحاديث في ظاهرها صحيحة، ولكن في باطنها سقيمة، أي بعد البحث والتفتيش والتنقيب عنها.

6- يكون في بعض أنواع علوم الحديث المقبول والمردود، وقد يجتمع الأمران في نوع واحد.

7- كل ضعف في الحديث يسمى علة، سواء كان قادحاً أو غير قادح، خفياً أو ظاهراً عند بعض العلماء.

8- يرد الحديث ولا يعمل به، إذا وجد فيه علة قادحة .

9- إن العلة في الحديث المنسوخ عند الترمذي عدم العمل به، وليس طعناً في قبوله اصطلاحاً.

10- التخريج من أهم الطرق لترقية الحديث وتصحيحه، أو تضعيفه من جهة أخرى؛ حيث إن الضعيف قد يرتقى إلى الحسن لغيره بالتخريج، أو العكس.

11- كتاب ابن الصلاح عمدة للعلماء الذين جاءوا بعده، وأساس لهم فاعتمدوا عليه في أنواع علوم الحديث.

وأما أهم التوصيات الذي أوصى بها الباحثين فهي:

1- أوصى طلبة العلم بالمزيد من الاشتغال والاهتمام بالسنة النبوية وخاصة بالحديث الشريف؛ لما له من أهمية كبيرة في حفظ هذا الدين من التحريف والتغيير والتبديل.

2- العكوف على دراسة أنواع علوم الحديث؛ لفهم السنة فهماً صحيحاً؛ لارتباطها بالأحاديث النبوية.

3- الوقوف على جهود العلماء في تسخير الله لهم لحمل هذه الأمانة؛ لكي يوصلوا إلينا السنة نقية مكتملة صحيحة.

4- التعمق في دراسة علم أصول الحديث بأبحاث ودراسات؛ لما لهذا العلم من أهمية في الوقوف على دقائق علم الحديث.

5- كذلك أوصى طلبة العلم بتكميل هذا البحث من خلال علاقة العلة بالأنواع الأخرى من علوم الحديث غير الأنواع التي سطرها ابن الصلاح، كتلك التي زادها السيوطي في آخر تدريبه.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1- الْإِجَابَةُ لِإِيْرَادِ مَا اسْتَدْرَكَتْهُ عَائِشَةُ عَلَى الصَّحَابَةِ، مُحَمَّد بْن بَهَادر بْن عَبْد اللهِ الزركشي بدر الدّيْن المنهاجي، الْمِصْرِيّ الشَّافِعِيّ.(ت794هـ)، تحقيق :سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1390هـ/1970م.

2- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت 354هـ)، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1408 هـ / 1988 م

3- اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت 774هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.[د.ت].

4- الآداب الشرعية، عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط عمر القيام، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1419هـ/1999م.

5- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت1250هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، 1419هـ / 1999م.

6- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى (ت 446هـ)، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1409هـ، 1989م.

7- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت463هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى، دار قتيبة، دمشق، 1414هـ / 1993م،

8- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت463هـ)، تحقق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1412هـ-1991م.

9- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى، (ت 902هـ)، تحقيق وتعليق بالإنجليزية: فرانز روزنثال، تحقيق بالعربية: صالح احمد العلى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. [د.ت].

10- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت702هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1417هـ،1996م.

11- ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت 806هـ)، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، الطبعة الثانية، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1428هـ-2007م.

12- الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت: 562م)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الطبعة الأولى، دار الجنان، بيروت، لبنان، 1408هـ، 1988م.

13- الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت521هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1403هـ-1983م.

14- بحث مصطلحات الألقاب عند فقهاء المذاهب الأربعة، عبد الحق حميش، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد 60، الكويت، 1426هـ / 2005 م.

15- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفي : 774هـ)، تحقيق: علي شيري، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1408 هـ / 1988 م.

16- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: علي هلالي، دار الهداية للطباعة والنشر، الكويت.

17- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن (المتوفى : 233هـ)، ت: أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1399هـ /1979م.

18- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى، دار النشر، مكان النشر، 1409هـ/1989م.

19- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1407هـ / 1987م.

20- التاريخ الكبير، أبو عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1986م.

21- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1422هـ / 2002 م.

22- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: 571هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1415 هـ - 1995 م.

23- تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي / مؤسسة الإشراق، 1419هـ - 1999م.

24- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

25- تدليس الشيوخ الضعفاء، عبد العزيز بن صالح اللحيدان، الموسوعة الشاملة.

26- تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (ت1427هـ)، الطبعة الأولى، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1417هـ/1996م.

27- التذكرة في علوم الحديث، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت 804هـ)، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1408هـ/ 1988م.

28- التعريف بعلم العلل، هشام بن عبد العزيز الحلاف، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1424هـ.

29- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى، دار الرشيد، سوريا، 1406هـ/ 1986م.

30- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405 هـ / 1985 م.

31- التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، حسن بن محمد المشاط المالكي (ت1399هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، الطبعة الراعبة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1417هـ / 1996م.

32- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت806هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، 1389هـ/1969م.

33- التمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفي الأعظمي، الطبعة الثالثة، مكتبة الكوثر، المربع، المملكة العربية السعودية، 1410هـ.

34- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفي : 852هـ)، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1404هـ/ 1984م.

35- تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ/ 1980م.

36- تصحيفات المحدثين ،الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري أبو أحمد(ت382)، تحقيق محمود أحمد ميرة ، المطبعة العربية الحديثة ،1402هـ

37- تهذيب كتاب الأفعال لأبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1403هـ/ 1983م.

38- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (ت 1338هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلق، سوريا، 1416هـ/ 1995م.

39- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني الصنعاني،(ت 1182هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ/1997م.

40- تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الطبعة العاشرة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1425هـ / 2004م.

41- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الطبعة الأولى،مصر، دار الفكر 1395هـ / 1975م .

42- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت795هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط؛ إبراهيم باجس، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1422هـ / 2001م.

43- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، 1422هـ.

44- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، **1403**هـ.

45- جهود المحدثين في بيان علل الحديث، أبو عمر علي بن عبد الله بن شديد الصياح المطيري، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

46- الجوهر النقي على سنن البيهقي، علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو الحسن، الشهير بابن التركماني (ت750هـ)، دار الفكر.

47- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري (ت516هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1418هـ/1998م.

48- دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح، حافظ بن أحمد بن علي الحكمي (المتوفي : 1377هـ)، تَحقيقِ : خالدِ بنِ قاسِمِ الرَّدَّادِيِّ، مَكتَبَةِ الغُرَباءِ الأَثَرِيَّةِ، المدينة المنورة، السعودية.

49- الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث، يُنسب لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت816هـ)، مطبعة مصطفي البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1350 هـ / 1931 م.

50- رسالة في أصول الحديث، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت816هـ)، تحقيق: علي زوين، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1407هـ.

51- الرسالة، الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي (150-240)، تحقيق : أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1358هـ/1940م.

52- رسوم التحديث في علوم الحديث، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم ابن خليل الجعبريّ (ت732هـ)، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي، الطبعة الأولى، دار ابن حزن، بيروت، لبنان، 1421هـ / 2000م.

53- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، أبو بكر أحمد بن علي ابن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، الطبعة الثانية، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1421هـ/2000م.

54- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت 279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، محمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، الطبعة الثانية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر،1395 هـ / 1975 م.

55- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت 303هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،1421 هـ / 2001 م

56- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1405 هـ / 1985 م.

57- الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، أبو ذر عبد القادر بن مصطفي بن عبد الرزاق المحمدي، رسالة دكتوراه، منشورة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1426 هـ / 2005 م.

58- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت : 802هـ)، تحقيق : صلاح فتحي هلل، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1418هـ/ 1998م.

59- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (ت1089هـ)، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دار بن كثير، دمشق، سوريا، 1406هـ.

60- شرح التذكرة في علوم الحديث لابن الملقن، عبدالعزيز بن محمد السعيد، الموسوعة الشاملة.

61- شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، زين الدين المعروف بابن العيني الحنفي (ت 893هـ)، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الطبعة الأولى، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، 1432 هـ / 2011 م.

62- شرح ألفية العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت 806هـ)، شرح: عبد الكريم ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، وهو من المعاصرين، وهو عبارة عن أشرطة مسجلة ومفرغة في كتب ورقم الجزء هو رقم الدرس – 57درساً،الموسوعة الشاملة .

63- شرح الموقظة للذهبي، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفي بن عبد اللطيف المنياوي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة الشاملة، مصر، 1432 هـ / 2011 م.

64- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت795هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1407هـ / 1987م.

65- شرح التبصرة والتذكرة أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ) تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م.

66- الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: محمد زكريا يوسف، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1990م.

67- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت322هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى، دار المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، 1404هـ / 1984م.

68- الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي(ت303هـ)، تحقيق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1405هـ/1985م.

69- الضعفاء، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(256هـ)، الطبعة الأولى، مكتبة ابن عباس، مدينة النشر، 1426هـ/2005م.

70- الضعفاء، أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني الصوفي (ت430هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، 1405هـ/ 1984م.

71- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة.

72- طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل (ت911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403هـ.

73- طبقات الشافعية . لابن قاضى شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1407 هـ

74- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، الطبعة الثانية، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ.

75- طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث ،أحمد بن هارون البرديحى أبو بكر، (ت301هـ)، تحقيق عبده على كوشك، دار المأمون للتراث ،دمشق، سوريا 1410هـ.

76- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري(230هـ) تحقيق : إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، 1968 م.

77- العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

78- العلة وأجناسها عند المحدثين، أبو سفيان مصطفى باحو، الطبعة الأولى، دار الضياء 1426هـ/ 2005م.

79- العلل الصغير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

80- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني البغدادي(385هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1405هـ/ 1985م.

81- العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ)، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد؛ خالد بن

عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، مطابع الحميضي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1427 هـ / 2006 م.

82- العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت241هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الطبعة الثانية، دار الخاني، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1422 هـ /2002 م.

83- علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع، أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (ت1427هـ)، الطبعة الأولى، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية 1417هـ/1996م.

84- علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية، وصى الله بن محمد عباس، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، سنة النشر.

85- عُلوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، حمزة المليباري، الموسوعة الشاملة.

86- غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، أَبِو عَبد الرَّحمَن مُقْبلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ ابنِ قَائِدَةَ الهَمْدَاني الوادعِيُّ (ت1422هـ)، الطبعة الثانية، دَارُ الآثَار للنشر وَالتوزيع، صَنعاء، اليمن، 1425 هـ / 2004 م.

87- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت902هـ)، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، الطبعة الأولى، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، مصر، 2001م.

88- فتاوى ابن الصلاح، في التفسير والحديث والأصول والفقه، لابن الصلاح، تحقيق: عبد المعطى أمين قلعجى، الطبعة الأولى، دار الوعى، حلب، سوريا، 1403هـ /1983م

89- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت852هـ)، دارا لمعرفة، بيروت، 1379هـ.

90- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت 926 هـ) تحقيق: عبد اللطيف هميم، ماهر الفحل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ/2002م.

91- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن ابن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة الأولى: مكتبة السنة، مصر، 1424هـ/2003م.

92- الفروسية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (ت751هـ)، تحقيق: مشهور ابن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس، حائل، السعودية، 1414هـ / 1993م.

93- فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت241هـ)، تحقيق: وصي الله محمد عباس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1403هـ/ 1983م.

94- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي (ت764هـ)، تحقيق علي محمد بن يعوض الله؛ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، دار النشر، بيروت، لبنان، 2000م.

95- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

96- قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي (ت: 971هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، 1408هـ.

97- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت 1332هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1399هـ/1979م.

98- قواعد العلل وقرائن الترجيح، عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي، الطبعة الأولى، دار المحدث للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1425 هـ.

99- القـول الحثيـث فـي المقبـول مـن الحـديث، محمـد مصـطفى نجـم، بحـث منشـور، 1433هـ/2012م.

100- الكامل في ضعفاء الرجال، الإمام الحافظ أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1409هـ/1988م.

101- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي؛ إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، السعودية.

102- لب اللباب في تحرير الأنساب، للإمام السيوطي ت911هـ.

103- اللباب في تهذيب الأنساب أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري (ت630هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، 1400هـ / 1980م.

104- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ)، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، لبنان، 1414 هـ.

105- المتفق والمفترق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفي : 463هـ)، دار النشر، المكان، السنة.

106- المجروحون، الإمام الحافظ محمد بن حبان(354هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، سوريا، 1396هـ.

107- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: 728هـ)، تحقيق: أنور الباز، عامر الجزار، الطبعة الثالثة، دار الوفاء، 1426 هـ / 2005 م.

108- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (ت360هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1404هـ.

109- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م.

110- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي (ت721هـ)، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1415هـ / 1995م.

111- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت768هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417 هـ / 1997 م.

112- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، مصر، 1416 هـ / 1995 م

113- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.[د.ت].

114- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري(ت770هـ)، تحقيق : يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية. [د.ت].

115- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر. [د.ت].

116- المعجم الوسيط إبراهيم مصطفي، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة. [د.ت].

117- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ / 1979م.

118- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت 643هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الجزء الأول، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ/1986م.

119- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت405هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1397هـ / 1977م.

120- المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيدبن علي بن المطرزى(ت610هـ)، تحقيق: محمود فاخوري و عبدالحميد مختار، الطبعة الأولى، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سوريا، 1979م.

121- المقترب في بيان المضطرب، أحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبو عمر بازمول السلفي المكي الرحابي، الطبعة الأولى، دار ابن حزم للطباعة والنشر، 1422هـ/2001م.

122- مقدمة الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي(ت327هـ)، ملتقى أهل الحديث.

123- مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي (ت 1052هـ)، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1406هـ / 1986م.

124- المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت804هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الطبعة الأولى، دار فواز للنشر، المملكة العربية السعودية، 1413هـ.

125- المنفردات والوحدان، مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1408 / 1988.

126- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، الطبعة الثنية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1392هـ.

127- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت 733هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، 1406هـ.

128- الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية، المدينة المنورة، السعودية، 1388 هـ / 1968 م

129- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، الطبعة الثانية، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، 1412هـ.

130- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام)، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: عصام الصبابطي، عماد السيد، الطبعة الخامسة، دار الحديث، القاهرة، مصر، 1418 هـ / 1997 م.

131- نزهة الألباب في الألقاب، أحمد بن علي بن محمد المشهور بابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1409هـ/1989م.

132- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تعليق: نور الدين عتر، الطبعة الثالثة، مطبعة الصباح، دمشق، سوريا، 1421 هـ / 2000 م.

133- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي(885هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1428 هـ / 2007 م.

134- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984م.

135- النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت794هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، الطبعة الأولى، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1419هـ / 1998م.

136- وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان. [د.ت].

137- الوفيات، أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب (ت809هـ)، تحقيق: عادل نويهض، دار الإقامة الجديدة، بيروت، لبنان، 1978م.

138- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت 1031هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، الطبعة الأولى، مكتبة الرشيد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999م.

139- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: 385هـ)،تحقيق وضبط وتعليق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004م ،مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان .

140- سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (ت/458)،تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، سنة النشر 1414هـ – 1994م ، مكة المكرمة .

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

"مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ، لَا يَشْكُرُ اللهَ"	صحيح الترمذي	هـ
" مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ..."	صحيح مسلم	212
"نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا ، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ..."	سنن الترمذي	1
"نَضَّرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، ثُمَّ بَلَّغَهَا عَنِّي..."	سنن الترمذي	25
"هذا من أهل النار..."	صحيح البخاري	68
"يا رَسُوْلَ اللهِ! الحَجُّ كُلَّ عامٍ..."	سنن الترمذي	165
"" إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ أو ببُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ..." د	صحيح البخاري	29
" صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺوَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ..."	صحيح مسلم	66-65
" مَنْ يُرِدْ هَوَانَ قُرَيْشٍ..."	مسند أحمد	93